

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique

جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب

Université Ain Témouchent-Belhadj Bouchaib



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مخبر: استراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي والسياحي



أطروحة

مقدمة من أجل نيل شهادة الدكتوراه

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

من طرف: محمدي سعاد

العنوان

المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والإفصاح في شركات التأمين لغرض تفعيل الحوكمة:

دراسة ميدانية

ناقشت علنا، بتاريخ 2025/04/16، أمام أعضاء لجنة المناقشة المتكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
أ.د. بوطوبة محمد	أستاذ التعليم العالي	رئيس	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
د. أوكبدان سناء	أستاذ محاضر "أ"	مقررا	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
د. بن طوير نعيمة	أستاذ محاضر "أ"	مقررا ثانيا	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
د. بوغازي إسماعيل	أستاذ محاضر "أ"	ممتحنا	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
أ.د. بوقناديل محمد	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة تلمسان
د. تغليسية لمين	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	المدرسة العليا للتجارة

السنة الجامعية: 2024-2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique

جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب

Université Ain Témouchent-Belhadj Bouchaib



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مخبر: استراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي والسياحي



أطروحة

مقدمة من أجل نيل شهادة الدكتوراه

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

من طرف: محمدي سعاد

العنوان

المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والإفصاح في شركات التأمين لغرض تفعيل الحوكمة:

دراسة ميدانية

ناقشت علنا، بتاريخ 2025/04/16، أمام أعضاء لجنة المناقشة المتكونة من:

الاسم والقب	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
أ.د. بوطوبة محمد	أستاذ التعليم العالي	رئيس	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
د. أوكبدان سناء	أستاذ محاضر "أ"	مقررا	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
د. بن طوير نعيمة	أستاذ محاضر "أ"	مقررا ثانيا	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
د. بوغازي إسماعيل	أستاذ محاضر "أ"	ممتحنا	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
أ.د. بوقناديل محمد	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة تلمسان
د. تغليسية لمين	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	المدرسة العليا للتجارة

السنة الجامعية: 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التهنئة

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

والدي حفظهما الله وأعزهما

إلى أختي وسندي محمدي يحياوية

إلى كل أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا

إلى أساتذتي وزملائي في جامعة عين تموشنت

شكر وتقدير

الحمد لله مفرج الكربات، المعين وقت الشدائد والأزمات والذي إليه الملتجأ في الحزن والملمات، يسر لنا طريق العلم نستنير به من التخبط في الظلمات، فالحمد والشكر لله أولاً وأخيراً . وانطلاقاً من قول النبي صلى الله عليه وسلم من لم يشكر الناس لا يشكر الله، واعتزازاً بالجميل والامتنان لأهل الفضل، وإقراراً وعرفاناً بالفضل فإنني أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة الجليلة: الأستاذة الدكتورة أوكيدان سناء التي تفضلت بقبول الإشراف على هذه الرسالة، ولم تدخر جهداً في تقديم النصيح والإرشاد، وقد كان لنبل خلقها، ورحابة صدرها أثر كبير في إنجاز هذه الدراسة، فلها مني كل تقدير ووفاء، وأسأله سبحانه وتعالى أن يجزل لها المثوبة والعطاء، وأشكر أيضاً الأستاذة بن طوير نعيمة التي لم تبخل علي بعونها وتوجيهاتها القيمة، وكان لتشجيعها وحسن معاملتها الأثر الطيب في هذا المسار العلمي، فجزاها الله عني خير الجزاء كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بالموافقة على مناقشة هذا البحث، بعد قراءته وتدقيقه، وإسداء النصيح والإرشاد .

وأقدم بالشكر والتقدير إلى جميع أساتذتي الأفاضل في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة عين تموشنت، الذين تلقيت على أيديهم العلم النافع وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور بوغازي إسماعيل
الأستاذ الدكتور جعفري عمر
الأستاذة الدكتورة عبد الرحيم نادية
والشكر الموصول إلى زملائي الأعزاء لما قدموه لي من نصيح ودعم ومساندة وجميع أفراد أسرتي وأخص بالذكر أبي وأمي لصبرهم وتحملهم انشغالي عنهم.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في شركات التأمين الجزائرية، ومعالجة إشكالية تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين، تضمنت الدراسة جانباً نظرياً استعرض معايير المحاسبة الدولية الخاصة بشركات التأمين، ومبادئ وآليات الحوكمة وخصوصية شركات التأمين في هذا المجال، أما الجانب التطبيقي، فقد اعتمد على دراسة ميدانية لعينة من شركات التأمين العاملة في الغرب الجزائري، حيث تم توزيع 120 استمارة، على عينة صالحة للدراسة، وبعد تفريغ البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS، تم اختبار فرضيات الدراسة بالاستعانة بمجموعة من الاختبارات الإحصائية المناسبة.

توصلت نتائج الدراسة، استناداً إلى إجابات أفراد العينة، إلى وجود تطبيق لمعايير المحاسبة الدولية ومبادئ الحوكمة من طرف شركات التأمين الجزائرية، كما أظهرت الدراسة أن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية يساهم في تحقيق الشفافية والدقة والوضوح في التقارير المالية وتجسيد المساءلة، مما يعزز ثقة المستثمرين ويلبي متطلبات جميع مستخدمي القوائم المالية بصفة عادلة، كما أكدت الدراسة أن توحيد معايير الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح يحقق حماية أكبر لجميع الأطراف المتعاملة في قطاع التأمين.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية، الحوكمة، شركات التأمين، الإفصاح المحاسبي.

Abstract :

This study aims to highlight the reality of the application of International Accounting Standards (IAS) and governance principles issued by the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) in Algerian insurance companies. Moreover, it seeks to address the issue of the impact of IAS disclosure on the effectiveness of insurance company governance.

The study contains a theoretical aspect that reviewed the international accounting standards for insurance companies, the principles and mechanisms of governance and the specificity of insurance companies in this field, while the applied aspect was based on a field study of a sample of insurance companies operating in Western Algeria, where 120 questionnaires were distributed to a valid sample for the study. The data were transcribed and analysed using SPSS software and the study hypotheses were tested using a set of appropriate statistical tests.

The results of the study, based on the responses of the sample members, revealed that there is an application of international accounting standards and governance principles by Algerian insurance companies. The study also showed that disclosure according to international accounting standards contributes to achieving transparency, accuracy and clarity in financial reports and embodies accountability, which enhances investor confidence and meets the requirements of all users of financial statements in a fair manner. Finally, the research confirmed that the standardisation of recognition, measurement, presentation and disclosure standards achieve greater protection for all parties dealing in the insurance sector.

Keywords: IAS, governance, insurance companies, accounting disclosure.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	شكر وتقدير
	ملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
	قائمة الملاحق
1	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
2	تمهيد
3	I. المبحث الأول : مدخل للتعريف بمعايير المحاسبة الدولية ومتطلباتها لعرض القوائم المالية لشركات التأمين والافصاح فيها
3	المطلب الأول: لجنة معايير المحاسبة الدولية
3	1.1. نشأة وتطور لجنة معايير المحاسبة الدولية
4	2.1. تقسيم مجلس معايير المحاسبة الدولية
5	3.1. الفرق بين لجنة معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الدولية
6	4.1. الهيكل التنظيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية
8	المطلب الثاني: معايير المحاسبة الدولية
8	1.2. مفهوم معايير المحاسبة الدولية
9	2.2. أهداف معايير المحاسبة الدولية
10	3.2. مداخل وإجراءات وضع معايير المحاسبة الدولية
12	4.2. العوامل المؤثرة في صياغة معايير المحاسبة الدولية
14	المطلب الثالث: معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي التي تتأثر ببيها شركات التأمين

14	1.3. معيار المحاسبة الدولية (IAS1) "عرض القوائم المالية"
16	2.3. معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4) "عقود التأمين"
22	3.3. معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) "عقود التأمين"
39	4.3. معايير الأدوات المالية (IAS32، IFRS9، IFRS7)
48	II. المبحث الثاني : مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين
48	المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات
48	1.1. نشأة وتطور حوكمة الشركات
50	2.1. مفهوم حوكمة الشركات
52	3.1. أهداف حوكمة الشركات
53	4.1. محددات حوكمة الشركات
55	المطلب الثاني: مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين
55	1.2. أسباب وضع مبادئ وآليات للحوكمة في شركات التأمين
55	2.2. أهداف وضع مبادئ وآليات للحوكمة في شركات التأمين
56	3.2. مبادئ الحوكمة في شركات التأمين
59	4.2. آليات الحوكمة في شركات التأمين
62	المطلب الثالث: جهود الجزائر من أجل إرساء حوكمة شركات التأمين
62	1.3. واقع حوكمة الشركات في الجزائر
65	2.3. الإطار التشريعي المنظم لحوكمة شركات التأمين
67	3.3. الإطار المؤسسي لتفعيل حوكمة شركات التأمين في الجزائر
68	4.3. تحديات تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر
69	III. المبحث الثالث : دور معايير المحاسبة الدولية في تعزيز الإفصاح المالي و تفعيل حوكمة شركات التأمين
69	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للإفصاح المالي
69	1.1. مفهوم الإفصاح المالي

70	2.1. أنواع الإفصاح المالي
72	3.1. أهمية الإفصاح المالي
73	4.1. مقومات الإفصاح المالي
74	المطلب الثاني: جودة المعلومة المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية
74	1.2. مفهوم جودة المعلومة المالية
75	2.2. الخصائص النوعية للمعلومات المالية مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي
79	3.2. معايير جودة المعلومة المالية
80	4.2. العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المالية
83	المطلب الثالث: الإفصاح المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية ودوره في تفعيل حوكمة شركات التأمين
83	1.3. الإفصاح وفق معيار (IAS1) "عرض القوائم المالية" والحوكمة في شركات التأمين
84	2.3. معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS7) "الأدوات المالية-الإفصاحات" والحوكمة في شركات التأمين
85	3.3. الإفصاح وفق معيار (IFRS4) "عقود التأمين" والحوكمة في شركات التأمين
85	4.3. الإفصاح وفق معيار (IFRS17) "عقود التأمين" والحوكمة في شركات التأمين
87	خلاصة
	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
90	تمهيد
91	المبحث الأول: الدراسات العربية
111	المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية
117	المبحث الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية
120	تمهيد
121	المبحث الأول: واقع قطاع التأمين في الجزائر

121	المطلب الأول: نشأة وتطور قطاع التأمين في الجزائر
123	المطلب الثاني: شركات التأمين العاملة في السوق الجزائري
127	المطلب الثالث: هيئات الاشراف والرقابة في الجزائر
129	المطلب الرابع: الحصيلة الرقمية لتطور قطاع التأمين خلال الفترة 2014-2022
134	المبحث الثاني: الطريقة والأدوات
134	المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية
139	المطلب الثاني: اختبار استمارة الاستبيان
149	المبحث الثالث: نتائج إجابات أفراد العينة
149	المطلب الأول: تحليل نتائج البيانات الشخصية لعينة الدراسة الميدانية
152	المطلب الثاني: تحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محاور الاستبيان
161	المبحث الرابع: اختبار فرضيات الدراسة
161	المطلب الأول: اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار (ت) في حالة عينة واحدة one sample T test
166	المطلب الثاني: اختبار الفرضيات الإحصائية للدراسة
176	خلاصة
178	خاتمة
184	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	الاختلافات بين منهج اللبنة ومنهج الرسوم المتغيرة	35
(1-2)	انتاج سوق التأمين على الأضرار حسب الفروع خلال الفترة 2014-2022	130
(2-2)	تطور انتاج سوق التأمين في الجزائر خلال الفترة 2014-2022	132
(3-2)	انتاج التأمين على الأشخاص في 2022/12/31	133
(4-2)	مستويات وأوزان ليكارت الخماسي	137
(5-2)	عدد الاستثمارات الموزعة	138
(6-2)	نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول	140
(7-2)	نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني	141
(8-2)	نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث	142
(9-2)	نتائج اختبار ثبات الاستبيان لفقرات المحور الأول	144
(10-2)	نتائج اختبار ثبات الاستبيان لفقرات المحور الثاني	145
(11-2)	نتائج اختبار ثبات الاستبيان لفقرات المحور الثالث	146
(12-2)	نتائج اختبار كلومجروف-سيمنروف KLOMOGOROV-SMIRNOV	148
(13-2)	نتائج البيانات الشخصية لعينة الدراسة حسب متغير المنصب الحالي	149
(14-2)	نتائج البيانات الشخصية لعينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	150
(15-2)	نتائج البيانات الشخصية لعينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	151
(16-2)	نتائج إجابات العينة حول واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية	153
(17-2)	نتائج إجابات عينة الدراسة حول مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات	155
(18-2)	نتائج إجابات عينة الدراسة حول تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية	157
(19-2)	اختبار one sample T test لفقرات المحور الأول	162
(20-2)	اختبار one sample T test لفقرات المحور الثاني	162
(21-2)	اختبار one sample T test لفقرات المحور الثالث	163
(22-2)	نتائج تحليل التباين الأحادي one way ANOVA للفرضية الإحصائية الأولى التي تعزى لمتغير المنصب الحالي	165

167	(23-2)	نتائج تحليل التباين الأحادي one way ANOVA للفرضية الإحصائية الأولى التي تعزى لمتغير المؤهل العلمي
168	(24-2)	نتائج تحليل التباين الأحادي one way ANOVA للفرضية الإحصائية الأولى التي تعزى لمتغير سنوات الخبرة
168	(25-2)	نتائج تحليل التباين الأحادي one way ANOVA للفرضية الإحصائية الثانية التي تعزى لمتغير المنصب الحالي
169	(26-2)	نتائج تحليل التباين الأحادي one way ANOVA للفرضية الإحصائية الثانية التي تعزى لمتغير المؤهل العلمي
170	(27-2)	نتائج تحليل التباين الأحادي one way ANOVA للفرضية الإحصائية الثانية التي تعزى لمتغير سنوات الخبرة
171	(28-2)	نتائج تحليل التباين الأحادي one way ANOVA للفرضية الإحصائية الثالثة التي تعزى لمتغير المنصب الحالي
172	(29-2)	نتائج تحليل التباين الأحادي one way ANOVA للفرضية الإحصائية الثالثة التي تعزى لمتغير المؤهل العلمي
173	(30-2)	نتائج تحليل التباين الأحادي one way ANOVA للفرضية الإحصائية الثالثة التي تعزى لمتغير سنوات الخبرة
174	(31-2)	معامل ارتباط المحور الثاني بالمحور الثالث

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الهيكل التنظيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية	7
(2-1)	القياس المبدئي وفق منهج اللبنة	31
(3-1)	منهج اللبنة مقارنة بمنهج تخصيص الأقساط	32
(4-1)	قياس عقود التأمين وفق منهج الرسوم المتغيرة	34
(5-1)	محددات حوكمة الشركات	53
(6-1)	مبادئ حوكمة الشركات	59
(7-1)	الخصائص النوعية للمعلومة المالية	76
(8-1)	معايير جودة المعلومات المالية	79
(1-2)	التمثيل البياني نتائج البيانات الشخصية لعينة الدراسة حسب متغير المنصب الحالي	150
(2-2)	التمثيل البياني نتائج البيانات الشخصية لعينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	151
(3-2)	التمثيل البياني نتائج البيانات الشخصية لعينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	152

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
XI	استمارة الاستبيان	01
VII	مخرجات برنامج spss	02

مقدمة

مقدمة

شهدت بيئة الأعمال الدولية تطوراً هائلاً في ظل عولمة أسواق رأس المال ولعل من مظاهر العولمة نجد التفكير في تحقيق التوحيد المحاسبي، لاسيما في ضوء التنوع الكبير في الممارسات المحاسبية بين مختلف الدول، الأمر الذي تطلب من الهيئات المحاسبية الدولية بذل عدة جهود لتوحيد الممارسات المحاسبية، حيث كللت هذه الجهود في إصدار المعايير المحاسبية الدولية كمجموعة متكاملة من المعايير عالية الجودة القابلة للفهم والتطبيق وتلبي المطالب بوجود شفافية وقابلية المقارنة في أسواق رأس المال العالمية.

تهدف هذه المعايير لتحقيق التوافق بين مختلف الأنظمة المحاسبية الدولية، كما تسمح بإزالة الحواجز التجارية البيئية، وبهذا فهي تجبر الشركات على تعديل القوائم المالية بما يتلاءم ومتطلبات المحيط الدولي بإعطاء المصادقية، الشفافية والقابلية للمقارنة للمعلومات المالية.

وفي ظل العولمة الاقتصادية والمالية وما ترتب عنها من زيادة الانفتاح والتحرير والمنافسة، عرفت شركات التأمين توسعاً كبيراً من حيث النشاط والحجم وارتبط نشاطها بعدة أجزاء في النظام المالي كالبنوك والبورصات العالمية، وصاحب هذا التطور لشركات التأمين تشابك وتعقيد العمليات على مستوى الأسواق المالية بين شركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى، الأمر الذي أثر بشكل كبير على وضوح الرؤية والعلاقة بين الأطراف المختلفة في النشاط التأميني.

ولقد أخذت الصناعة التأمينية الاهتمام الواسع ضمن مجال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ويعكس هذا التوجه الأهمية التي يوليها مجلس معايير المحاسبة الدولية بمحاسبة شركات التأمين وذلك من خلال إصدارها مجموعة من المعايير تسعى من خلالها لإيجاد إطار موحد يحكم عملية الاعتراف، القياس، العرض والإفصاح لعمليات التأمين بهدف جعل التقارير المالية لهذه الشركات تتسم بمستوى عال من الإفصاح والشفافية وقابلية المقارنة على المستويين المحلي والدولي.

وتجدر الإشارة أن تطبيق ممارسات سليمة في محاسبة شركات التأمين من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية سيؤدي حتماً إلى تحقيق أفضل مستوى من الإفصاح المالي، الأمر الذي يساعد على تعزيز أهم ركائز حوكمة الشركات.

الإشكالية:

واجه قطاع التأمين العديد من الأزمات والفضائح المالية أدت إلى انهيار عدد من شركات التأمين العالمية والتي كان من أبرز دواعيها افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والاشراف وعدم كفاية الإفصاح المحاسبي وانعدام الشفافية والمساءلة مما دعا إلى ضرورة توافر إجراءات حوكمة الشركات التي تسهم في تحسين أداء الشركات بشكل عام وتضمن وجود إفصاح في القوائم والتقارير المالية عن طريق الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية

مقدمة

الدولية بمهدف احكام عمليات الافصاح المحاسبي لعقود التأمين وحماية الأطراف المستفيدة من هذا القطاع ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

✓ هل يوجد أثر للإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية

الأسئلة الفرعية

تنبثق عن الإشكالية الرئيسية، الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية؟
2. ما مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات؟
3. هل يوجد تأثير للإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية؟

فرضيات الدراسة

1. تطبق شركات التأمين الجزائرية معايير المحاسبة الدولية.
2. تطبق شركات التأمين الجزائرية مبادئ حوكمة الشركات.
3. يوجد تأثير للإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية ولتعزيز ودعم الفرضيات الرئيسية للدراسة نضع الفرضيات الإحصائية التالية:
 1. لتعزيز الفرضية رقم 1 نضع الفرضية الإحصائية التالية:

لا توجد فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية تعزى للبيانات الشخصية.

الموافقة للسؤال الإحصائي التالي:

هل توجد فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية تعزى للبيانات الشخصية؟
 2. لتعزيز الفرضية رقم 2 نضع الفرضية الإحصائية التالية:

لا توجد فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات تعزى للبيانات الشخصية.

الموافقة للسؤال الإحصائي التالي:

هل توجد فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات تعزى للبيانات الشخصية؟

3. لتعزيز الفرضية رقم 3 نضع الفرضية الاحصائية التالية:

لا توجد فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية تعزى للبيانات الشخصية

الموافقة للسؤال الاحصائي التالي:

هل توجد فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية تعزى للبيانات الشخصية

والفرضية الإحصائية التالية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية والحوكمة في شركات التأمين الجزائرية"

الموافقة للسؤال الاحصائي التالي:

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية والحوكمة في شركات التأمين الجزائرية.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة في شركات التأمين بعد الازمات المالية التي كان سببها الرئيسي ضعف الإفصاح المحاسبي وعدم توفير معلومات مالية تتسم بالمصداقية والجودة وتعطي صورة واضحة عن المركز المالي لهذه الشركات. وكذا الاهتمام البالغ لمجلس معايير المحاسبة الدولية بموضوع محاسبة شركات التأمين، من خلال اعداد عدة معايير متعلقة بعقود التأمين.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة، لبيان تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين من خلال النقاط التالية:

- التعرف على معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية التي تتأثر بها شركات التأمين.
- القاء الضوء على واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية.
- القاء الضوء على واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية
- تحديد العلاقة بين الالتزام بالإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية والحوكمة في شركات التأمين الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع

هناك العديد من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، نذكر منها:

- طبيعة التخصص، حيث تعد معايير المحاسبة الدولية ومتطلباتها للإفصاح في القوائم المالية من بين أهم المواضيع التي يجب على المختص في المالية والمحاسبة أن يطلع بها؛
- التوجه الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر والذي يحتم عليها تبني معايير المحاسبة الدولية؛
- الرغبة في تقديم دراسة علمية رصينة من شأنها تقديم المساعدة لشركات التأمين الجزائرية؛
- الميل الشخصي لدراسة المواضيع المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية ومتطلباتها لعرض والافصاح عن القوائم المالية.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي المتعلق بالموضوع وذلك بغرض تحليلها والاستفادة منها في صياغة الجوانب الفكرية والنظرية للموضوع ومعالجة مشكلة الدراسة، إضافة إلى استخدام المنهج الوصفي: وذلك لوصف وتفسير نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات والتي تتضمن تصميم استبانة وتوزيعها على إدارات شركات التأمين العاملة في الغرب الجزائري، للاستفادة من خبراتهم ومعلوماتهم في مجال الإجابة على مشكلة الدراسة.

صعوبات الدراسة

إن القيام بالبحث يعتبر عملية صعبة تتطلب التحكم في جميع الظروف المحيطة به بطريقة علمية لتضفي عليه المصداقية والشفافية ونظرا لخصوصية موضوع دراستنا فقد واجهتنا صعوبات وعراقيل كثيرة نورد منها: نقص الدراسات المتخصصة في مجال معايير المحاسبة الدولية وحوكمة شركات التأمين، عدم تجاوب بعض أفراد العينة محل الدراسة على الرد بجدية على أسئلة الاستبيان وكذا صعوبة التنقل إلى بعض الشركات قيد الدراسة، وصعوبة التعامل مباشرة مع أفراد العينة والحصول على المعلومات الكافية.

تقسيمات الدراسة

بهدف معالجة وتحليل إشكالية البحث المطروحة وإثبات صحة الفرضيات الموضوعة لا بد من الإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة حسب طريقة إمراد إلى فصل نظري وفصل تطبيقي يتضمن الدراسات السابقة وفصل ميداني كما يلي:

- **الفصل الأول:** يعتبر الإطار النظري للدراسة حيث يتناول ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تطرقنا إلى التعريف بمعايير المحاسبة الدولية ومتطلباتها لعرض القوائم المالية لشركات التأمين والافصاح فيها، أما في

مقدمة

المبحث الثاني تطرقنا إلى مبادئ وآليات حوكمة شركات التأمين وتسليط الضوء على جهود الجزائر من أجل تفعيلها، أما المبحث الثالث فهو عبارة عن دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة نتناول فيه دور الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل الحوكمة في شركات التأمين.

- **الفصل الثاني:** هو عبارة عن عرض للدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة وتحديد الفجوة البحثية التي على أساسها يتم انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة.
- **الفصل الثالث:** تم في هذا الفصل إجراء دراسة تطبيقية في شركات التأمين العاملة في الغرب الجزائري، من أجل معرفة وجود تأثير للإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية من عدمه، قسم هذا الفصل إلى أربع مباحث أساسية المبحث الأول تطرقنا فيه إلى واقع قطاع التأمين في الجزائر وتم من خلاله عرض الحصيلة الرقمية لتطور قطاع التأمين خلال الفترة 2014-2022، أما المبحث الثاني خصص لعرض الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية، وقد خصص المبحثين الثالث والرابع لعرض نتائج إجابات أفراد العينة، واختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تمهيد

يعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للعديد من الأطراف ذات المصلحة من أجل دعم قراراتهم، حيث لا تمتلك هذه الفئات سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها مباشرة من إدارة الشركات، لذا ازداد الاهتمام بموضوع الإفصاح المحاسبي من قبل الجهات العلمية والمهنية للحاسبة لتوفير بيانات ومعلومات وأسس قياس يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ مختلف القرارات لتفعيل حوكمة الشركات وتحقيق المزيد من الشفافية والثقة في القوائم المالية.

وتجدر الإشارة أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات مرتبط بالعديد من العناصر والمحددات الداخلية منها والخارجية، ولعل من أهم هذه المحددات نجد معايير المحاسبة الدولية، فالمعايير المحاسبية السليمة وحوكمة الشركات يشتركان في العديد من الأهداف والمميزات والمبادئ، ويكمل كل منهما الآخر.

كما أن المعلومات المحاسبية التي تقدمها معايير المحاسبة الدولية لشركات التأمين تلعب دوراً في تعزيز الإفصاح والشفافية، والذي يعد أحد أهم أركان ودعائم حوكمة شركات التأمين باعتبارها من أكثر الشركات المعرضة لخطر الإفلاس لتأثرها الكبير بجميع أنواع المخاطر سواء الداخلية والمتعلقة بطريقة تقييم الأقساط وتقدير المخصصات التقنية أو بالمخاطر الخارجية كمخاطر السوق التي تؤثر على المحفظة الاستثمارية لشركات التأمين. ومن أجلقاء الضوء على معايير المحاسبة الدولية ومتطلباتها للإفصاح عن القوائم المالية لشركات التأمين وعلاقتها بتفعيل الحوكمة قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: مدخل للتعريف بمعايير المحاسبة الدولية ومتطلباتها لعرض القوائم المالية لشركات التأمين والإفصاح فيها.
- المبحث الثاني: مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين.
- المبحث الثالث: دور الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل حوكمة شركات التأمين.

المبحث الأول: مدخل للتعريف بمعايير المحاسبة الدولية ومتطلباتها لعرض القوائم المالية لشركات التأمين والافصاح فيها

دفع تعقيد منتجات التأمين والحاجة المتزايدة إلى شفافية أكبر منظمي التأمين والهيئات المحاسبية إلى الاتفاق على ضرورة تبني معايير محاسبية معترف بها دولياً لهذه الصناعة، ويرجع ذلك إلى التنوع الكبير في الممارسات المحاسبية بين الدول، مما أدى إلى غياب الاتساق وصعوبة المقارنة بين البيانات المالية، وهو ما انعكس سلباً على دقة قرارات مستخدمي هذه البيانات.

المطلب الأول: لجنة معايير المحاسبة الدولية

نتيجة للطلب المتزايد والملح على توحيد الممارسات المحاسبية وتعزيز التوافق المحاسبي، برزت الحاجة إلى إنشاء هيئة دولية مستقلة متخصصة في وضع معايير محاسبية قابلة للتطبيق عالمياً، وتكمن أهمية هذه الهيئة في قدرتها على مناقشة أحدث التطورات المحاسبية بشكل مستمر، بما يواكب التغيرات السريعة في عالم المال والأعمال.

1.1. نشأة وتطور لجنة معايير المحاسبة الدولية

تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1973 عقب المؤتمر العالمي العاشر للمحاسبة، الذي عُقد في سبتمبر 1972 في سيدني بأستراليا، وجاء هذا التأسيس بناءً على اقتراح اللورد بنسون، الذي دعا إلى إنشاء هيئة محاسبية دولية تتولى مسؤولية إصدار وصياغة معايير المحاسبة الدولية، بهدف توحيد المبادئ المحاسبية وطرق القياس والإفصاح المعتمدة من قبل الشركات، ضمت اللجنة في بداياتها تسع دول، غير أن الفترة الممتدة من 1973 إلى 1989 شهدت غياب هيئة متخصصة لتفسير المعايير المحاسبية الدولية، مما أدى إلى ضعف مراقبة مدى الالتزام بهذه المعايير وتطبيقها¹.

وفي عام 1981، أنشئت مجموعة استشارية دولية تابعة للجنة، تضم ممثلين عن المنظمات الدولية لمُعدي ومستخدمي القوائم المالية، إضافة إلى ممثلين عن أسواق المال والجهات المنظمة للأوراق المالية، كانت هذه المجموعة تعقد اجتماعات دورية لمناقشة القضايا الفنية المتعلقة بمشاريع اللجنة وبرنامج عملها، كما أنه بحلول عام 1983، شملت لجنة معايير المحاسبة الدولية جميع الهيئات المهنية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

تميزت الفترة الممتدة من 1989 إلى 1995 بتطور كبير في عمل اللجنة، حيث تم تنفيذ مشروع تطوير المعايير المحاسبية الدولية، مع التركيز على تحسين قابلية المقارنة بين التقارير المالية، وقد شمل هذا التطوير تعديل عشرة معايير محاسبية لتتوافق مع متطلبات الهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية، بالإضافة إلى تقليص البدائل المتاحة

¹ طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 20.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، إضافة إلى إنشاء مجلس استشاري يضم شخصيات بارزة في مهنة المحاسبة ومستخدمي القوائم المالية، بهدف تعزيز قبول المعايير المحاسبية الدولية على نطاق أوسع. وبحلول عام 1999، توسعت اللجنة لتشمل 143 عضواً يمثلون 104 دولة¹، مع ما يزيد عن مليوني محاسب. كما ازدادت شهرة واستخدام المعايير المحاسبية الدولية، حتى بين الدول والمنظمات غير الأعضاء في اللجنة، وفي عام 2001، تم حل مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) وإنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ليكون الهيئة الجديدة المسؤولة عن تطوير المعايير المحاسبية الدولية.

2.1. تقديم مجلس معايير المحاسبة الدولية

تم تأسيس المجلس في 6 فبراير 2002 بمدينة لندن، ويعتبر مجلس معايير المحاسبة الدولية هيئة مستقلة مسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية الدولية، ويخضع لإشراف هيئات متنوعة من حيث التوزيع الجغرافي والتخصص المهني، يتكون المجلس من 14 عضواً، منهم 12 عضواً يعملون بدوام كامل، ويتم تعيينهم من قبل مجلس الأمناء. يعتمد الاختيار الأساسي لعضوية المجلس على الخبرة الفنية، مع التأكيد على عدم خضوع المجلس لأي تأثيرات إقليمية أو تنظيمية محددة، وقد تم تحديد مجموعة من الإرشادات لضمان التنوع المهني داخل المجلس، حيث يجب أن يتوفر:

- ما لا يقل عن 5 أعضاء لديهم خبرة في ممارسة المراجعة؛
- ما لا يقل عن 3 أعضاء لديهم خبرة في إعداد القوائم المالية؛
- ما لا يقل عن 3 أعضاء لديهم خبرة في استخدام القوائم المالية؛
- عضو واحد على الأقل يمتلك خبرة أكاديمية؛
- كما يشترط أن يكون 7 من الأعضاء المتفرغين على ارتباط رسمي مع واضعي المعايير، بهدف تعزيز التقارب بين معايير المحاسبة الوطنية والدولية.

تتمثل المسؤوليات الأساسية للمجلس في تطوير ونشر معايير الإبلاغ المالي الدولي، والموافقة على التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي، ومن الجدير بالذكر أنه منذ تأسيس المجلس، تم استبدال مصطلح "معايير المحاسبة الدولية (IAS)" بمصطلح "معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS)" ليعكس التوجه الجديد في تطوير المعايير المحاسبية الدولية.²

¹ حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008، ص: 107.

² ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص: 122-123.

وشملت عملية إعادة الهيكلة خلال هذه المرحلة ما يلي¹:

- التمثيل في اللجان يعتمد على الكفاءة والخبرة وليس على أساس التمثيل الجغرافي؛
- يعمل أعضاء اللجان بتفرغ كامل وليس جزئي؛
- إعادة هيكلة البنية التحتية بما فيه مجلس الإدارة ومجلس الأمناء؛
- تشكيل مجلس استشاري للمعايير المحاسبية؛
- تسجيل اللجنة كمؤسسة غير هادفة للربح؛
- وضع دستور جديد.

3.1 الفرق بين لجنة معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الدولية

أدت عملية إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى إثارة العديد من التساؤلات بين الباحثين والمهتمين بمعايير المحاسبة الدولية، خاصة فيما يتعلق بتأثير هذه التغييرات على جودة المعايير المحاسبية ومدى شفافيتها. وبينما يرى البعض أن هذه الخطوة كانت ضرورية لتعزيز قبول المعايير دولياً، يرى آخرون أنها استجابة لمتطلبات أمريكية تهدف إلى تقريب معايير المحاسبة الدولية من المعايير المحاسبية الأمريكية (GAAP)، وفيما يلي توضيح لأهم الفروق بين لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لفهم الغاية الحقيقية من عملية إعادة الهيكلة:²

أولاً: الفروق الشكلية

حيث يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. تغيير تسمية لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية: يشير مصطلح "لجنة" عادةً إلى هيئة مؤقتة، بينما تُعد عملية إصدار المعايير المحاسبية عملية مستمرة تتطور بتغير بيئة الأعمال، مما استدعى تغيير التسمية إلى "مجلس" ليعكس هذه الطبيعة الدائمة.
2. تغيير تسمية معايير المحاسبة الدولية إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية: جاء هذا التغيير نتيجة للطلب المتزايد على المعلومات المالية المفصلة، مما تطلب إعداد تقارير أكثر شمولية توضح الجوانب المالية والمحاسبية بوضوح، وتلبي احتياجات مختلف الأطراف المعنية.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 18.

² يوسف محمود جربوع، المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة 2، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 371.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

3. تغيير تسمية لجنة تفسيرات المعايير (SIC) إلى لجنة تفسيرات معايير الإبلاغ المالية (IFRIC): بعد أقل من عام على تغيير تسمية المعايير، تم تغيير اسم لجنة تفسيرات المعايير المحاسبية إلى لجنة تفسيرات معايير الإبلاغ المالي، لتعكس التغييرات الجديدة في هيكلية المعايير.

ثانياً: الفروقات التنظيمية

- لم يعد لمجلس معايير المحاسبة الدولية علاقة خاصة مع الاتحاد الدولي للمحاسبة (IFAC) كما كان الحال مع لجنة معايير المحاسبة الدولية، بل أصبح يُدار من قبل مجلس أمناء يضم خبراء محاسبين مستقلين من مختلف أنحاء العالم.
- يتألف مجلس إدارة (IASB) من أفراد مستقلين يتم اختيارهم بناءً على مهاراتهم وخبراتهم التقنية وليس وفقاً لانتمائهم الجغرافية، بحيث يمثلون مختلف المنظمات والهيئات المحاسبية المحلية، على عكس أعضاء مجلس إدارة (IASC).
- يعمل أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بدوام كامل، خلافاً لأعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) الذين كانوا يعملون بدوام جزئي.

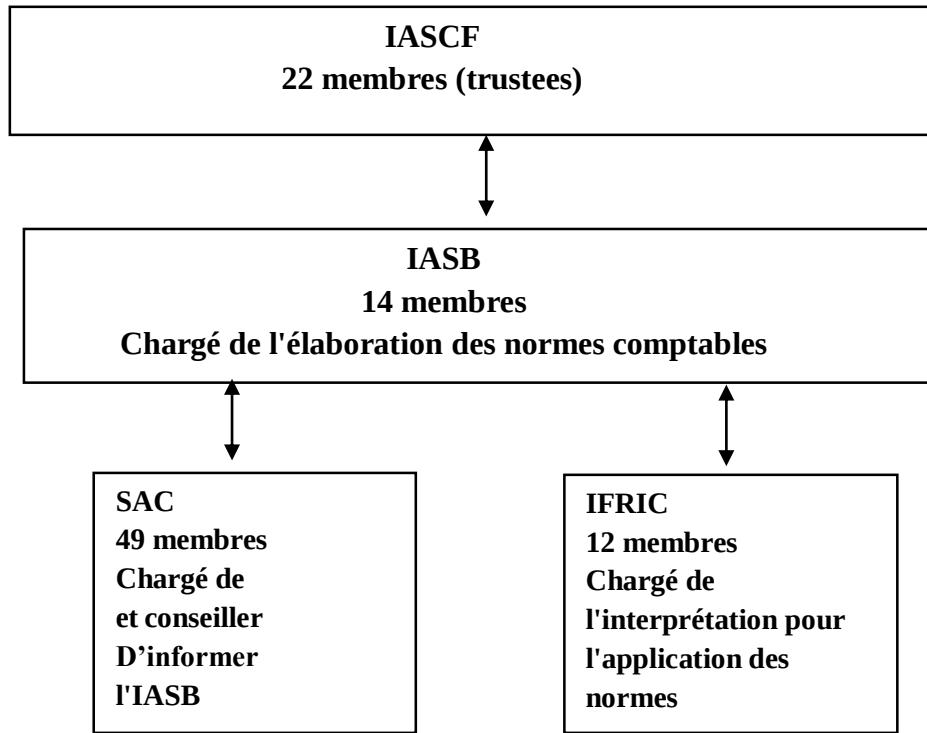
ثالثاً: الفروقات العملية

- زيادة عدد الاجتماعات الدورية: أصبح مجلس (IASB) يجتمع شهرياً، مقارنةً بلجنة (IASC) التي كانت تعقد اجتماعاتها أربع مرات سنوياً، كما زاد عدد الموظفين الفنيين والإداريين لدعم عمل المجلس.
- التركيز على جودة المعايير: أصبح الهدف الأساسي لمجلس (IASB) هو إعداد معايير عالية الجودة تضمن الشفافية وقابلية المقارنة، مما يساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قرارات سليمة.
- تعزيز تطبيق المعايير: بينما كان الهدف الأساسي للجنة (IASC) هو إعداد معايير مقبولة دولياً، أصبح مجلس (IASB) يعمل على تشجيع وتوسيع نطاق تطبيق هذه المعايير لضمان اعتمادها على المستوى الدولي.

4.1 الهيكل التنظيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية

بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية مهامه منذ أبريل 2001 مع بقاء مقره في العاصمة البريطانية لندن، وأصبح هيكله التنظيمي يتركز على هئتين رئيسيتين هما مجلس المراقبة والمجلس التنفيذي، والهيكل التنظيمي يكون كما يلي:

الشكل رقم (1-1): الهيكل التنظيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية



Source : Louis PIERART, IFRS : Analyse des impacts stratégiques pour l'assureur et comparaison avec Solvabilité 2, Deloitte, Mémoire présenté devant l'Ecole Nationale de la Statistique et de l'Administration économique (ENSAE) pour l'obtention du diplôme de la filière Actuariat et l'admission à l'Institut des Actuaire, 2011, p: 07.

ومن خلال هذا الشكل يتبين أن المجلس يتكون من¹:

- مجلس المراقبة والمتابعة (IASCF): ويعتبر المؤسسة الأم ويتكون من 22 عضوا يطلق عليهم الأمناء، وهم مكلفون باختيار الأعضاء الذين سيشكلون الهيئات الأخرى (المجلس التنفيذي، IFRIC، SAC) وكذا تأمين التمويل اللازم للهيئة.
- المجلس التنفيذي: تم وضعه في 1 ابريل 2001، يتشكل من 14 عضوا، سبعة منهم مكلفون بالتواصل مع معدي المعايير الوطنية، كما يناط بالمجلس إعداد المعايير الجديدة التي يطلق عليها (IFRS)، وتصدر الإشارة إلى عشرة من أعضائه يكونون قادمون من الكومنولث والولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يظهر السيطرة الانقלו سكسونية عليه.

¹ سحنون بونعجة، نبيل بوفليح، محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير-تجارب الدول، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 03 و04 ديسمبر 2012، ص ص: 5-6.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- اللجنة الاستشارية (SAC): تلعب هذه اللجنة دور المستشار لصالح مجلس معايير المحاسبة الدولية، من خلال برنامج العمل الذي سطره، وتنظيم الاجتماعات ذات الأولوية الاستشارية.
- لجنة التفسيرات (IFRIC): تقوم بتحرير التفسيرات المناسبة للمعايير (IAS/IFRS) كما تقوم بتقديم الاقتراحات لصالح المجلس، وكذا تقديم الوضعيات التقنية التعريفية حول قضايا محددة، في انتظار الإصدار النهائي للمعيار، أو التي لم يتم معالجتها من خلال كل المعايير.

المطلب الثاني: ماهية معايير المحاسبة الدولية

تهدف المعايير المحاسبية الدولية إلى وضع أسس سليمة لقياس وعرض والإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية، مما يساعد على تحسين شفافية البيانات المالية وقابليتها للمقارنة، كما أن هذه المعايير تساهم في توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، مما يسهل عملية التدقيق ومراجعة الحسابات، ويعزز موثوقية المعلومات المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

1.2 مفهوم معايير المحاسبة الدولية

المعيار في اللغة العربية يشير إلى النموذج المستخدم لقياس الوزن أو الطول أو جودة شيء معين، ومن هنا جاء استخدام مفهوم "المعايير المحاسبية" (Standardisation Accounting) في الأدبيات المحاسبية، والذي يعبر عن توحيد القواعد والمبادئ المحاسبية لضمان انسجام البيانات المالية عبر مختلف الدول والشركات¹. وقد وردت تعاريف كثيرة للمعايير المحاسبية، فقد عرفت المعايير المحاسبية على أنها: "المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها مع إيصال المعلومات إلى المستفيدين منها"².

كما عرفت المعايير المحاسبية على أنها "نموذج أو نمط للأداء المحاسبي والأحكام الخاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث والظروف التي تؤثر في الوحدة الاقتصادية"³. وتعرف كذلك معايير المحاسبة الدولية بأنها "نماذج أو إرشادات عامة لترشيد وتوجيه الممارسة العملية في مجال المحاسبة والمراجعة أو في التدقيق"⁴.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة-منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 366.

² أمين السيد أحمد لطفي، نفس المرجع، ص: 366.

³ عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص: 125.

⁴ Naser Mohsin Jebur, Adheem Naeem Bachi, Accounting disclosure according to the international accounting standards and its effect on the Earnings of shares for Economic units, AL kut journal of Economics And Administrative Sciences, Publisler, college of Economics and Management, warit University, vol 15, lasue46, Iraq, 2023, p: 455.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

ومما سبق يمكن استنتاج التعريف التالي للمعايير المحاسبية الدولية: المعايير المحاسبية الدولية هي قواعد وتوجيهات وضوابط يستند عليها المهنيين كمرجع أساسي لأداء عملهم فهي بمثابة ترجمة لجملة من المبادئ والقواعد المحاسبية، الهادفة إلى توحيد القياس والعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية بشكل سليم.

2.2. أهداف معايير المحاسبة الدولية

تسعى المحاسبة الدولية إلى تحقيق جملة من الأهداف العامة التي تتحقق على المستوى الدولي والأهداف الخاصة التي تتحقق على المستوى المحلي يمكن حصرها فيما يلي¹:

أولاً: الأهداف العامة

- توحيد وتنسيق المبادئ، الأسس، القواعد، والطرق المحاسبية المختلفة على المستوى العالمي عن طريق المنظمات المهنية والهيئات الدولية؛
- معالجة مشاكل قياس وإعداد القوائم المحاسبية التي تنتج عن العمليات التجارية الدولية؛
- توفير البيانات والمعلومات المحاسبية الموضوعية والملائمة التي تحتاجها الأسواق المالية العالمية ومختلف الجهات المستفيدة؛
- إمكانية إجراء التحليل المالي وتقييم أداء المؤسسات على المستوى الدولي والمقارنة بينها؛
- توفير إطار نظري وعملي ينظم الممارسات المحاسبية ويحكم طريقة إعداد التقارير المالية على المستوى الدولي؛
- تحقيق الاتساق والتوافق في الممارسات المحاسبية وتوفير بيانات مالية تعكس الواقع الاقتصادي بصورة دقيقة.

ثانياً: الأهداف الخاصة

- دراسة الأنظمة المحاسبية في مختلف الدول والاستفادة من تجاربها للتوصل إلى نظم محاسبية أكثر ملاءمة ودقة تلبي الاحتياجات المختلفة لكل بلد؛
- وضع أسس وقواعد محاسبية دولية يمكن الاستعانة بها لتطوير النظم المحاسبية المحلية؛
- مساعدة المؤسسات المالية والرقابية على معرفة مدى تأثير تطبيق الأنظمة المحاسبية المختلفة على تطوير اقتصاديات المؤسسات الدولية؛
- تسهيل عملية مراجعة القوائم المالية وزيادة الثقة فيها؛

¹ سعود جايد العمري، المحاسبة الدولية: منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 21.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- بيان أسباب اختلاف البيانات والمعلومات المحاسبية المدرجة في التقارير المالية للمؤسسات الدولية بمختلف أنواعها.

3.2. مداخل وإجراءات وضع معايير المحاسبة الدولية

أولاً: مداخل اصدار معايير المحاسبة الدولية

تختلف الدول في طريقة إصدار المعايير المحاسبية والجهة المسؤولة عن وضعها، حيث يمكن تصنيف هذه المداخل إلى أربعة أنواع رئيسية¹:

1. **المدخل السياسي البحث:** يعتمد هذا المدخل على التشريع الحكومي في إصدار المعايير المحاسبية، وهو شائع في أوروبا وأمريكا اللاتينية، وينتقد هذا المدخل من حيث أنه:
 - أقل استجابة للتغيرات والاحتياجات الجديدة بسبب تعقيد إجراءات تعديل القوانين.
 - يتأثر التشريع بالاعتبارات السياسية، كما يركز القانون على العموميات وليس على المفردات أو المكونات.
2. **المدخل المهني الخاص:** بمقتضى هذا المدخل يتم إصدار المعايير عن طريق المحاسبين المهنيين أنفسهم، وينتشر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتميز هذا المدخل بإصدار المعايير بدرجة عالية من المرونة والسرعة المناسبة في التعديل لمواكبة الاحتياجات المتغيرة.
3. **المدخل المختلط بين القطاع العام والخاص:** طبقاً لهذا المدخل نجد أن الذي يقوم بإصدار قوانين المحاسبة هي منظمة من القطاع الخاص تعمل كمنظمة عامة، تقوم الحكومة بدعمها والالزام بتطبيق ما يصدر عنها من تعليمات.
4. **المدخل المختلط:** وفقاً لهذا المدخل، تشترك الجهات الحكومية والقطاع الخاص في إصدار المعايير، حيث يتم تشكيل مجلس استشاري يضم ممثلين عن الصناعة والمحاسبين القانونيين والجهات التنظيمية.

¹ زغوان سفيان، دور المعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ المالي في تفعيل حوكمة الشركات، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، الجزائر، 2023، ص: 35.

ثانيا: إجراءات وضع معايير المحاسبة الدولية

يعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ضمن بيئة تشجع على التشاور الواسع مع جميع الأطراف المعنية قبل إصدار أي معيار جديد أو تعديل المعايير الحالية، وتخضع هذه العملية لإجراءات صارمة تُعرف باسم (Due Process)¹، والتي تشمل الخطوات التالية²:

- تحديد المشكلة التي تستدعي إصدار معيار جديد أو تعديل معيار قائم، ثم تشكيل فريق عمل يرأسه عضو من المجلس، يضم ممثلين من ثلاثة هيئات توحيد محاسبية وطنية على الأقل؛
 - يقوم الفريق باستعراض أهم الحلول التي تعتمد عليها الدول والهيئات المختلفة، ثم يقوم بإسقاط هذه الحلول على الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية، ومن ثم يعرض تقرير أولي على المجلس لمناقشة أهم النقاط التي سيتناولها المعيار الجديد؛
 - بعد تلقي الفريق رداً على اقتراحاته من المجلس، يقوم بإعداد ونشر مشروع أولي للمعيار المقترح، يتضمن الحلول المقترحة والتبريرات المرفقة لها بعد موافقة المجلس، يتم توزيعه على نطاق واسع لاستقبال الملاحظات والمقترحات من مختلف الأطراف المعنية خلال مدة ستة أشهر عادةً؛
 - بعد تلقي الردود، يقوم الفريق بإعداد الوثيقة النهائية التي تتضمن إعلان المبادئ، ويتم عرضها على المجلس للمصادقة؛
 - بعد مصادقة المجلس يقوم الفريق بإعداد مشروع المعيار في شكل مذكرة إيضاحية (Exposé sonde) يتم نشرها لإثرائها وتلقي الملاحظات النهائية خلال فترة شهر بعد أن يكون قد صادق عليها المجلس بأغلبية ثلثي الأعضاء؛
 - بعد تلقي ودراسة الملاحظات وما تتضمنه من اقتراحات، يقوم الفريق بإعداد مشروع نهائي للمعيار، وبعد عرضه على المجلس يعتمد هذا المعيار إذا حظي بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل.
- وخلال هذه المرحلة قد يقرر المجلس إجراء مشاورات إضافية، حيث يقوم بإصدار ورقة مناقشة للتعليق عليها، وقد يكون من الضروري إصدار أكثر من مسودة عرض واحدة قبل وضع مخطط المعيار المحاسبي الدولي، وقد يقرر المجلس من حين لآخر تنصيب لجنة توجيهية لدراسة إلزامية تعديل المعايير المحاسبية الدولية الحالية كي تؤخذ التطورات المستجدة بالاعتبار.

¹ BRUN Stéphane, Guide d'application des normes IAS/IFRS. Editions Berti, Alger, 2011, p: 33.

² بولجيب عادل، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية-دراسة حالة مؤسسة ALEMO الخروب ولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، قسنطينة، الجزائر، 2014، ص ص: 41-42

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

رغم الجهود الكبيرة التي يبذلها (IASB) لضمان توافق المعايير المحاسبية مع احتياجات مختلف المستخدمين حول العالم، إلا أنها لا تزال تواجه عدة مشكلات تقنية، كصعوبة تحقيق توافق عالمي بين المعايير المحاسبية المختلفة، خاصةً مع المعايير الأمريكية (GAAP)، إضافةً للحاجة المستمرة لتحديث المعايير لمواكبة التغيرات الاقتصادية والمالية المتسارعة.

4.2. العوامل المؤثرة في صياغة المعايير المحاسبية

تخضع عملية صياغة المعايير المحاسبية لمجموعة من العوامل التي تؤثر في شكلها ومضمونها، ومن أبرز هذه العوامل: النظرية المحاسبية، المتغيرات البيئية، المتغيرات الاقتصادية، والمتغيرات القانونية.

أولاً: أثر النظرية المحاسبية في صياغة المعايير المحاسبية

تعتمد صياغة المعايير المحاسبية بشكل كبير على النظرية المحاسبية، والتي تعبر عن المبادئ المنسجمة مع بعضها البعض والتي توفر في مجموعها إطاراً مفاهيمياً لتقويم الممارسات المهنية وفهم هذه الممارسات من قبل المهنيين، إضافةً إلى المستفيدين من خدماتهم كالمستثمرين والمقرضين والإدارة وغيرهم، كما أن النظرية المحاسبية توفر الأدلة التي تمكن من تطوير الأساليب والإجراءات المحاسبية الجديدة¹.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن الكشف عن طبيعة النظرية المحاسبية من خلال أدائها التي تكون بمثابة المرشد لفهم كيفية عمل النظرية ومن الأدوات بالتطبيقية التي تستخدم في الممارسات المحاسبية لتحقيق النتائج المستهدفة ما يلي²:

- وصف المشاكل التي تحتاج إلى حلول ومعايير محاسبية محددة؛

- تحليل الأسباب الكامنة وراء هذه المشكلات ودراسة طرق معالجتها؛

- وصف الحلول المناسبة لها استناداً إلى النظرية أو القرار.

رغم أهمية وجود نظرية محاسبية متكاملة، إلا أن الواقع يشير إلى صعوبة تحقيق ذلك بسبب تعدد المناهج والمداخل الفكرية التي تقوم عليها، مما يجعل صياغة المعايير المحاسبية تعتمد بشكل رئيسي على ما يتضمنه الإطار المفاهيمي من أفكار نظرية³.

¹ هندركسن، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال أبو خليفة، الطبعة الرابعة، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1990، ص: 1.

² طبائبة سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتأمين، أطروحة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف، الجزائر، 2014، ص: 134.

³ طبائبة سليمة، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

ثانيا: أثر المتغيرات البيئية في صياغة المعايير المحاسبية

تمثل المعايير المحاسبية نتاجا للتفاعل بين البيئة والمحاسبة، ويسفر تطبيقها عن معلومات محاسبية مفيدة لتلبية متطلبات معينة يمكن أن تتغير بتغير العديد من المتغيرات البيئية، حيث أن المعايير المحاسبية لا تستنتج من الاكتشافات كقوانين الفيزياء بل يتم تطويرها بواسطة المهتمين والمعنيين في هذا المجال¹.

ثالثا: أثر المتغيرات الاقتصادية في صياغة المعايير المحاسبية

تؤثر المتغيرات الاقتصادية في صياغة المعايير المحاسبية من جوانب عدة، من بينها اختلاف طبيعة ملكية المشروع وأثره في كفاية الإفصاح المحاسبي، إذ يتوسع الإفصاح المالي بشكل أكبر كلما كانت هذه الملكية واسعة كما هو الحال مع ملكية الأسهم مقارنة بالملكية العائلية²، ويظهر أثر المتغيرات الاقتصادية بشكل أكثر وضوحا في الدول التي تمتلك أسواق مالية نشطة، حيث تختلف معايير الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فيها وذلك نتيجة للدور الاقتصادي الكبير لأسواق المال فيها باعتبارها المصدر الرئيس للتمويل مما يتطلب التركيز على معيار الإفصاح والشفافية، أما في الدول التي تتميز بضعف الدور الاقتصادي لأسواق المال فيها، تعد التقارير فيها لأغراض السلطة الضريبية أكثر من توفير بيانات للمستثمرين مما يجعل التركيز أقل على معيار الإفصاح³.

كما أن هناك متغيرات اقتصادية أخرى تؤثر المتغيرات الاقتصادية في صياغة المعايير المحاسبية وهي ظاهرة التغيرات في الأسعار التي كان لها تأثير كبير على مصداقية المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية والمبنية على أساس الكلفة التاريخية، حيث أجبرت هذه الظاهرة وفي أواخر السبعينيات الدول على إصدار معايير محاسبية بشأن معالجة الآثار الاقتصادية الناجمة عن التغيرات في الأسعار والإفصاح عنها في التقارير المالية⁴.

رابعا: أثر المتغيرات القانونية في صياغة المعايير المحاسبية

تمثل المتغيرات القانونية مجموعة من الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تحكم العمل المحاسبي ويستدعي الأمر مراعاتها عند صياغة المعايير المحاسبية⁵، وتختلف الأنظمة والقوانين والتشريعات من دولة إلى أخرى فهناك النظم القانونية المعتمدة على القانون العام والأخرى المعتمدة على القانون الروماني، وفي الدول التي تعتمد على القانون العام مثل: الولايات المتحدة و انكلترا وكندا يتم التركيز على جملة القوانين التي اتخذت لمعالجة حالات وقضايا معينة ويتم في هذه الدول نقل تفاصيل التشريع إلى وكالات حكومية مثل هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) في

¹ Meigs Robert & Meigs Walter, Accounting For Business Decision, 9th ed, Mc Graw – Hill Inc, 1993, p: 12.

² Radebaugh Lee & Others , International Accounting and Multinational Enterprises, 6th ed , 2006, p: 17 .

³ Choi Frederick & Others , International Accounting , 4 th ed , Prentice Hall , 2002, p: 49.

⁴ طبائبة سليمة، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

⁵ Arpan Jeffey & Radebaugh , International and Multinational Enterprises, 2 nd ed, John Wiley & Sons, USA, 1985, p: 20.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

الولايات المتحدة الأمريكية والتي تقوم بدورها بتحويل هذا التفويض إلى هيكل متخصص لوضع المعايير المحاسبية مثل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، أما الدول التي تعتمد على القانون الروماني مثل: فرنسا وألمانيا واليابان فإن قانون الشركات الصادر فيها يتضمن قواعد محاسبية مفصلة، وتتضمن المتغيرات القانونية عادة قواعد القانون التي تهدف إلى حماية ممتلكات الآخرين، الأمر الذي يتطلب إتباع مجموعة من المعايير المحاسبية الملائمة لكي تظهر مدى فاعلية وكفاءة المديرين في حماية وإدارة استثمارات المالكين¹.

المطلب الثالث: معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي التي تتأثر بها شركات التأمين

إن تبني معيار عقود التأمين من قبل شركات التأمين يترتب عنه الاعتماد على معايير ذات علاقة مع المعيار، والتي من بينها: معيار عرض القوائم المالية (IAS1)، والمعايير الخاصة بقياس، الاعتراف، العرض، والإفصاح عن الأدوات المالية.

1.3. معيار المحاسبة الدولية (IAS1) "عرض القوائم المالية"

حل المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) محل كل من المعايير المحاسبية التالية (IAS1) المتعلقة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، المعيار المحاسبي الدولي (IAS5) المتعلقة بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، المعيار المحاسبي الدولي (IAS13) المتعلقة بالأصول المتداولة والالتزامات المتداولة². ويهدف المعيار إلى تحديد الأسس التي يتم على ضوءها عرض القوائم المالية ذات الغرض العام، وتقديم الإرشادات الخاصة حول شكلها، هيكلها، والحد الأدنى من متطلبات محتويات هذه القوائم، وذلك بهدف تحقيق قابلية مقارنة القوائم المالية للشركة في الفترات السابقة وكذا مقارنتها مع القوائم المالية لشركات أخرى. يجب أن تضع إدارة الشركة بموجب معيار المحاسبة الدولي (IAS1) في حساباتها الاعتبارات العامة التالية لعرض القوائم المالية³:

- أساس الاستحقاق في المحاسبة: على الشركة إعداد القوائم المالية باستخدام المحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق ما عدا المعلومات المتعلقة بالتدفق النقدي.

¹ Elliott Barry & Elliott Jamie, Financial Accounting and Reporting, 6th ed, Prentice Hall, 2002, p: 72

² خالد الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص: 94.

³ صبودة ايناس، أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي الأول "عرض القوائم المالية"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2018، ص: 99-100.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- فرضية استمرارية الاستغلال: يتم إعداد القوائم المالية وفق أساس استمرارية الشركة في نشاطها ما لم تكن تنوي الإدارة تصفيتها، وفي حال أصبحت الشركة غير قادرة على الاستمرار فإنها تقوم بإعداد افصاحات متتالية بدل من قوائم مالية على أساس الاستمرارية.
- الأهمية النسبية والمادية والتجميع: يتم عرض كل فئة ذات أهمية نسبية من العناصر المتشابهة بشكل منفصل، ويتم عرض البنود ذات الطبيعة أو الوظيفة المختلفة بشكل منفصل كذلك، حيث أن القوائم المالية تنتج من معالجة عدد كبير من المعلومات والتي تكون مجمعة في فئات وفقا لطبيعتها أو وظيفتها، ومن ثم يتم عرضها في بيانات مختصرة ومصنفة تشكل عناصر مستقلة في القوائم المالية، وإذا لم يكن عنصر مستقل ذا أهمية نسبية فإنه يجمع مع العناصر الأخرى إما في نفس القوائم المالية أو في الملاحق.
- المقاصة: لا يسمح للشركة بإجراء مقاصة بين الأصول والخصوم، أو بين المصاريف والإيرادات، ما لم تكن مطلوبة أو مسموح بها بموجب معيار دولي للإبلاغ المالي.
- تكرار عرض القوائم المالية: على الشركة أن تعرض مجموعة كاملة من القوائم المالية على الأقل سنويا.
- المعلومات المقارنة: يتعين على الشركة عرض معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة لجميع المبالغ التي تم التقرير عنها في القوائم المالية للفترة الحالية، ما عدا إذا نص معيار آخر على غير ذلك، إضافة إلى ذلك يتعين على الشركة عرض قائمة أخرى للميزانية بالإضافة إلى الحد الأدنى من القوائم المالية المطلوبة في حالة تطبيقها لسياسة محاسبية بأثر رجعي.
- ثبات طريقة العرض: يتم عرض وتصنيف مختلف العناصر في القوائم المالية بالكيفية ذاتها للفترات المالية المتتالية، إلا في الحالات التي يكون للتغيير ما يبرره مثل تبدل الظروف أو ظهور متطلبات اقتضاها تطبيق معيار دولي جديد للإبلاغ المالي.
- يتم تصنيف الأصول والالتزامات حسب درجة سيولتها عندما يكون ذلك العرض أكثر موثوقية وملائمة من عرضها في صورة متداولة وغير متداولة، كما يتطلب المعيار تصنيف الالتزامات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة كالالتزام متداول، ووفق معيار المحاسبة الدولي (IAS1) فإنه يجب تصنيف الأصل على أنه متداول عندما¹:
- عندما يتوقع أن يتحقق نقدا أو يحتفظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للشركة؛

¹ صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص: 82.

- عندما يحتفظ به بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة؛
 - عندما يتوقع أن يتحقق خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية العمومية؛
 - عندما يكون نقدا أو أصلا معادلا للنقد ولا يوجد قيودا على استعماله.
- وتصنف جميع الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة، وتشمل الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة والأصول التشغيلية والمالية التي هي بطبيعتها طويلة الأجل، أما الخصوم فإنها تصنف على أنها متداولة في الحالات الآتية:
- عندما يتوقع تسديده أثناء الدورة التشغيلية العادية للشركة؛
 - عندما يكون ناشئا عن أغراض المتاجرة؛
 - عندما يستحق التسديد خلال 12 شهرا من تاريخ إعداد الميزانية العمومية؛
 - لا يكون للشركة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا من إعداد الميزانية وتصنف جميع الالتزامات الأخرى على أنها التزامات غير متداولة.
- كما يتم عرض بيانات الدخل وفق ثلاث حالات هي¹:
- الحالة الأولى: كل بند من بنود الدخل والمصاريف، الربح أو الخسائر ومجموع تلك البنود التي تتطلب معايير محاسبة دولية أخرى أن يتم إظهارها في حقوق الملكية مباشرة، صافي الربح أو الخسارة خلال الفترة.
 - الحالة الثانية: يتم إظهار استثمارات المالكين وسحوباتهم من رأس المال والحركات الخاصة بالأرباح المجمعة ورأس المال من خلال إيضاحات حول القائمة.
 - الحالة الثالثة (الحالة الشائعة): يتم إظهار الدخل أو الخسائر المعترف بها والتي لم يتم إظهارها في قائمة الدخل، وكذلك إضافات أو سحوبات المالكين على رأس المال والحركات الأخرى الخاصة بالأرباح المجمعة ورأس المال.

2.3. معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4) "عقود التأمين"

يعد معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4) أول معيار يتناول عقود التأمين، حيث تنوعت السياسات المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين وتباينت تبعا للممارسات في باقي القطاعات، وحيث أن العديد من الجهات ستبنى معايير

¹ طبائبية سليمة، مرجع سبق ذكره، ص: 162.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

الإبلاغ المالي الدولية في سنة 2005 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار هذا المعيار لوضع تعديلات محدودة على محاسبة عقود التأمين، وقد تم تعديل هذا المعيار عندما صدور معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9) الأدوات المالية في نوفمبر 2009، حيث أن مجلس معايير المحاسبة الدولية ينظر إلى معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4) على أنه عتبة الدخول إلى المرحلة الثانية من إصدار معيار شامل حول عقود التأمين عندما يكمل مهامه في التحقق من كامل المسائل المفاهيمية والعملية الخاصة بعقود التأمين.

أولاً: المرحلة الأولى من (IFRS4)

صدرت المرحلة الأولى من معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4) سنة 2004، ومنذ 01 جانفي 2005، فإن الشركات الأوروبية المدرجة في البورصة تكون خاضعة لإلزام نشر حساباتها المدمجة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن (IASB)، ويهدف مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال تطبيق المرحلة الأولى من (IFRS4) إلى¹:

- إدخال تحسينات محدودة للتطبيقات المحاسبية لعقود التأمين؛
- تجنب التغييرات الكبيرة والتي يجب إلغاؤها في المرحلة الثانية من (IFRS4)؛
- الحصول من شركة التأمين على المعلومات الخاصة بعقود التأمين.

1.1 نطاق تطبيق المرحلة الأولى من (IFRS4)

يطبق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4) في المرحلة الأولى منه على عقود التأمين، عقود إعادة التأمين وعقود الاستثمار، وفي إطار هذه المرحلة فإن عقود الاستثمار ليس لها ميزة المشاركة في الأرباح التقديرية.

2.1 أسس المحاسبة عن عقود التأمين على ضوء المرحلة الأولى من (IFRS4)

بقيت المحاسبة عن عقود التأمين خلال المرحلة الأولى من (IFRS4) حسب المعايير المحاسبية المحلية، مع وجود بعض الاستثناءات كإلغاء مؤونة التعديل، اختبار كفاية الخصوم ومبدأ محاسبة الظل²:

- إلغاء مؤونة التعديل (annulation de provision d'égalisation): وهي مؤونة يتم تكوينها من طرف شركة التأمين بهدف مواجهة تقلبات الأحداث المستقبلية الناشئة عن عمليات التأمين الخاصة بأخطار الكوارث الطبيعية، حيث يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4) من شركات التأمين إلغاء هذه المؤونة باعتبارها لا تمثل التزام تجاه المؤمن لهم.

¹ louis pierart, IFRS: analyse des impacts stratégiques pour l'assureur et comparaison avec solvabilité2, mémoire présenté devant l'école nationale de la statistique et de l'administration économique pour l'obtention du diplôme de la filière actuariat et l'admission à l'institut des actuaires, paris, 2011, p:09.

² زواتية عبد القادر، بوفليح نبيل، محاسبة عقود التأمين في ظل معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS4)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 08، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2014، ص: 73.

- اختبار كفاية الخصوم (test de suffisance des passifs): يهدف اختبار كفاية الخصوم إلى ضمان أن التزامات التأمين ليست مقومة بأقل من قيمتها، وذلك في إطار المحافظة على المقاربات المحاسبية الموجودة، ويستند تقييم التزامات التأمين على التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن عقود التأمين، حيث إذا دل هذا التقييم بأن القيمة المحاسبية للالتزامات غير كافية على ضوء التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، فإن هذا العجز يجب الاعتراف به في حساب النتائج.
- محاسبة الظل (la comptabilité reflet): يبين مجلس المعايير إلى أن في بعض النماذج المحاسبية، تكون الأرباح أو الخسائر التي يتم تحقيقها على أصول شركة التأمين ذات تأثير مباشر على قياس بعض أو كل مما يلي:

- التزاماتها التأمينية؛
 - نفقات الشراء المختلفة ذات العلاقة؛
 - الأصول غير الملموسة كتلك التي يحصل عليها من اندماج أعمال أو نقل محفظة .
- ويسمح لشركة التأمين بأن تغير في سياساتها المحاسبية بحيث يكون الربح أو الخسارة المعترف بهما وغير المتحققين على الأصول يؤثران على القياسات بنفس الطريقة التي تؤثر بها الأرباح أو الخسائر المحققة، وبالتالي يجب الاعتراف بالتكيف ذو العلاقة للالتزامات التأمينية في حق الملكية في الحالة الوحيدة التي تتمثل بكون الأرباح أو الخسائر غير المحققة معترف بها بشكل مباشر في حق الملكية، وتسمى هذه الممارسة أحيانا بمحاسبة الظل¹

3.1. حدود المرحلة الأولى من (IFRS4)

نتج عن المحاسبة عن الأصول المالية بالقيمة السوقية عدم المطابقة بين الأصول والخصوم، وقد تم تصحيح المرحلة الأولى جزئيا من خلال تطبيق محاسبة الظل la comptabilité reflet، إلا أن هذه الأخيرة سببت تقلبات كبيرة في النتيجة، مما جعل قراءة، فهم ومقارنة القوائم المالية لشركات التأمين معقدة جدا، وتعتبر هذه المرحلة انتقالية حيث أن خصوم التأمين ظل الاعتراف بها حسب المعايير المحلية الخاصة بكل شركة تأمين مع وجود اختلافات ملحوظة في مستويات الحيطة (prudence) للمؤونات التقنية حسب المبادئ المحلية الأساسية².

¹ طبائبة سليمة، مرجع سبق ذكره، ص: 197.

² زواتية عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

ثانياً: المرحلة الثانية من (IFRS4)

في 30 جويلية 2010 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بنشر مسودة إعلان ES/2010/8 عقود التأمين، ما شكل خطوة مهمة نحو تجسيد المرحلة الثانية من مشروع مراجعة المعيار المحاسبي الدولي الرابع "عقود التأمين"، حيث تم من خلالها اقتراح معيار متناسق مع كل العقود التأمينية وإعادة التأمين سواء تعلق الأمر بعقود التأمين على الحياة أو لا، ومنذ أن بدأ مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أكتوبر 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية المشاركة في هذا المشروع تحولت المرحلة الثانية سريعاً إلى مشروع توافق بين المرجعيتين، وبالنتيجة، فإن مجلس معايير المحاسبة المالي قام بنشر مسودة الإعلان من أجل التماس رأي الأطراف المهتمة حول نموذج معيار الإبلاغ المالي المقترح.

إن محاولات الارتقاء بالمرحلة الثانية من مشروع المعيار الدولي للإبلاغ المالي تطلبت إجراء العديد من جلسات النقاش حيث أنها تعبر عن تحول جذري للمعالجة المحاسبية المعتمدة حالياً من قبل المرجعية الدولية الخاصة بعقود التأمين، مع ظهور أصوات تنادي وتدعو إلى اقتراح يركز على تقييم الخصوم المالية وفق القيمة الحالية، وذلك بالربط بالمعطيات التي يتم استقائها من السوق، ووفقاً للمسودة الإعلان فإن هذه الخصوم المالية يجب تقييمها حسب نموذج محاسبي يمر بمراحل، حيث يركز على التقديرات المحينة ومن ثمة ترجيح احتمالات تدفق النقدية أو الخزينة المستقبلية، وفيما يخص الاعتراف بالتقلبات الذاتية للتقديرات وفق الاحتمالات تعتبر مظهر لما يتم الوصول إلى اتفاق نهائي بشأنها بين المرجعيتين، ولهذا الغرض جاءت مسودة الإعلان تقدم وتقتراح نماذج تقييم مختلفة¹

1.2. أهم التغييرات التي جاءت بها المرحلة الثانية من (IFRS4)

سمحت المرحلة الأولى من معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4) الاحتفاظ بالتطبيقات الموجودة على مستوى المعايير المحلية، إلا أن المرحلة الثانية جاءت بقواعد خاصة تحكم عقود التأمين، حيث كانت تشكل المؤونات التقنية ما نسبته 80% من مجموع ميزانية شركات التأمين، ومن الضروري أن يكون هناك أثر بالغ في هذا الاتجاه من قبل المعيار الجديد، وشامل لكل الحسابات، كما أن هناك خصائص جديدة مهمة قدمتها المرحلة الثانية من المعيار كونها احتوت رؤية مستقبلية للتدفقات النقدية، حيث فرضت تقييماً يتعلق بالعقود يقوم على أساس أفضل التقديرات الناجمة عن تحيين التدفقات النقدية (أو الخزينة) المستقبلية، بناءً على الاحتمالات الملائمة، مع الزام

¹ سحنون بونعجة، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

إضافة هامش المخاطر المحسوسة، والتي تعكس كل الانحرافات التي يمكن مقارنتها بهذه التقديرات وكذا بإضافة الهامش المتبقي، والذي يسمح بنقل النتيجة إلى الوضع المناسب في مقابل الخدمات المقدمة.

2.2. أسس المحاسبة عن عقود التأمين على ضوء المرحلة الثانية من (IFRS4)

ترتكز عملية المحاسبة عن عقود التأمين خلال المرحلة الثانية من (IFRS4) على أربعة عناصر أساسية والتي تسمى (Blocks Building)، وتمثل في¹:

- أفضل التقديرات (**meilleurs estimations**): وتوافق متوسط التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن عقود التأمين مرجحة باحتمالات حدوثها، وبالتالي يوجد عدة سيناريوهات ممكنة والتي يجب على شركة التأمين أن تستعمل مقارنة للقيمة الحالية المنتظرة، وذلك بتحديد أفضل التقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية في كل واحدة من هذه السيناريوهات مرجحة باحتمالات حدوثها.
- معدل التحيين (**taux d'actualisation**): يجب على شركة التأمين أن تقوم بتعديل التدفقات النقدية الخاصة بعقود التأمين، وذلك بأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود (**valeur temps de l'argent**) بواسطة معدل التحيين الذي يتسق مع الأسعار الجارية للأسواق المتعلقة بالأدوات المالية، حيث أن تلك التدفقات النقدية لها خصائص تعكس الخصوم. بموجب عقد التأمين، وذلك وفق التوقيت، العملة، والسيولة.
- هامش الخطر (**La marge pour risque**): يعكس هامش الخطر حالة عدم التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية المستخدمة في نموذج تقييم التزامات التأمين، حيث يوافق هامش الخطر الهامش الذي يطلبه من يعيد أخذ هذه الالتزامات، وذلك لتحمل خطر عدم التأكد.
- الهامش المتبقي (**La marge résiduelle**): هو الفرق بين القسط الأولي المستلم والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المكملة لهامش الخطر، حيث يهدف الهامش المتبقي إلى إلغاء كل كسب عند الاكتتاب وتأجيل مردودية العقد على طول فترة التغطية.
- القياس بالقيمة العادلة: جاءت المرحلة الثانية بأسلوب جديد لتقييم أصول وخصوم شركات التأمين، خاصة الخصوم، وذلك بدلا من أسلوب التكلفة التاريخية الذي تضمن قصورا كبيرا خاصة عدم مراعاته للقيمة الزمنية للنقود، حيث تدير الكثير من شركات التأمين أصولها والتزاماتها المالية باستخدام القيمة العادلة لتحديد أي المنتجات تشطبها، وأي استراتيجية استثمار تأخذ بها، كما تعكس محاسبة القيمة

¹ زواتية عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 74-75

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

العادلة الواقع الاقتصادي بشكل أفضل؛ كما يحسن أسلوب القيمة العادلة كثيرا من شفافية المعلومات، حيث تمكن مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بشكل أكثر موثوقية بالمبلغ والتوقيت وعدم التأكد المحيط بالتدفقات النقدية المستقبلية.

3.2. العرض والافصاح

يوضح مجلس معايير المحاسبة الدولي في معيار عقود التأمين إلى أنه يجب على شركة التأمين الإفصاح عما يلي¹:

- توضيح المبالغ المعترف بها: يجب على شركة التأمين أن تفصح عن المعلومات التي تحدد وتوضح المبالغ

الناشئة عن عقود التأمين في بياناتها المالية، لذا على شركة التأمين أن تفصح عما يلي:

■ سياساتها المحاسبية لعقود التأمين والأصول ذات العلاقة والدخل والنفقات؛

■ الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات المعترف بها والتدفقات النقدية إذا كانت تعرض

بيانات التدفقات النقدية باستعمال الأسلوب المباشر الناشئة عن عقود التأمين؛

■ الأرباح والخسائر المعترف بها كربح أو خسارة في شراء إعادة التأمين؛

■ الإطفاء للمدة والمبلغ الذي يبقى غير مستهلك في بداية ونهاية المدة إذا كانت شركة التأمين

المباشرة تؤجل وتطفئ الأرباح والخسائر الناشئة عن شراء إعادة التأمين؛

■ تسوية التغييرات في الالتزامات التأمينية وأصول إعادة التأمين وتكاليف الشراء إن وجدت

- المبلغ والتوقيت وعدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية :يجب على شركة التأمين أن تفصح عن

البيانات التي تساعد المستخدمين على فهم المبلغ والتوقيت وعدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية

المستقبلية من عقود التأمين، لذا وجب عليها أن تفصح عما يلي:

■ أهدافها من إدارة المخاطر الناشئة عن عقود التأمين من أجل تخفيف هذه المخاطر؛

■ شروط وأحكام عقود التأمين ذات التأثير المادي على المبلغ والتوقيت وعدم التأكد فيما يتعلق

بالتدفقات النقدية المستقبلية؛

- المعلومات المتعلقة بالمخاطر التأمينية: (قبل وبعد تخفيف المخاطر بواسطة إعادة التأمين) بما في ذلك

المعلومات المتعلقة بما يلي:

■ حساسية الأرباح والخسائر وحقوق الملكية للتغيير في المتغيرات ذات الأثر المادي عليها؛

■ تركيزات المخاطر التأمينية؛

¹ طبائية سليمة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 201-202.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

■ المطالبات الفعلية مقارنة مع التقديرات السابقة، ويجب أن يرجع الإفصاح عن تطور المطالبات إلى فترة نشوء أول مطالبة مادية لا يزال يشوبها عدم الوضوح فيما يتعلق بمبلغ ومواعيد دفعها دون أن تتراجع لأكثر من عشر سنوات، ولا تحتاج شركة التأمين للإفصاح عن هذه المطالبات فيما يتعلق بالمطالبات التي يشوب مبلغها وميعاد استحقاقها عدم الوضوح الذي يزول عادة خلال سنة .

■ البيانات المتعلقة بمخاطر نسبة الفائدة ومخاطر الائتمان إذا كانت عقود التأمين ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي (32)؛

■ المعلومات المتعلقة بالتعرض لمخاطر نسبة الفائدة أو مخاطر السوق ضمن المشتقات الضمنية التي يتضمنها عقد التأمين الأساسي إذا كانت شركة التأمين غير مطالبة بقياسها بالقيمة العادلة ولم تقم بذلك

- إعادة تحديد الأصول المالية :عندما تقوم شركة التأمين بتغيير سياساتها التأمينية فيما يتعلق بالالتزامات التأمينية فإنه من المسموح أن تتم إعادة تصنيف بعض أو كل الأصول المالية على أساس "القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة"، وتكون إعادة التصنيف مسموحة إذا غيرت شركة التأمين سياساتها المحاسبية عند تطبيقها لهذا المعيار للمرة الأولى، وإذا قامت بإجراء تغيير لاحق على سياساتها المعتمدة، تعتبر إعادة التصنيف تغييرا في السياسة المحاسبية وبالتالي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي رقم 8.

3.3 معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) "عقود التأمين"

تظهر الممارسة العملية لتطبيق معيار عقود التأمين (IFRS4) أن هناك العديد من الصعوبات التي تجعله غير قادر على توفير معلومات تتسم بالشفافية في القوائم المالية، ولذلك أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2017 معيار الإبلاغ المالي الدولي لعقود التأمين (IFRS17) ليحل محل المعيار (IFRS4) بهدف توحيد المعالجة المحاسبية لشركات التأمين لتحسين الشفافية وقابلية المقارنة للبيانات المالية لهذه الشركات.

أولاً: دوافع ومبررات إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي لعقود التأمين (IFRS17)

أورد معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) عدة دوافع ومبررات من وراء صياغة مجلس معايير المحاسبة الدولية لهذا المعيار، والتي دعت إلى ضرورة إصداره، متمثلة يلي¹:

- معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4) هو معيار مؤقت يسمح باستخدام ممارسات محاسبية مختلفة لعقود التأمين، مما له من آثار سلبية على جودة التقارير المالية وعدم ملائمة المعلومات الواردة فيها لمستخدميها من المستثمرين والمحللين الماليين؛
- هناك العديد من التعقيدات المتعلقة بعملية القياس لعقود التأمين، متمثلة في طول فترة عقد التأمين والمخاطر المتعلقة به وقلة تداول هذه العقود بالأسواق المالية، إضافة إلى ذلك قد تشمل عقود التأمين مكونات استثمارية؛
- تفتقر البيانات المالية بشركات التأمين إلى التحديث الدوري لقيمة التزامات التأمين، والمخاطر التي تعكس تأثير التغيرات بالبيئة الاقتصادية مثل التغيرات في أسعار الفائدة؛
- يسمح معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4) لشركات التأمين باستخدام سياسات محاسبية مختلفة لنفس عقود التأمين، وبالتالي لا يمكن إجراء مقارنة التقارير المالية لشركات التأمين.

ثانياً: أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية من إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي لعقود التأمين (IFRS17)

يهدف مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي لعقود التأمين (IFRS17) إلى:

- وضع قواعد واضحة ومتسقة للإعتراف والقياس والإفصاح والعرض لعقود التأمين التي تقع في نطاق المعيار مما يسمح بإمكانية المقارنة فيما بين البيانات المالية لشركات التأمين المحلية والدولية²؛
- التوافق بين المعايير المحاسبية والمعايير التنظيمية لتوحيد المتطلبات لتوفير أساس موحد للمحاسبة عن جميع أنواع العقود بما فيها عقود إعادة التأمين، لتعزيز الموثوقية والملائمة وتجنب المفاضلة سواء بالأحكام أو من خلال القطاعات المالية الأخرى كالبنوك³؛

¹ سامح محمد أمين النجار، دراسة تحليلية لأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 على تطوير القياس والإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية - دراسة اختبارية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 06، العدد 01، جامعة طنطا، مصر، 2019، ص 327.

² سامح محمد أمين النجار، مرجع سبق ذكره، ص: 327.

³ زينب عباس حمدي، دور المعيار الدولي (IFRS 17) في المحاسبة عن شركات التأمين - دراسة تطبيقية في شركة التأمين الوطنية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 126، جامعة المستنصرية، العراق، 2020، ص: 232.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- توحيد المعالجة المحاسبية لعقود التأمين بما يعزز الملائمة والموثوقية والقابلية للفهم والمقارنة للبيانات الواردة في القوائم المالية، مع ضمان تنظيم الإفصاح الكافي حول تحديد وتفسير الأرقام الواردة في التقارير المالية لمساعدة المستفيدين على تقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية ودرجة عدم التأكد المحيطة بهم¹؛

- يساهم تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) في تحسين جودة التقارير المالية وتقديم معلومات أكثر شفافية وملاءمة حول²؛

✓ كيفية تحديد الأرباح أو الخسائر التي تتبعها شركات التأمين بالنسبة لخدمات التأمين المقدمة وأرباح استثمار أقساط التأمين المحصلة من العملاء.

✓ المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات نتيجة لإصدار عقود التأمين.

✓ تأثير عقود التأمين على الأداء المالي والمؤشرات المالية لشركات التأمين.

ترى الباحثة مما سبق بأن تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) كبديل لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4) يعد ضرورة ملحة لتجنب استخدام مجموعة مختلفة من الممارسات المحاسبية لنفس عقود التأمين، بهدف تحسين مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لشركات التأمين، وزيادة قابليتها للمقارنة على المستويين المحلي والدولي.

ثالثاً: نطاق تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17)

أوضح معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) في فقرته الثالثة أن هناك نطاقاً محدوداً للعقود التي يطبق عليها وذلك على النحو التالي³:

1. عقود التأمين التي تصدرها الشركة

ويعرف معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) عقد التأمين على أنه "العقد الذي يقبل بوجبه الطرف الأول (مصدر العقد) مخاطر تأمين هامة من الطرف الآخر (حامل الوثيقة) عن طريق الموافقة على تعويض حامل الوثيقة "بوليصة التأمين" عن حدث مستقبلي غير مؤكد الحدوث ويؤثر سلباً على حامل الوثيقة"⁴، وانطلاقاً من هذا المفهوم يمكن تحديد أربع عناصر جوهرية يركز عليها عقد التأمين تتمثل في:

¹ Mignolet Félix, A study on the expected impact of IFRS 17 on the transparency of financial statements of insurance companies (Master Thesis). HEC-Management School : University of Liege, 2017, p:33

² سامح محمد أمين النجار، مرجع سبق ذكره، ص: 327.

³ IASB, IFRS 17 "Insurance Contracts", 2017, p:09

⁴ PWC, In depth A look at current financial reporting issues, IFRS 17 marks a new epoch for insurance contract accounting. 2017, p:2

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- أ. **توافر مخاطر التأمين:** وبما أن مخاطر التأمين تمثل جوهر عقد التأمين، فعندما يقتصر العقد على نقل المخاطر المالية إلى شركة التأمين دون مخاطر تأمينية، فإنه لا يعتبر عقد تأمين، مع مراعاة أن بعض عقود التأمين لا تنقل أي مخاطر تأمينية للشركة في بداية العقد وإنما في تاريخ لاحق، ومن ثم أصبح لزاماً أن تكون مخاطر التأمين موجودة مسبقاً ثم تحول من حامل الوثيقة إلى شركة التأمين بموجب العقد المتفق عليه¹.
- ب. **أن تكون مخاطر التأمين هامة:** لا يعد العقد عقد تأمين ما لم يتم نقل مخاطر التأمين المهمة، بمعنى أن ينتج عن عقد التأمين مدفوعات إضافية كبيرة تتكبدها الشركة وخسارة اجمالية لهذا العقد، ويعني ذلك أن القيمة الحالية للمدفوعات الإضافية أكبر من القيمة الحالية للمبالغ مستحقة الدفع في حالة عدم وقوع الحدث المؤمن ضده، ولتقييم ما إذا كانت هذه الحالة قائمة بالفعل فإنه ينبغي على شركات التأمين الاعتماد على القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس القيمة الزمنية للنقود وخصائص التدفقات النقدية وخصائص السيولة لعقد التأمين².
- ج. **الحدث المستقبلي غير مؤكد:** بمعنى أن يكون الحدث المستقبلي محتمل الحدوث وغير مؤكد من حيث حدوثه، توقيت حدوثه، والمبلغ الذي تدفعه شركة التأمين في حالة وقوع هذا الحدث.
- د. **أن ينتج أثر سلبي إذا وقع الحدث المؤمن ضده:** يعد وجود الأثر السلبي المقترن بوقوع الحدث المؤمن ضده شرطاً أساسياً للدخول في نطاق عقود التأمين، حتى لا يتسع نطاق تعريف عقد التأمين ليشمل أي عقد مسبق الدفع لتقديم خدمات بتكاليف غير مؤكدة³.

2. عقود إعادة التأمين التي تصدرها الشركة أو التي تحتفظ بها

قد تلجأ شركات التأمين إلى تحويل مخاطر التأمين لطرف آخر يسمى بشركة إعادة التأمين رغبة منها في حمايتها من أية خسائر كبرى لعقود التأمين التي تصدرها، ويتم ذلك بموجب اتفاقيات تعاقدية يتضمنها عقد التأمين⁴، ويعرف معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) عقد إعادة التأمين أنه "عقد صادر من إحدى شركات التأمين يتم بموجبه تعويض شركة تأمين أخرى عن الخسائر الناجمة عن عقد واحد أو أكثر من العقود الصادرة عنها"⁵.

¹ محمد موسى علي شحاتة، دور تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS17) في تفعيل العلاقة بين الملاءة المالية وربحية استثمارات شركات التأمين المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 03، العدد 03، جامعة الإسكندرية، مصر، 2019، ص: 79.

² سامح محمد أمين النجار، مرجع سبق ذكره، ص: 329.

³ محمد موسى علي شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص: 79-80.

⁴ Serhat yanik, Ece bas, Evaluation of IFRS17 insurance contracts standards for insurance companies, PressAcademia Procedia (PAP), volume 06, issue 01, Istanbul, Turkey, 2017, p49

⁵ زينب عباس حميدي، مرجع سبق ذكره، ص: 233.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

وتجدر الإشارة إلى أن معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) أخذ بعين الاعتبار طبيعة عقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها الشركة والمختلفة عن عقود التأمين التي تصدرها، حيث يلزم المعيار بقياسها والإفصاح عنها بشكل مستقل، بغرض توفير معلومات مالية جيدة عن طبيعة العقود وأثرها على الأداء المالي¹.

3. عقود الاستثمار ذات ميزة المشاركة الاختيارية

ورد تعريف عقود الاستثمار الذي يحتوي على ميزة المشاركة الاختيارية ضمن الملحق A في المعيار (IFRS17) بأنه عقد يتم بموجبه منح حامله استلام مزايا (دفعات) إضافية كتملة لمنافع مضمونة، حيث تقوم شركة التأمين المصدرة للعقد بتحديد مبالغها وتوقيتاتها وتعتمد هذه المزايا على ما يلي²:

- ✓ أداء مجموعة محددة من العقود.
 - ✓ الأرباح أو الخسائر الخاصة بإصدار العقد.
 - ✓ عائدات الاستثمار المحققة أو غير المحققة على الأصول التي يحتفظ بها شركة التأمين المصدرة للعقد.
- وقد اشترط تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) لكي تقع عقود الاستثمار التي تحتوي على ميزات المشاركة الاختيارية ضمن نطاقه وعدم اعتبارها أدوات مالية يطبق عليها معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) أن تصدر نفس الشركة عقود تأمين.

4. عقود الخدمة ذات الأتعاب المتحددة:

والتي يعتمد فيها مستوى الخدمة على حدث مستقبلي غير مؤكد، حيث سمح معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) للشركة أن تختار تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS15) بدلا من (IFRS17) إذا توفرت الشروط التالية³:

- سعر العقد الذي وضعته الشركة لعميل ما لا يعكس تقدير الشركة للمخاطر المتعلقة بهذا العميل.
- يعرض العقد العميل بتقديم خدمات وليس بدفعات نقدية.

¹ Bjorn Widing, Jimmy Jansson, Valuation Practices of IFRS 17, KTH royal institut of technology school of engineering sciences, 2018

² مجدى محمود علي مرعى، قياس أثر تطبيق معايير عقود التأمين (IFRS17) على جودة التقارير المالية- دليل ميداني من البيئة المصرية. المجلد العلمية للبحوث التجارية، المجلد 49، العدد 02، جامعة المنوفية، مصر، 2023، ص: 424.

³ نبيل ابراهيم عبد الرؤوف، تطوير المحاسبة عن عقود التأمين في ظل معيار IFRS 17-دراسة تطبيقية على شركات التأمين المصرية، مجلة الشروق للعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 10، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، مصر، 2018، ص: 14.

- مخاطر التأمين المحولة للشركة تنشأ بشكل رئيسي من تكرار استخدام العميل للخدمة وليس عن عدم التأكد من تكلفة هذه الخدمة.

في حالة عدم تحقق هذه الشروط فليس أمام الشركة إلا الالتزام بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) على هذه العقود.

رابعاً: متطلبات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17)

1. فصل مكونات العقد

وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) فإن عقود التأمين قد تشتمل على مكون أو أكثر يقع ضمن نطاق معيار آخر كأن يحتوي على سبيل المثال مكوناً استثمارياً أو مكون خدمة أو كليهما معاً¹، وبالتالي ينبغي على الشركات تحليل عقد التأمين لتحديد ما إذا كان يتضمن مكونات غير تأمينية تتطلب الفصل والمعالجة وفقاً لمتطلبات معايير أخرى، وقد ميز المعيار بين ثلاث مكونات غير تأمينية يتعين معالجتها محاسبياً بشكل منفصل إذا استوفت مجموعة من الشروط² وهي³:

✓ **المشتقات الضمنية:** عبارة عن أدوات مالية أو أي عقود أخرى تقع ضمن نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9)، وتتضمن المشتقات كل من الخصائص التالية: تتغير قيمتها وفقاً للتغير في معدل فائدة محدد أو سعر أداة مالية محددة أو سعر سلعة أولية محددة أو سعر صرف عملة أجنبية محددة، كما أنه في حالة المتغيرات غير المالية يجب أن لا يكون هذا المتغير خاص بأحد أطراف العقد، وكذلك لا تتطلب هذه المشتقات صافي استثمار أولي أو تتطلب صافي استثمار أولي أقل من المطلوب لأنواع أخرى من العقود التي يتوقع أن تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات في عوامل السوق، وأخيراً يتم تسوية هذه المشتقات في تاريخ مستقبلي.

✓ **مكونات الاستثمار:** هو المبلغ الذي يتعين على شركة التأمين أو المؤمن الذي يصدر العقد أن يقوم بسداده لحامل الوثيقة حتى ولو لم يتحقق الحدث المؤمن ضده، وبذلك يعد هذا المكون الاستثماري قابلاً للتمييز بذاته ومن ثم يجب فصله إذا تحقق شرطين هما: أن يكون مكون الاستثمار ومكون التأمين غير مرتبطين ببعضهما ارتباطاً وثيقاً، وكذلك في حالة توفر معلومات تشير إلى وجود عقود تحتوي نفس

¹ IASB, op. cit, p:11

² PWC, op. cit, p:06.

³ محمد موسى علي شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

بنود مكونات الاستثمار والتي يمكن بيعها بشكل منفصل في السوق وفي ظل القوانين الحاكمة لأنشطة الشركة.

✓ تعهدات الشركة بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية يمكن تمييزها بذاتها إلى حامل الوثيقة: أكد المعيار على أنه في حالة تضمن العقد مكون تعهد بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية يمكن تمييزها بذاتها إلى حامل الوثيقة، يجب فصلها ومعالجتها وفقا لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS15).

2. تجميع عقود التأمين

يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) تجميع العقود ذات المخاطر المماثلة في محفظة محددة، بحيث تتكون كل محفظة من عقود التأمين التي تخضع لمخاطر مماثلة وتدار مع، ويتم تقسيم محافظ عقود التأمين كحد أدنى إلى المجموعات التالية¹:

- مجموعة عقود التأمين المحملة بخسائر عند الاعتراف الأولي إن وجدت؛
 - مجموعة عقود التأمين التي ليست لها احتمالية كبيرة أن تصبح محملة بخسائر لاحقا إن وجدت؛
 - مجموعة عقود التأمين الأخرى المتبقية في المحفظة.
- كما ينبغي أن تقتصر المجموعة الواحدة على العقود التي صدرت خلال نفس السنة ويرجع ذلك لعدد من الأسباب منها²:
- يؤدي وجود محفظة تأمين طويلة الأمد (أكثر من سنة) إلى عدم الاعتراف بالأرباح عن المجموعات في الوقت المناسب (إن لم تكن المجموعة محملة بخسائر) نتيجة أن هامش الخدمة التعاقدية لكل مجموعة سيكون مستمرا (يغطي أكثر من سنة) أيضا.
 - يؤدي وجود محفظة تأمين طويلة المدى إلى فقدان كم هائل من المعلومات حول ربحية كل مجموعة
 - يؤدي وجود محفظة تأمين طويلة المدى إلى وجود مشاكل تتعلق بالعبء التشغيلي.
 - يعتبر مبدأ السنة بمثابة تبسيط عملي نظرا لأسباب تتعلق بالتكاليف والعوائد.

¹ KPMG, First Impression : IFRS 17 "Insurance Contracts", p:33

² سامح محمد أمين النجار، مرجع سبق ذكره، ص: 334.

3. الاعتراف بعقود التأمين وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17)

وضع معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) مبادئ موحدة للاعتراف بالعقود الواقعة ضمن نطاقه كما يلي:

أولا: توقيت الاعتراف بعقود التأمين المصدرة

بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) فإن على الشركة الاعتراف بمجموعة عقود التأمين التي تصدرها في أقرب وقت من الأوقات التالية¹:

- بداية فترة التغطية لمجموعة عقود التأمين.
- تاريخ استحقاق أول دفعة من حامل وثيقة في مجموعة عقود التأمين.
- عندما تشير الوقائع إلى وجود عقد محمل بخسائر، أو محفظة عقود التأمين محملة بخسائر.

ثانيا: الاعتراف بالتدفقات النقدية لاقتناء عقود التأمين

ينص معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) على أنه ينبغي الاعتراف بأصول أو التزامات التدفقات النقدية لاقتناء التأمين المتعلقة بمجموعة عقود التأمين المصدرة، ثم تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بهذه الأصول أو الالتزامات الناشئة عن التدفقات النقدية لاقتناء التأمين عند الاعتراف بمجموعة عقود التأمين التي خضعت لها هذه التدفقات النقدية².

ثالثا: توقيت الاعتراف بعقود إعادة التأمين المحتفظ بها

تتميز عقود إعادة التأمين بطبيعة مختلفة عن عقود التأمين المصدرة من قبل الشركة حيث أنها مصممة لتغطية المطالبات المتكبدة بموجب عقود التأمين الأساسية خلال فترة محددة، وينص معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) على أنه يتم الاعتراف بعقود إعادة التأمين المحتفظ بها وذلك على النحو التالي³:

- إذا كانت عقود إعادة التأمين المحتفظ بها تغطي على أساس نسبي خسارة مجموعة عقود التأمين، فإنه يتم الاعتراف بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها عند بداية فترة التغطية لعقود إعادة التأمين، أو عند الاعتراف الأولي بعقود التأمين الأساسية أيهما أقرب.
- إذا كانت مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها تغطي إجمالي الخسائر الناتجة عن مجموعة عقود التأمين التي تتجاوز مبلغ محدد، فإنه يتم الاعتراف بمجموعة عقود التأمين المحتفظ بها عند بداية فترة تغطيتها.

¹ PWC, op. cit, p:12.

² PWC, op. cit, p:12.

³ سامح محمد أمين النجار، 2019، مرجع سبق ذكره، ص: 335.

د. توقيت الاعتراف بعقد الاستثمار الذي يحتوي ميزة مشاركة اختيارية

ينص معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) على أن تاريخ الاعتراف الأولي بعقود الاستثمار التي تحتوي على ميزات المشاركة الاختيارية هو ذلك التاريخ الذي تصبح فيه الشركة طرفاً في العقد.

4. نماذج القياس وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17)

أولاً: نموذج اللبنة (أو) النموذج العام (The Building Block Approach (BBA))

يُستخدم هذا النموذج لتقييم التزامات عقود التأمين التي لا تتضمن ميزات المشاركة المباشرة، باستثناء العقود قصيرة الأجل التي تختار الشركات طوعاً تطبيق نهج تخصيص الأقساط عليها، بشرط أن تكون مؤهلة لذلك¹، يعتمد قياس التزامات عقد التأمين عند الاعتراف الأولي وفق هذا النهج على أربعة عناصر رئيسية، وهي²:

- التدفقات النقدية المستقبلية Future cash flows

- معدل الخصم Discount rates

- تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية Risk adjustment for non-financial risks

- هامش الخدمة التعاقدية Contractual service margin

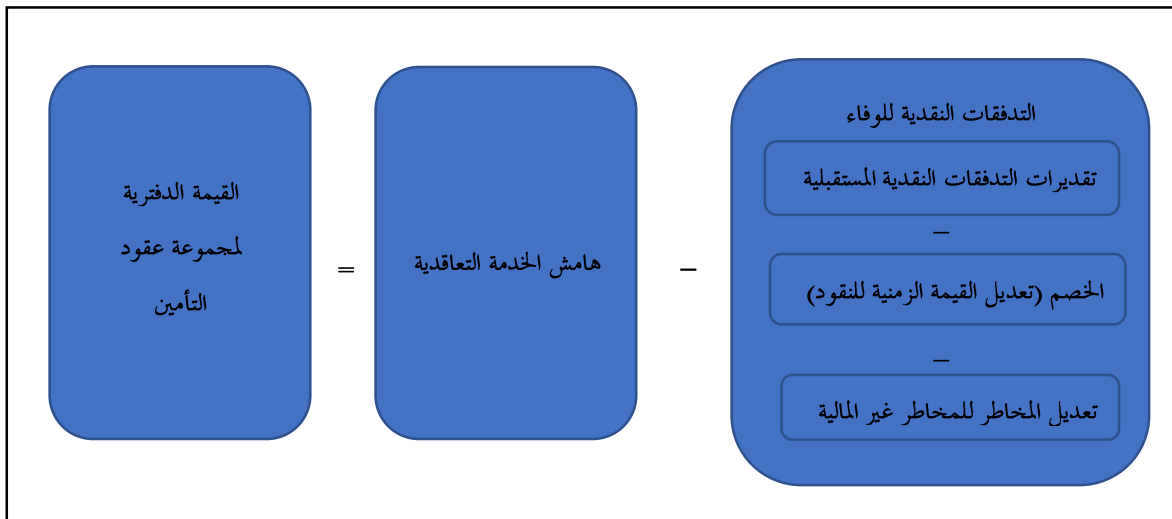
وفقاً لمعيار IFRS17، تشكل المكونات الثلاثة الأولى مجتمعة ما يُعرف بـ التدفقات النقدية للوفاء (Fulfilment Cash Flows - FCF)، والتي تعكس القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة عند الوفاء بالتزامات عقد التأمين. يتم تقدير هذه التدفقات بطريقة صريحة وغير متحيزة، مع الأخذ في الاعتبار الاحتمالات المرجحة والتعديلات على المخاطر غير المالية، أما هامش الخدمة التعاقدية (CSM)، فيعتبر عنصراً منفصلاً عن التدفقات النقدية للوفاء، حيث يمثل الأرباح غير المكتسبة التي سيتم الاعتراف بها لاحقاً عند تقديم الخدمات التأمينية. يتماشى هذا النهج مع معيار IFRS15 الخاص بالإيرادات من العقود مع العملاء، حيث يتم الاعتراف بالإيراد عندما يتم تنفيذ الالتزامات التعاقدية. بناءً على ذلك، يتم توزيع هامش الخدمة التعاقدية على الفترات المالية التي يتم فيها تقديم التغطية التأمينية. والشكل رقم (1-2) يوضح منهج اللبنة عند القياس الأولي كما يلي³:

¹ Mignolet Félix, op. cit, p: 7.

² Mignolet Félix, op. cit, p: 7-8.

³ ياسر صاحب مالك الزبيدي، بشرى نجم عبد الله المشهدي؛ تأثير قياس عقود التأمين على وفق (IFRS17) في الملاءة المالية لشركات التأمين في جمهورية العراق، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 21، العدد 01، جامعة الزرقاء، الأردن، 2021، ص: 4.

الشكل رقم (1-2): القياس الأولي وفق منهج البنات



المصدر: ياسر صاحب مالك الزبيدي، بشرى نجم عبد الله المشهداني، تأثير قياس عقود التأمين على وفق (IFRS17) في الملاءة المالية لشركات التأمين في جمهورية العراق، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 21، العدد 01، جامعة الزرقاء، الأردن، 2021، ص: 4.

أما القياس اللاحق لعقود التأمين فيشمل عملية القياس التي تجري في نهاية كل فترة ابلاغ مالي بهدف تحديث الافتراضات بالحقائق والظروف الجارية في وقت اعداد القوائم المالية، وكما تم بيانه سابقا فإن القياس المبدي يعتمد في اثبات التزامات وأصول التأمين على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية والمعدلة بالمخاطر، والتي تم احتسابها بناءً على الحقائق والظروف والدراسات المعدة في وقت القياس المبدي (أي في تاريخ سابق)، وبهذا يُفترض تحديث القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين بالمعطيات الجديدة لكي تتوفر معلومات ملائمة وصادقة التمثيل للمستخدمين، ويشمل التحديث أيضا نتائج اعمال الفترة السابقة، إذ يتم احتساب إيرادات ومصروفات التأمين المرتبطة بفترة الإبلاغ المالي، والاعتراف بجزء من هامش الخدمة التعاقدية الذي يرتبط بفترة التغطية المنقضية، وقد أوضحت الفقرة (40) من المعيار أن القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين في نهاية كل فترة ابلاغ ستشمل¹:

1. الالتزام عن التغطية المتبقية لمجموعة عقود التأمين: والتي تشمل:

- التدفقات النقدية للوفاء المتعلقة بالخدمات المستقبلية المخصصة للمجموعة في ذلك التاريخ.
- هامش الخدمة التعاقدية للمجموعة في ذلك التاريخ.

2. الالتزامات المتعلقة بالمطالبات المتكبدة: التي تشمل التدفقات النقدية للوفاء المتعلقة بالخدمة السابقة المخصصة للمجموعة في ذلك التاريخ.

¹ ياسر صاحب مالك الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

مع الإشارة إلى أن مجموعات العقود المرهقة لن تتضمن هامش الخدمة التعاقدية.

ثانياً: نموذج تخصيص الأقساط (PAA) The Premium Allocation Approach

وهو نموذج قياس اختياري وليس، الزامي حيث يقيس التزامات التغطية المتبقية لعقود التأمين، ويمكن تطبيقه في ظل توافر الشروط التالية¹:

- يطبق فقط على العقود قصيرة الأجل
- توافر دليل منطقي على أن استخدام نهج تخصيص الأقساط في قياس التزامات التغطية المتبقية لعقود التأمين سوف لا يختلف عن القياس وفقاً للنموذج العام.
- يهدف النهج إلى تقليل المتطلبات وتسهيل عملية القياس والاعتراف الإلزامية وفق منهج اللبنة أو النموذج العام، ولكن اختيار تطبيقه يتوقف على توفر الشروط المذكورة والتي من ظاهرها يستكشف أنه يمكن تطبيقه على العقود قصيرة الأجل التي تمتد فترة التغطية فيها إلى سنة واحدة أو أقل، مما يؤدي إلى عدم تغير النتائج بشكل جوهري عما إذا تم تطبيق النموذج العام، ومن ثم يتوقع أن تختاره معظم وحدات الأعمال لعقود التأمين التي تنطبق عليها الشروط².

ويمكن بيان المقارنة المبسطة بين منهج اللبنة ومنهج تخصيص الأقساط في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-3): منهج اللبنة مقارنة بمنهج تخصيص الأقساط

منهج تخصيص الأقساط	منهج اللبنة	
قياس مبسط للالتزامات يستند إلى الأقساط غير المكتسبة	هامش الخدمة التعاقدية تعديل المخاطر الخصم التدفقات النقدية المستقبلية	الالتزام عن التغطية المتبقية
تعديل المخاطر الخصم التدفقات النقدية المستقبلية	تعديل المخاطر الخصم التدفقات النقدية المستقبلية	الالتزام عن المطالبات المتكبدة

المصدر: ياسر صاحب مالك الزبيدي، بشرى نجم عبد الله المشهداني، تأثير قياس عقود التأمين على وفق (IFRS17) في الملاءة المالية لشركات التأمين في جمهورية العراق، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 21، العدد 01، جامعة الزرقاء، الأردن، 2021، ص: 5.

¹ Mignolet Félix, op. cit, p : 10

² ياسر صاحب مالك الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

ثالثاً: نموذج الرسوم المتغيرة (VFA) The Variable Fee Approach

يعتمد معيار IFRS17 على نهج محدد لعقود التأمين التي تتضمن ميزات المشاركة المباشرة، وهو ما يُعرف بنموذج الرسوم المتغيرة (VFA). وفقاً لهذا النموذج، تُعامل هذه العقود على أنها التزام بدفع مبالغ لحاملي الوثائق التأمينية، تعادل القيمة العادلة للبنود الأساسية (Underlying Items) بعد خصم رسوم الخدمة المتغيرة. وبالتالي، تجمع هذه العقود بين خدمات استثمارية متكاملة مع التغطية التأمينية.

تشير الفقرة B101 من المعيار إلى أن عقود التأمين التي تتضمن ميزات المشاركة المباشرة تشترك في خصائص جوهرية مع عقود الخدمات المرتبطة بالاستثمار، حيث تتعهد الشركة بتقديم عوائد بناءً على بنود أساسية محددة. ووفقاً لهذا التعريف، فإن عقد التأمين يُصنف ضمن هذه الفئة إذا توافرت فيه الشروط التالية¹:

1. ينص العقد صراحةً على أن حامل الوثيقة يشارك في نسبة جوهرية من العوائد المحققة على مجموعة محددة بوضوح من البنود الأساسية.
2. تتوقع الشركة أن تدفع لحامل الوثيقة مبلغاً يعادل حصة جوهرية من عائدات القيمة العادلة للبنود الضمنية.
3. تتوقع الوحدة أن تتغير نسبة هامة من المبالغ الواجب دفعها لحامل الوثيقة بشكل يتناسب مع التغير في القيمة العادلة للبنود الضمنية.

يمكن أن تتضمن البنود الضمنية الأساسية عادة حافظة مرجعية للأصول reference portfolio of assets، أو صافي أصول الوحدة net assets of the entity، أو مجموعة فرعية محددة من صافي الأصول specified subset of the net assets of the entity، شريطة أن تكون محددة بشكل واضح في العقد، كما أن الوحدة غير مطالبة بأن تحتفظ بالمجموعة المحددة من البنود الضمنية، لكن لا توجد مجموعة محددة بوضوح من البنود الضمنية عندما:

1. يمكن لأي وحدة تغيير البنود الضمنية التي تحدد مقدار التزام الوحدة بأثر رجعي؛
2. لا توجد بنود ضمنية محددة، حتى إذا كان يمكن منح حامل الوثيقة عائداً يعكس بشكل عام الأداء والتوقعات الإجمالية للوحدة، أو الأداء والتوقعات لمجموعة فرعية من الأصول التي تمتلكها الوحدة، مثلاً يكون العائد هو معدل الائتمان أو توزيعات الأرباح في نهاية الفترة التي يتعلق بها، وفي هذه الحالة، يعكس الالتزام تجاه حامل الوثيقة معدل الائتمان أو توزيعات الأرباح التي حددتها الوحدة، ولا يعكس البنود الضمنية المحددة.

¹ ياسر صاحب مالك الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

أما الرسوم المتغيرة فإنها تمثل¹:

أ. التعويض الذي تتلقاه الشركة لتوفير الخدمات المتعلقة بالاستثمار.

ب. المبلغ المتغير الناتج من الحصة في البنود الضمنية التي تختلف قيمتها مع مرور الوقت، ومن ثم فإن الرسوم

المتغيرة تعكس الأداء الاستثماري للبنود الضمنية والتدفقات النقدية الأخرى اللازمة للوفاء بالعقود.

إن تعريف عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة المباشرة، يفترض أن الخدمة الهامة المتعلقة بالاستثمار قد أدرجت

في العقد عندما تعهدت الوحدة بعائد استثمار بناءً على البنود الضمنية، وعندما تكون هذه الخدمات مهمة، يفي

العقد بتعريف عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة المباشرة، ومن ثم ستعكس المحاسبة فكرة أن التغيرات في

الرسوم المتعلقة بالاستثمار تعد مرتبطة بالخدمة المستقبلية، وذكرت الفقرة (B107) من المعيار بأنه عندما لا

تكون الخدمة المتعلقة بالاستثمار كبيرة بما فيه الكفاية ويفشل العقد في تلبية تعريف عقود الاستثمار ذات ميزات

المشاركة المباشرة، يتم الاعتراف بأي تغييرات متعلقة بهذه الرسوم وفقاً لمنهج اللبنة دون أي تعديلات.

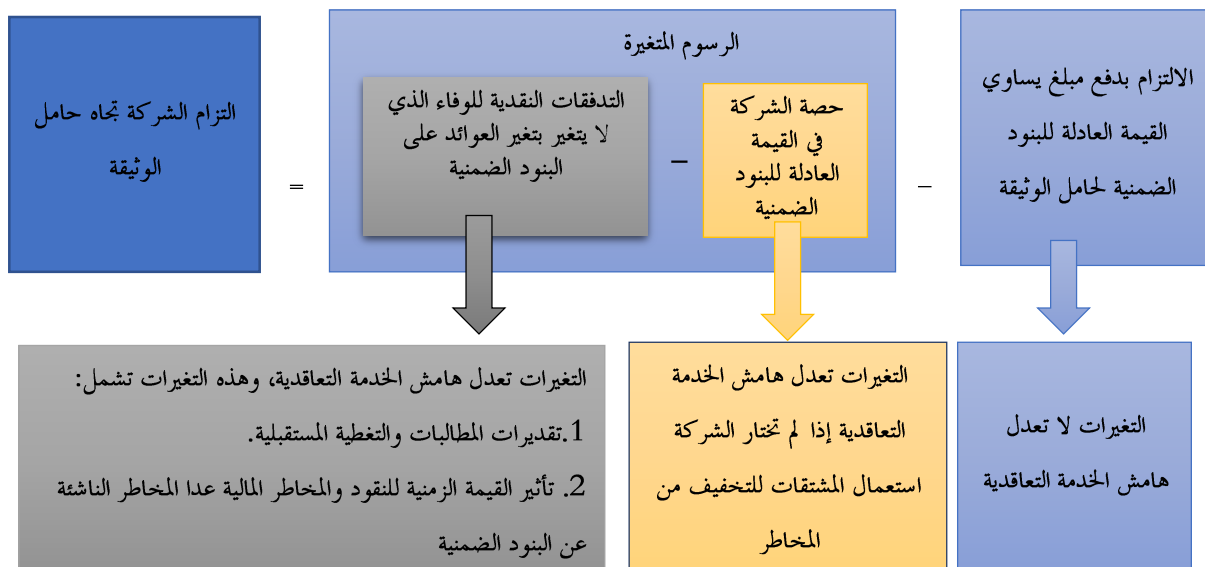
بناءً على ما سبق، يُعرف نموذج الرسوم المتغيرة بأنه تعديل على نهج اللبنة (BBA) ليعكس حقيقة أن التعويض

الذي تتلقاه الشركة من العقود ليس عبارة عن قسط تأمين ثابت، بل رسم متغير يعتمد على الأداء الاستثماري

للبنود الأساسية. ويمكن عرض قياس التزام الوحدة في عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة المباشرة وفقاً لمنهج

الرسوم المتغيرة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-4): قياس عقود التأمين وفق منهج الرسوم المتغيرة



المصدر: ياسر صاحب مالك الزبيدي، بشرى نجم عبد الله المشهداني، تأثير قياس عقود التأمين على وفق (IFRS17) في الملاءة المالية لشركات

التأمين في جمهورية العراق، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 21، العدد 01، جامعة الزرقاء، الأردن، 2021، ص: 6.

¹ ياسر صاحب مالك الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

والجدول الموالي يلخص الاختلافات الرئيسية بين منهج اللبنة ومنهج الرسوم المتغيرة.

الجدول رقم (1-1): الاختلافات بين منهج اللبنة ومنهج الرسوم المتغيرة

القياس الأولي: يتم تحديث هامش الخدمة التعاقدية عند الاعتراف الأولي وذلك لعكس التغيرات في التدفقات النقدية المتعلقة بالتغطية المستقبلية وتراكم استخدام أسعار الفائدة عند الاعتراف الأولي. القياس اللاحق: التغيرات في قيمة المشتقات الضمنية يعترف بها في الدخل الشامل، وتحسب الفائدة المتراكمة على هامش الخدمة التعاقدية بمعدلات خصم محددة عند الاعتراف المبدئي.	منهج اللبنة BBA
القياس الأولي: يتم تحديث هامش الخدمة التعاقدية عند الاعتراف الأولي ليعكس التغيرات في مقدار الرسوم المتغيرة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتغيرات في معدلات الخصم والمتغيرات المالية الأخرى. القياس اللاحق: التغيرات في قيمة المشتقات الضمنية تدخل في هامش الخدمة التعاقدية، وتحسب الفائدة المتراكمة على هامش الخدمة التعاقدية بمعدلات خصم جارية.	منهج الرسوم VFA المتغيرة

المصدر: ياسر صاحب مالك الزبيدي، بشرى نجم عبد الله المشهداني، تأثير قياس عقود التأمين على وفق (IFRS17) في الملاءة المالية لشركات التأمين في جمهورية العراق، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 21، العدد 01، جامعة الزرقاء، الأردن، 2021، ص: 7.

5. العرض وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17)

قدم معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) ضوابط فعالة للعرض بقائمتي المركز المالي والأداء المالي يمكن تناولها على النحو التالي:

أولاً: العرض في قائمة المركز المالي

ألزم المعيار الشركات بأن تعرض في قائمة المركز المالي بشكل متفصل إجمالي كل من أصول والتزامات عقود التأمين المصدرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها وذلك لاختلاف طبيعتها عن العقود المصدرة، وذلك بهدف تعزيز الشفافية وتحسين جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية، وألزم الشركة بعرض القيم الدفترية للبنود التالية¹:

- أصول عقود التأمين المصدرة وتشير إلى المجموعات التي تشكل صافي الأصول بعد قياسها.
- التزامات عقود التأمين المصدرة وتشير إلى المجموعات التي تشكل صافي الالتزامات بعد قياسها.
- أصول عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.
- التزامات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.

إن فصل القيم الدفترية لكل من مجموع أصول عقود التأمين المصدرة، ومجموع التزامات عقود التأمين المصدرة، ومجموع أصول عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، ومجموع التزامات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، يتسق مع

¹ محمد موسى علي شحاتة. مرجع سبق ذكره، ص: 87.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

الشرط الوارد بمعيار المحاسبة الدولي (IAS1) "عرض القوائم المالية" بأنه لا يجوز للشركة أن تجرى مقاصة بين الأصول والالتزامات مما يعمل على إزالة الكثير من التعقيدات، وبالتالي توفير معلومات محاسبية قابلة لمقارنة أصول والتزامات عقود التأمين في القوائم المالية¹.

ثانياً: العرض في قائمة الأداء

يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) من الشركة تبويب المبالغ المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر وقائمة الدخل الشامل الآخر إلى البنود التالية:

أ. إيرادات التأمين ومصروفات خدمات التأمين

ينص معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) على عرض إيرادات التأمين بمبلغ يعكس المقابل نظير الخدمات الناشئة عن مجموع عقود التأمين خلال الفترة، كما ينبغي استبعاد أي مكون استثمار من إيرادات التأمين ومصروفات خدمات التأمين، كما يتم عرض الدخل أو المصروفات عن عقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل عن دخل أو مصروفات عقود التأمين المصدرة².

ب. دخل أو مصروفات تمويل التأمين

يعكس دخل أو مصروفات تمويل التأمين أثر التغيرات في القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين الناتجة عن³:

- تأثير القيمة الزمنية للنقود والتغيرات في القيمة الزمنية للنقود.

- تأثير التغيرات في المخاطر المالية.

ينبغي على الشركة أن تعرض دخل أو مصروفات تمويل التأمين بشكل منفصل عن نتيجة خدمات التأمين، ويترتب على ذلك توفير معلومات مفيدة عن الجوانب المختلفة للأداء المالي لشركة التأمين.

كما سمح معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) باختيار إحدى السياسات المحاسبية لعرض دخل ومصروفات التمويل لكل محفظة عقود التأمين (إما إدراجها بالكامل في الأرباح أو الخسائر أو بتفصيله "تقسيمه" بين الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر)

¹ أشرف أحمد محمد غالي، محمد محمد سليمان الفار، تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- دليل ميداني من البيئة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 22، العدد 04، جامعة عين شمس، مصر، 2018، ص: 30.

² أشرف أحمد محمد غالي، محمد محمد سليمان الفار، نفس المرجع، ص: 31.

³ سامح محمد أمين النجار، مرجع سبق ذكره، ص: 348.

6. متطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17)

تهدف متطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) إلى تحسين جودة التقارير المالية وزيادة الشفافية الأمر الذي يسمح لمستخدميها بتقييم تأثير العقود التي تقع ضمن نطاق المعيار على كل من المركز المالي، والأداء المالي، والتدفقات النقدية للشركة، وذلك من خلال الإفصاح عما يلي:¹

- المبالغ المعترف بها والتي تنشأ عن عقود التأمين.
- التغيرات في الأحكام المهنية المرتبطة بالمعاملات المحاسبية لعقود التأمين.
- المخاطر الناشئة عن عقود التأمين.

ويمكن تناولها بشكل من التفصيل فيما يلي:

أولاً: المبالغ المعترف بها والتي تنشأ عن عقود التأمين

1.1. بالنسبة للعقود التي يطبق عليها نهج النموذج العام أو نهج الرسوم المتغيرة: أشار المعيار إلى أن توفير الإفصاح الكافي عن تسويات عقود التأمين المصدرة والمبالغ المعترف بها في قائمة الأداء يتطلب الإفصاح عن:

أ. تسويات التزامات أو أصول عقود التأمين: يجب فصل التزام عقد التأمين إلى مكونات وأجراء تسويات لها بشكل منفصل والإفصاح عن مبالغ خدمات التأمين بالنسبة لجميع عقود التأمين بشكل منفصل بخلاف عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، كما يتطلب المعيار الإفصاح عن تفاصيل المبالغ المرتبطة بخدمات التأمين بشكل منفصل على أن تتضمن كل المتغيرات المتعلقة بالخدمات المستقبلية والتغيرات الخاصة بالخدمات الحالية والسابقة.

ب. أثر عقود التأمين المعترف بها خلال الفترة: يتطلب المعيار الإفصاح بشكل منفصل عن الأثر من الاعتراف الأولي لعقود التأمين المصدرة، وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها في قائمة المركز المالي، والتي يظهر تأثيرها عند الاعتراف الأولي على تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الخارجة، والداخلية، وهامش الخدمة التعاقدية، وتعديل المخاطر-للمخاطر غير المالية.

ج. تحليل الإيرادات: أوجب المعيار على الشركات الإفصاح عن مكونات إيرادات التأمين المعترف بها، وتشمل المبالغ المتعلقة بالتغيرات في التزامات التغطية المتبقية، ومبلغ هامش الخدمة التعاقدية، والجزء الذي يقع ضمن نطاق الأقساط المتعلقة باسترداد التدفقات النقدية لاقتناء التأمين.

¹ مجدى محمود علي مرعى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 435-436

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

د. تفسير التوقيت المستقبلي المرتبط بالاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية: يستوجب المعيار الإفصاح عن التوقيت المستقبلي المرتبط بالاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية في الأرباح والخسائر، وفصل المعلومات المتعلقة بعقود التأمين المحتفظ بها عن عقود التأمين المصدرة من طرف الشركة.

2.1. بالنسبة للعقود التي يطبق عليها نهج تخصيص: يتطلب المعيار الإفصاح بشكل منفصل عن كل من مكون التزامات التغطية، مكون الخسارة إن وجد، مكون التزامات المتطلبات المتكبدة، والمبالغ غير مرتبطة بخدمات التأمين.

ثانيا: التغيرات في الأحكام المهنية المرتبطة بالمعالجات المحاسبية لعقود التأمين

يتطلب المعيار من شركات التأمين الإفصاح عن الأحكام المهنية والتغيرات في هذه الأحكام وذلك من خلال الإفصاح عن:

- ✓ طرق ومداخل تقدير قياس عقود التأمين.
- ✓ التغيرات التي طرأت على طرق تقدير مدخلات قياس العقود.
- ✓ المدخلات المستخدمة في تحديد مكونات الاستثمار، معدل الخصم، تعديل المخاطر-للمخاطر غير المالية
- ✓ تحديد مستوى الثقة الملائم في حساب تعديل المخاطر-للمخاطر غير المالية، والتقنية المستخدمة.
- ✓ مداخل تحديد دخل أو مصروفات تمويل التأمين المعترف بها في الأرباح والخسائر.

ثالثا: المخاطر الناشئة عن عقود التأمين.

يستوجب معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) الإفصاح عن كل نوع من أنواع المخاطر الناشئة عن العقود الواقعة ضمن نطاقه كما يلي:

- نشأة المخاطر، والتغيرات التي حدثت بها خلال الفترات السابقة.
- استراتيجية الشركة في تحديد المداخل المستخدمة في قياس المخاطر.
- المعلومات المرتبطة بالمخاطر التي يمكن قياسها كمياً في نهاية الفترة.
- الإطار التنظيمي الذي يحكم مجال أنشطة الشركة المصدرة لعقود التأمين.
- تطور الالتزامات المرتبطة بالمخاطر.

4.3. معايير الأدوات المالية (IAS32، IFRS9، IFRS7)

أولاً: معيار المحاسبة الدولي IAS32 (الأدوات المالية: العرض)

شهد معيار IAS32 الخاص بعرض الأدوات المالية عدة تعديلات في سياق التحول نحو المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وقد كان المعيار يُعرف سابقاً باسم "الأدوات المالية: العرض والإفصاح"، قبل أن يتم تخصيص معيار منفصل للإفصاح، وهو IFRS7¹، ليقصر IAS32 على جانب العرض فقط. وفيما يلي، سيتم تناول أهم الجوانب المرتبطة بهذا المعيار.

1.1. أسباب تعديل معيار المحاسبة الدولي IAS32

خضع IAS32 لعدة تعديلات بهدف تقديم إرشادات إضافية بشأن بعض القضايا المحاسبية المهمة والمتمثلة في²:

- كيفية قياس مكونات الأدوات المالية المركبة عند الاعتراف الأولي بها
- تصنيف المشتقات المرتبطة بأسهم الشركة ذاتها
- تحديد جميع الإفصاحات الخاصة بالأدوات المالية ضمن معيار مستقل وتمثلت أهم التعديلات الرئيسية للمعيار فيما يلي³:
- توسيع نطاق تطبيق المعيار.
- تعديل مبدأ ما بين الأداة الصادرة التي هي أداة حقوق ملكية عن الأداة التي هي التزام مالي.
- وضع إطار لتصنيف العقود التي يتم تسويتها من خلال أدوات حقوق الملكية
- قياس مكونات الأداة المالية المركبة عند الاعتراف الأولي بها.
- أسهم الخزنة.
- الإفصاح، حيث تم نقل متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية إلى المعيار الدولي للإبلاغ المالي المتعلق بالأدوات المالية "الإفصاح" IFRS7.

2.1. هدف المعيار

يهدف IAS32 إلى وضع مبادئ واضحة لعرض الأدوات المالية، سواء كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية، إضافة إلى تحديد الحالات التي يجب فيها إجراء المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية. ويشمل نطاق المعيار تصنيف الأدوات المالية من وجهة نظر الجهة المصدرة، بحيث يتم تصنيفها إلى أصول مالية، ومطلوبات مالية،

¹ شيخي بلال، منصور ناصر الرجي، تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين المحاسبة الدولية "IAS/IFRS" والمعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" وأثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 1، العدد 1، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2016، ص: 9-10.

² حسين خليل محمود شحادة، معايير المحاسبة الدولية: الأدوات المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2011، ص: 9.

³ حسين خليل محمود شحادة، نفس المرجع، ص: 9.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

وأدوات حقوق الملكية، كما يتناول المعيار كيفية تصنيف العوائد المرتبطة بهذه الأدوات، مثل الفوائد، وأرباح الأسهم، والأرباح والخسائر الناشئة عنها¹.

3.1 نطاق المعيار

يتعين على جميع المنشآت تطبيق هذا المعيار عند التعامل مع الأدوات المالية، مع وجود بعض الاستثناءات، حيث لا ينطبق IAS32 على ما يلي²:

- الحصة في الاستثمارات في الشركات التابعة، الشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة.
- حقوق والتزامات الموظفين. بموجب خطط منافع الموظفين، التي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي IAS19 "منافع الموظفين".
- عقود التأمين وفق تعريف معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS4 "عقود التأمين".
- الأدوات المالية التي تشمل ميزات المشاركة الاختيارية والتي تدرج ضمن نطاق IFRS4
- الأدوات المالية والعقود والالتزامات. بموجب معاملات الدفع على أساس الأسهم التي ينطبق عليها معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS2 "الدفع على أساس الأسهم"، باستثناء بعض الأدوات المالية المتعلقة بالمدفوعات على أساس الأسهم التي تقع ضمن نطاق هذا المعيار.
- العقود التي أبرمت ولا يزال يحتفظ بها بغرض استلام أو توريد بند غير مالي وفقاً لمطلوبات الشراء أو البيع أو الاستخدام التي تتوقعها المنشأة، مثل عقد شراء مواد خام لأغراض التصنيع.

4.1 قضايا العرض التي تناولها معيار المحاسبة الدولي IAS32

يعالج المعيار عدة قضايا تتعلق بعرض الأدوات المالية، والتي تشمل ما يلي³:

- التفرقة بين الالتزامات وحقوق الملكية: على مصدر الأداة المالية عند تصنيفها لأول مرة القيام بتبويب الأداة المالية ومكوناتها كالالتزام أو حقوق ملكية حسب جوهر الالتزام المالي وأدوات حقوق الملكية.
- تصنيف الأدوات المالية المركبة: تمثل الأداة المالية المركبة مزيجاً من الالتزامات المالية وحقوق الملكية، ويلزم المعيار تصنيف الأجزاء المكونة للأداة المالية بصورة منفصلة.
- التقرير عن الفوائد، توزيعات الأرباح، الخسائر والمكاسب: يتم الاعتراف بالعوائد المرتبطة بأداة مالية مصنفة كالتزام مالي ضمن قائمة الدخل، في المقابل، تُحمل توزيعات الأرباح لحملة الأداة المالية المصنفة كأداة حق ملكية مباشرة على حقوق الملكية

¹ المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، عمان، الأردن، 2013، ص: 905.

² ليث أكرم مفلح القضاة، أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (32) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 21، العدد 1، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2017، ص: 18

³ قاسم عبد الرزاق، المعيار رقم 32 الأدوات المالية الإفصاح والعرض، جمعية المحاسبين القانونيين السورية، ص: 2-3

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- المقاصة بين الأصل المالي والالتزام المالي: يشترط المعيار إجراء المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية وعرض القيمة الصافية في ميزانية الشركة عندما يكون للشركة حق ملزم بإجراء المقاصة المسجل بها أو توجد لدى الشركة النية للتسديد على أساس صافي القيمة أو القيام بتحصيل الأصل وسداد الالتزام في آن واحد.

ثانياً: معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9)

نتجت الانتقادات الكثيرة الموجهة للمعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) بشأن تأخير الاعتراف بخسائر الائتمان وفقاً لمنهج الخسارة الفعلية، عن قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار مشروع لتعديل المعيار في عام 2009. اقترح هذا المشروع نهجاً جديداً، يعتمد على الاعتراف بالخسائر بناءً على التوقعات بدلاً من الأساس الفعلي. وقد لقي هذا المشروع تأييداً واسعاً نظراً لما تضمنه من تغييرات هامة تتعلق بقياس وتصنيف الأدوات المالية.

ويعد التحول من المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) "الأدوات المالية" إلى معيار التقارير المالية الدولي (IFRS9) "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" تغييراً جوهرياً في كيفية محاسبة الأدوات المالية، حيث يتم الانتقال من معيار يعتمد على القواعد إلى معيار يعتمد على المبادئ. ويُعتبر هذا التحول ضرورياً لأن القواعد التقليدية لا تتكيف مع بيئة المعاملات المتغيرة أو المعاملات المبتكرة.

تم إصدار معيار التقارير المالية الدولي (IFRS9) بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث أكدت العديد من الدول أن أحد الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة كان التأخر في الاعتراف بخسائر القروض. في المعيار السابق، كانت الخسائر تُعترف بها فقط عند تحققها، أي عند حدوث خسائر ائتمانية فعلية. ولكن بموجب المعيار الجديد، يتم حساب مخصصات الخسائر بناءً على التوقعات بحدوث تعثر أو عدم سداد من قبل المقترض.

يتم تطبيق معيار IFRS 9 على جميع الشركات والأدوات المالية باستثناء تلك التي تخضع لمعايير محاسبية أخرى. وقد أوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية نطاق هذا المعيار، الذي يشمل¹:

- القروض والتسهيلات الائتمانية.
- كافة الأدوات المالية المعترف بها بالتكلفة المستهلكة.
- أدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- عقود الضمانات المالية.

¹ صابر حسن محمود الغنام، نورهان علي محمد المر، أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21، العدد 04، جامعة بورسعيد، مصر، 2020، ص ص: 145-146.

- ارتباطات القروض.
- الأرصدة المدينة التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة.
- كمبيالات القبول واعتمادات الاستيراد المعززة المدرجة ضمن الالتزامات العرضية.

ويستثنى من نطاق المعيار:

- الودائع لدى البنوك التي تستحق خلال شهر أو أقل من تاريخ المركز المالي.
- الحسابات الجارية لدى البنوك.
- الأرصدة لدى البنك المركزي بالعملة المحلية.

2.2. متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9)

يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9) نهجاً من ثلاث خطوات يتمثل في:

أ. تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية

يتعين على الشركة الاعتراف بالأصل أو الالتزام المالي عندما تصبح الشركة طرفاً في الشروط التعاقدية للأصل فقط وعندما يتم الاعتراف بالأصل أو الالتزام المالي يجب على الشركة تصنيف الأصول والالتزامات المالية بدءاً من لحظة الاعتراف الأولى ويتم تصنيف وقياس الأصول المالية وفقاً للمعيار (IFRS9) إما بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك من خلال نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفقات النقدية للأصول المالية. وتقوم الشركة بتصنيف الالتزامات المالية طبقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9) بالتكلفة المستهلكة محسوبة بطريقه الفائدة الفعلية فيما عدا¹:

1. الالتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
2. الالتزامات المالية التي تنشأ عندما لا تكون عملية نقل الأصل مؤهلة لإلغاء الاعتراف.
3. عقود الضمان المالي.
4. الالتزامات المرتبطة بالقروض.
5. المقابل المادي الناتج عن الاستحواذ ويتم قياسه بالقيمة العادلة وأي تغيرات يتم الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر.

¹ صابر حسن محمود الغنام، مرجع سبق ذكره، ص: 143-144.

ب. انخفاض القيمة في الأدوات المالية

يقدم معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9) آلية محاسبية جديدة لحساب خسائر الائتمان تختلف عن تلك المستخدمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (IAS39) حيث أن (IFRS9) يعتمد على منهج الخسائر المستقبلية المتوقعة أي أنه يقوم بالاعتراف بالخسائر قبل حدوثها ويعتمد في قياس الخسائر على المعلومات التي تتعلق بالأحداث الماضية والظروف الحالية والتنبؤات المعقولة مما يؤدي إلى التنبؤ بالخسائر بشكل أفضل¹.

ج. محاسبة التحوط

يتضمن معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9) تعديلات جذرية وجوهرية في المعالجة المحاسبية للتحوط حيث وسع نطاق تطبيق محاسبة التحوط ليحتوي على المزيد من الإفصاح عن أنشطة إدارة المخاطر وتهدف هذه التعديلات إلى تقديم أو عرض المعلومات في القوائم المالية وتأثير أنشطة التحوط على إدارة مخاطر الشركة التي تستخدم الأدوات المالية وكيفية استخدامها لتلك الأدوات في إدارة مخاطرها²، وقد حدد المعيار ثلاثة أنواع للتحوط ووضع أحكام محاسبية خاصة لكل منها كما يلي³:

- **تحوط القيمة العادلة:** هو التحوط من التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به أو التزام ثابت غير معترف به، أو أحد مكونات أي عنصر منها، والمتعلق بمخاطر معينة ويمكن أن يؤثر على الربح أو الخسارة.
- **تحوط التدفقات النقدية:** يهدف هذا النوع من التحوط للحد والتقليل من التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية والخاصة بأداة التحوط أو بمعاملة مستقبلية، كسواء أو بيع يتوقع أن يؤثر على صافي الربح أو الخسارة.
- **التحوط من صافي الاستثمار في عملية أجنبية:** يستهدف هذا النوع من التحوط من المخاطر الناشئة عن التعامل بالعملات الأجنبية في حصة المؤسسة في صافي موجودات العملية الأجنبية، وقد تكون الأداة المستخدمة في التحوط إما أداة مالية مشتقة أو غير مشتقة.

¹ José J. Canals-Cerdá, From Incurred Loss to Current Expected Credit Loss (CECL): A Forensic Analysis of the Allowance for Loan Losses in Unconditionally Cancelable Credit Card Portfolios, working paper , electronic copy, consumer finance institute ,2020, P:3

² صابر حسن محمود الغنام، مرجع سبق ذكره، ص ص: 144.

³ نور الدين سعيد، عز الدين فؤاد، واقع المحاسبة عن الأدوات المالية وفقاً للنظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) ومعيار الإبلاغ المالي التاسع IFRS9 التوافق وقابلية التحديث، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2024، ص ص: 125-126.

ثالثاً: معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS7)

تماشياً مع سياسة مجلس معايير المحاسبة الدولية للرقى بالممارسة المحاسبية، قام في سنة 2002 بتبني مشروع لتطوير الإفصاح في البيانات المالية للمؤسسات المالية والكيانات المماثلة، من خلال استبدال معيار المحاسبة الدولي (IAS30) الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، وفي 22 يوليو 2004 تم ترسيم هذا المشروع بإصدار مسودة للإفصاح عن الأدوات المالية، ليتم بعد ذلك إصدار النسخة النهائية للمعيار (IFRS7) تحت اسم الأدوات المالية الإفصاحات، وقد جاء هذا المعيار ليحل محل المعيار (IAS32) الأدوات المالية والمعيار (IAS30) الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة¹ ويهدف المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بطريقة تسمح لمستخدمي تلك القوائم من²:

- تقييم أهمية الأدوات المالية على الوضعية المالية والأداء المالي للشركة.
- تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية التي يمكن أن تتعرض لها الشركة.
- سياسة الشركة في إدارة هذه المخاطر.
- يطبق المعيار من قبل جميع الشركات ولكافة أنواع الأدوات المالية باستثناء ما يلي³:
- الحقوق في الشركات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة.
- حقوق والتزامات الموظفين الناتجة عن خطط منافع الموظفين.
- عقود التعويض المحتملة الناتجة عن اندماج الأعمال. بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS3).
- عقود التأمين المعرفة. بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4).
- الأدوات المالية، العقود والتزامات المتعلقة بعمليات التسديد على أساس السهم. بموجب معيار الإبلاغ

المالي الدولي (IFRS2)

¹ مصطفى ميلودي، مقدم عبرات، تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS 7 في بيئة التأمين —دراسة حالة شركة الشرق العربي للتأمين، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 3، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020، ص: 543.

² Abbas A.Mizra, Graham Holt, Magnus Orrell, International Financial Reporting Standards Workbook and Guide, wiley, London, 2006, p:371.

³ جمعة حميدات، وإبراهيم النخالة، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Expert، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2014، ص: 511.

2.3. متطلبات الإفصاح وفق (IFRS7)

وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS7) على الشركة تجميع أدواتها المالية في فئات مماثلة (الأصول المالية، الالتزامات المالية، وحقوق الملكية) والإفصاح على مستوى الفئة عن المعلومات التالية¹:

1. الإفصاح عن طبيعة ومقادير التدفقات النقدية وظروف عدم التأكد المحيطة بها والمتعلقة بالأدوات المالية.
2. أسس الاعتراف والقياس والسياسات المحاسبية المختلفة المتعلقة بالأدوات المالية، بما في ذلك تحديد القيم العادلة لهذه الأدوات.

إضافة إلى ما سبق هناك إفصاحات أخرى مطلوبة بموجب هذا المعيار هي:

1. معلومات عن أهمية الأدوات المالية.
2. معلومات عن طبيعة ونطاق المخاطر التي تظهر بسبب الأدوات المالية، ويشمل ذلك سياسة التحوط المستخدمة والمخاطر التي يتوقع أن تنتج عن التعامل بالأدوات المالية سواء تم عرض هذه الأدوات في الميزانية أو لم يتم عرضها.

أولا: الإفصاحات المتعلقة بأهمية الأدوات المالية

يتعين على الشركة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل وذلك كما يلي:

- أ. الإفصاح في قائمة المركز المالي (الميزانية): يجب الإفصاح عن القيمة الدفترية لكل فئة من فئات الأصول المالية والالتزامات المالية كما هي معرفة في معيار الحاسبة الدولي (IAS39) إما في الميزانية أو في الإيضاحات²:
 - الأصول المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر موضحة بشكل منفصل، مع بيان الجزء المحتفظ به بالقيمة العادلة وكذلك المصنفة كأصول مالية محتفظ بها للمتاجرة.
 - الاستثمارات المحتفظ بها لحين استحقاقها.
 - الأصول المالية المعدة لغرض للبيع.
 - القروض والذمم.
 - الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حسب تصنيفها مخصصة بالقيمة العادلة أو محتفظ بها للمتاجرة.

¹ صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، مرجع سبق ذكره، ص: 91-

92.

² مصطفى ميلودي، مقدم عبيرات، مرجع سبق ذكره، ص: 544-545.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.
 - الإفصاح للأصول والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: يتعين على الشركة الإفصاح عن:
 - الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان الناتجة عن الاحتفاظ بالقروض والذمم؛
 - مبالغ أية مشتقات ائتمان أو أية أدوات مالية مشابهة تقلل من الحدود القصوى لمخاطر الائتمان؛
 - مقدار التغير في القيمة العادلة للقروض والذمم الناتج عن التغيرات في مخاطر الائتمان للأصول المالية، ومقدار التغير في القيمة العادلة لمشتقات الائتمان.
 - الإفصاح عن الالتزامات المالية المصنفة كالالتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: ويتضمن ما يلي:
 - مقدار التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية الناتج عن التغير في مخاطر الائتمان؛
 - الفرق بين القيمة الدفترية (المسجلة) والقيمة التعاقدية للمطلوبات المالية المطلوب تسديدها بتاريخ الاستحقاق.
 - إعادة التصنيف: يترتب على إعادة تصنيف الأصول المالية بالقيمة العادلة بدلا من التكلفة أو التكلفة المطفأة أو العكس الإفصاح عن مبلغ الأصول المالية التي أعيد تصنيفها وأسباب ذلك.
 - إلغاء الاعتراف بالأصل المالي: يتعين على المؤسسة الإفصاح عن طبيعة الأصل المالي المتنازل عنه للغير، وطبيعة مخاطر وعوائد ملكيته.
 - الضمانات: يوجب معيار الإبلاغ المالي (IFRS7) على المؤسسة الإفصاح عن:
 - القيمة المسجلة للأصل المالي والمرهونة كضمان للمطلوبات والالتزامات المحتملة؛
 - الشروط المتعلقة بعملية الرهن.
- ب. الإفصاح بقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية
- يتم الإفصاح عن بنود الدخل والمصروفات والمكاسب والخسائر.
 - السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية والتي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية.
 - الإفصاح عن محاسبة التحوط (نوع التحوط).

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية بطريقة تسمح بالمقارنة مع القيمة الدفترية، ووصف كيفية تحديد القيمة العادلة، معلومات تفصيلية إذا كانت القيمة العادلة لا يمكن قياسها بموثوقية¹.

ثانيا: الإفصاح المتعلق بالأدوات المالية

يجب على المؤسسة الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية تسمح لمستعملي القوائم المالية بتقييم طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية في تاريخ الإبلاغ المالي ويشمل ذلك ما يلي²:

- الإفصاحات النوعية: وهي الإفصاحات التي تتضمن معلومات غير كمية عن الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها وهي:

- التعرض للمخاطر لكل نوع من الأدوات المالية.

- أهداف الإدارة وسياساتها وإجراءاتها لإدارة هذه المخاطر.

- التغيرات من الفترات السابقة.

- الإفصاحات الكمية: وهي معلومات عن مدى تعرض المؤسسة للمخاطر، مستندة على معلومات داخلية تم تزويد الإدارة بها، وتتضمن هذه الإفصاحات ما يلي:

- ملخصا لبيانات كمية مختصرة عن التعرض لكل نوع من أنواع المخاطر في تاريخ الإبلاغ.

- إفصاحات عن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.

- تركيز المخاطر سواء على أساس جغرافي، أو على عملاء معينين أو في أسواق معينة، أو على أنواع معينة من السلع أو الأدوات المالية، ويرتبط ذلك بسياسة التنويع.

- محاسبة التحوط: ركر معيار المحاسبة الدولي (IAS39) على أساليب للتحوط وهي: تحوط القيمة العادلة، وتحوط التدفقات النقدية، وتحوط صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية، وبالتالي فالمعيار (IFRS7) ركر على ضرورة الإفصاح بشكل منفصل عن كل نوع³. كما يلي:

- وصف لكل نوع من أنواع التحوط.

- وصف للأدوات المالية المخصصة كأدوات تحوط والقيم العادلة لها بتاريخ التقارير المالية.

¹ صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

² خالد الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص: 306-307.

³ محمد السعيد سعيداني، ميلودي مصطفى، أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS7 "الأدوات المالية: الإفصاحات" في إدارة مخاطر شركات التأمين-دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 1، جامعة الواد، الجزائر، 2021، ص: 381.

- طبيعة المخاطر المتحوط لها.

المبحث الثاني: مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين

يعتبر مصطلح حوكمة الشركات من المصطلحات التي برزت خلال العقدين أو ثلاثة عقود الماضية نتيجة الأزمات المالية المتكررة والتي أصابت النظام المالي العالمي والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات العالمية، وسيتم في هذا المبحث التعرف على أهم المراحل التي مرت بها نشأة وتطور حوكمة الشركات والدوافع التي أدت إلى ظهورها، إضافة إلى تحديد مفهومها ومحدداتها، وإبراز خصوصية شركات التأمين في مجال الحوكمة.

المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات

يشير واقع البحث الأكاديمي إلى وجود اختلافات جوهرية في بعضها وشكلية في بعضها الآخر حول مفهوم حوكمة الشركات، ولا بد من الإشارة إلى عدم وجود رؤيا موحدة في ترجمة هذا المصطلح (gouvernance Corporate) في اللغة العربية فقد تنوعت وتعددت التعاريف المطروحة له وجاء هذا التعدد نتيجة لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين وتعدد أغراضهم البحثية.

1.1. نشأة وتطور حوكمة الشركات

شهد مفهوم حوكمة الشركات (Corporate Governance) تطوراً ملحوظاً عبر الزمن، حيث مر بعدة مراحل رئيسية ساهمت في تشكيل معالمة الحالية. وفيما يلي عرض لتطور هذا المفهوم عبر الفترات الزمنية المختلفة¹:
أولاً: الفترة ما بين (1932-1976): بدأ الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات منذ عام 1932، عندما تناول كلٌّ من Berle & Means قضية فصل الملكية عن الإدارة. وقد أبرزت أبحاثهما المخاطر المحتملة الناجمة عن هذا الفصل، حيث قد تؤدي بعض الممارسات غير المسؤولة من قبل المديرين إلى إلحاق الضرر بمصالح المساهمين. ومن هنا، ظهرت آليات حوكمة الشركات لمعالجة هذه الفجوة والحد من أي تجاوزات قد تؤثر على استقرار الشركات.

ثانياً: الفترة ما بين (1976-1992): في عام 1976، قدم كلٌّ من Jensen & Meckling إطاراً نظرياً جديداً للحوكمة، حيث أكدوا على أهمية هذا المفهوم في الحد من المشاكل الناشئة عن الفصل بين الملكية والإدارة. كما شددوا على ضرورة وجود آليات رقابية لضمان التزام المديرين بتحقيق مصالح المساهمين.

¹ زعرور نعيمة وآخرون، تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2017، ص: 208-209.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

وفي عام 1987، اتخذ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) خطوة عملية من خلال تشكيل لجنة تريدواي (Treadway Committee)، والتي أصدرت تقريراً يوصي بتطبيق إجراءات حوكمة الشركات للحد من الغش والتلاعب المالي. وقد ركز التقرير على أهمية الرقابة الداخلية وتعزيز دور المراجعة الخارجية لضمان إعداد قوائم مالية موثوقة.

ثالثاً: الفترة ما بين (1992-1997): في عام 1992، قامت هيئة بورصة لندن بإنشاء لجنة كادبوري Cadbury Committee، وذلك استجابةً للاهتبارات التي شهدتها بعض الشركات في الثمانينات والتسعينات.

وقد أكدت اللجنة على ضرورة تبني نظام رقابة داخلية فعال لمنع حدوث خسائر مماثلة مستقبلاً

رابعاً: في الفترة بين (1997-1998): مع نهاية التسعينات، شهد العالم عدة أزمات مالية وفضائح محاسبية، كان لها دور كبير في تسريع تبني مفهوم الحوكمة على نطاق أوسع. ومن بين أبرز هذه الأزمات الكارثة المالية التي أصابت دول جنوب شرق آسيا (1997)، ومسلسل سقوط وانحيار العديد من الشركات العملاقة، منها شركة "انرون Enron" وشركة "ورلدكوم World com" وغيرها، استدعى ذلك دراسة وتحليل الأسباب التي أدت إلى ظهور الفساد المالي والإداري بالشركات والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى تلك الانهيارات، ما دفع المؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية إلى اعتناق مفهوم أوسع للحوكمة لا يقتصر على حوكمة الشركات تحديداً، بل يمتد إلى حوكمة الاقتصاديات القومية بصفة خاصة، والاقتصاد العالمي بصفة عامة.

خامساً: في الفترة ما بين (1998-1999): في عام 1999، أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تقريرها الشهير بعنوان "مبادئ حوكمة الشركات" (Principles of Corporate Governance)، وهو أول اعتراف دولي رسمي بمفهوم الحوكمة وأهميته، وقد أشار بن درويش (2007) إلى أن ظهور مفهوم الحوكمة جاء مدفوعاً بالعوامل التالية¹:

- توفير الحوافز لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتحسين الأداء؛
- تعزيز المساءلة وتقويم أداء الإدارة العليا؛
- ضمان المعاملة العادلة بين جميع المساهمين؛
- مراجعة وتعديل القوانين المنظمة لعمل الشركات؛
- تحقيق التكامل بين أهداف الشركات ووسائل تحقيقها من خلال هيكل إداري واضح وفعال؛

¹ عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007، ص: 23.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- تحقيق التكامل بين الشركة والبيئة المحيطة بها من حيث الجوانب القانونية والتنظيمية والاجتماعية السائدة؛
- وضع إطار واضح للمهام والمسؤوليات الخاصة بكلٍّ من الجمعية العامة، ومجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، لضمان عدم تداخل الاختصاصات؛
- تحسين الوعي لدى المسؤولين وأصحاب المصالح بأساليب ممارسة السلطة وتحمل المسؤولية.

2.1. مفهوم حوكمة الشركات

يعتبر البعض أن مصطلح الحوكمة هو امتداد للفظي العولة والخصخصة اللذين دار حولهما جدل كبير في بداية ظهورهما، ويشير لفظ حوكمة الشركات إلى الترجمة العربية للأصل الإنجليزي للكلمة (Corporate Governance) الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة، وقد تم سابقا إطلاق عدة مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، التحكم المؤسسي، الحاكمية المؤسسية، وغيرها، إلا أن الأكثر شيوعا وتداولاً من قبل الكتاب والباحثين هو مصطلح حوكمة الشركات¹. وبالرغم من انتشار مفهوم حوكمة الشركات إلا أنه لم يتم الاتفاق على تعريف موحد له فكل يعرفها حسب وجهة نظره، وقد يرجع ذلك إلى تعدد أبعاد المفهوم وتأثره بالنواحي التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات²، ما أدى إلى صدور عدة تعاريف من مؤسسات وهيئات دولية نذكر منها:

1. لجنة كادبوري (Cadbury)³

وصف "أدريان كادبوري، 1992" في تقريره الشهير حوكمة الشركات على أنها "النظام الذي بمقتضاه تدار الشركات وتراقب"⁴.

2. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحوكمة على أنها "نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها حيث تقوم بتحديد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في المصارف، مثل مجلس الإدارة

¹ علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 23-24.

² عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص: 27.

³ Cadbury Committee, Report of the Committee on The Financial Aspects of Corporate Governance, Burgess Science Presse, 1 Décembre 1992, p: 15

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شئون المصرف، وهي أيضاً توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف المصرف ووسائل بلوغ تلك الأهداف، ورقابة الأداء".¹

3. المنظمة الدولية للمعايير (International Organization for Standardization)

تم تعريف حوكمة الشركات من خلال المعيار ISO 26000 بأنها: "النظام الذي تتخذ من خلاله المنظمة قرارات وتنفيذها لتحقيق أهدافها".²

4. معهد المدققين الداخليين (IIA)

عرف معهد المدققين الداخليين حوكمة الشركات سنة 2002 على أنها "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح، من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر، مراقبة مخاطر الشركات، والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف، والمحافظة على قيمة الشركة من خلال أداء الحوكمة".³

5. البنك الدولي (The World Bank)

قام البنك الدولي بتعريف الحوكمة على أنها المحافظة على التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وأهداف الأفراد وأهداف المجموعات ذات الصلة بالشركة، فحوكمة الشركات وجدت لكي تشجع الاستخدام الكفء للموارد وتحقيق المساواة في المسؤولية عن هذه الموارد، ومن ثم تهدف الحوكمة إلى تحقيق أكبر مستوى ممكن من التوافق بين الأفراد والشركات والمجتمع ككل.⁴

6. مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

عرفت حوكمة الشركات من طرف مؤسسة التمويل الدولية على أنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".⁵

¹ Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), Principles of Corporate Governance, 2000

² David CROWTHER, Seifi SHAHLA, Corporate Governance and International Business, bookboon, 2011, P:10.

³ The institute of internal auditors, The lessons that lie beneath, Tone at the top journal, USA, 2002, p:31

⁴ محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص: 429.

⁵ Alotaibi Mohamed Meteb, The Economic Impact of Corporate Governance in Saudi Arabia Economy, IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), .Volume 7, Issue 5 Ver, 2016, P 40.

7. مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)

من وجهة نظر مدير ومسؤول برامج مركز المشروعات الدولية الخاصة "سوليفان وشكولنيكوف" فإن حوكمة الشركات تعني في جوهرها "إيجاد مجموعة من المبادئ والنظم لصنع القرارات من أجل حكم الشركة العصرية"¹ أما حوكمة شركات التأمين فقد عرفت لها وثيقة مبادئ التأمين الأساسية الصادرة عن الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين (IAIS) على أنها "الطريقة التي تشرف فيها مجالس الإدارة، الإدارة العليا على أعمال شركات التأمين، وتشتمل على نظام الشركات والشفافية والاستقلالية والمساءلة والمسؤولية والعدل والمسؤولية الاجتماعية، والإفصاح في الوقت المناسب والدقيق عن جميع المسائل المادية المتعلقة بشركة التأمين، بما فيها الوضع المالي والأداء والملكية"²

ومن التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف لحوكمة الشركات كما يلي: هي نظام للإدارة والتوجيه والرقابة تتبناه الشركة يعمل على ضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء داخل أي منظمة، وذلك بهدف المحافظ على مصالح وحقوق جميع الأطراف وتجنب تداخلها، وتحقيق الجودة والتميز في الأداء.

3.1. أهداف حوكمة الشركات

يهدف الاعتماد على آليات الحوكمة من طرف الشركات الى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي³:

- الفصل بين الملكية والإدارة، وتعزيز الرقابة على الأداء وتحقيق الشفافية والانصاف وتجسيد العدالة لكل الأطراف المتعاملة مع الشركة؛
- الحرص على حقوق جميع المساهمين وضمان حقوق مساهمي الأقلية بصفة خاصة واشعارهم بالثقة والأمان، وضبط السلطة المخولة للمسيرين وذلك في سبيل منع استغلالها في تحقيق مكاسب غير قانونية تعود بالضرر على الشركة وعلى أصحاب المصلحة على حد سواء؛
- وضع أنظمة كفيلة بتجنب الغش وتضارب المصالح وجميع السلوكيات الغير مقبولة أخلاقيا، ماديا وإداريا

¹ جون سوليفان، ألكسندر شكولنيكوف، أخلاقيات العمل المكون الرئيسي لحوكمة الشركات، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، مصر، 2006، ص: 03.

² International Association Of Insurance Supervisors ..insurance core principles, standards, guidance and assessment methodology, 2003

³ أميرة أحسن بلقط، كمال محمد العربي حمادة، أثر حوكمة الشركات على تحقيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع التأمين الجزائري حالة شركات التأمين saa,caar,caat. مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 13، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2020، ص: 52.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

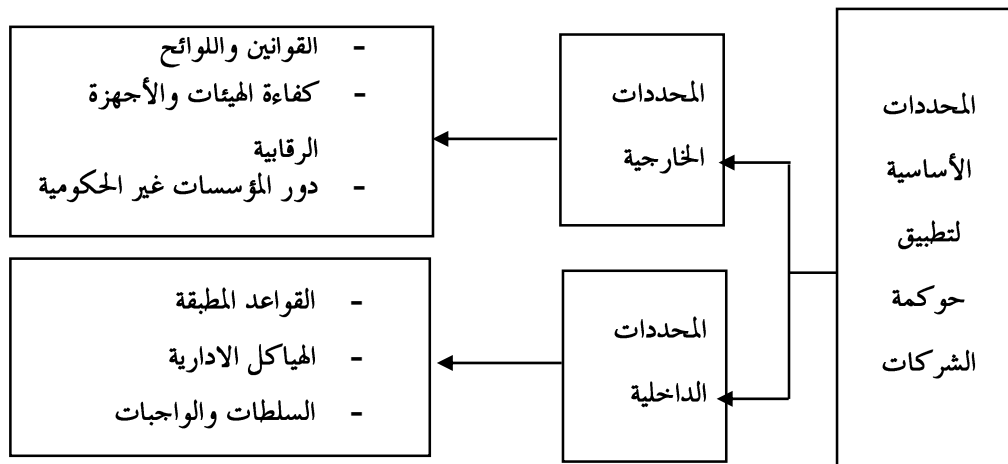
- تعظيم القيمة السهمية للشركة وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق رأس المال، خاصة في ظل الاندماج، الاستحواذ أو البيع لمستثمر رئيسي؛
- تجنب المشاكل المالية والمحاسبية من خلال الحد من التلاعبات في البيانات المالية، وتمكين الشركات الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب؛
- تنمية المدخرات وتشجيع تدفقاتها وهو ما يساهم في تنمية الاستثمارات الإنتاجية وتعظيم الأرباح وبعيدا عن الاحتكارات؛
- الالتزام بالتشريعات والقوانين السائدة، والعمل على تأكيد مراجعة الأداء لكافة فعاليات الشركات بما فيها الأداء المالي من خلال لجان جلان مراجعة يتمتعون بالاستقلالية.

وقد أشار نائب الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية السيد تاماكي خلال مداخلته في منتدى G20/OECD في نيسان 2015 بتركيا، أن مبادئ الحوكمة ليست هدفا بحد ذاتها، وإنما هي وسيلة لخلق الثقة بالأسواق المالية واعتبر ضعف الالتزام بالحوكمة أحد أهم الأسباب للأزمة المالية التي هزت الشركات الاقتصادية سنة 2008، بالتالي فإن الهدف من تطبيق من حوكمة الشركات هو المساهمة في بناء الثقة وتحقيق التزاهة والمساءلة اللازمة لتشجيع الاستثمار على المدى الطويل، وتحقيق الاستقرار والنمو المستدام.

4.1. محددات حوكمة الشركات

تتوقف نجاعة وفعالية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على مجموعة من العوامل والمحددات التي تضمن التطبيق السليم لقواعد الحوكمة، وتشمل هذه المحددات مجموعتين كما يبين الشكل التالي:

الشكل رقم (1-5): محددات حوكمة الشركات



المصدر: محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 22

- تشير المحددات الخارجية إلى كافة عناصر البيئة الخارجية المؤثرة على الشركة والأطر التنظيمية التي تهدف إلى تنظيم المناخ العام للاستثمار، وقد تختلف من دولة إلى أخرى وهي عبارة عن¹:
- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات وقوانين سوق المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس وأيضا القوانين التي تنظم المنافسة والتي تعمل على منع الاحتكار؛
 - وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية؛
 - كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل: هيئات سوق المال والبورصات، وذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها، وأيضا وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات؛
 - دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتتمثل هذه المؤسسات غير الحكومية في جمعيات المحاسبين والمراجعين ونقابات المحامين على سبيل المثال.

1. المحددات الداخلية

وتشمل القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات والتي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركات وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل².

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المحددات سواء كانت داخلية أو خارجية، فهي تتأثر بالعوامل المرتبطة بثقافة الدولة، النظام السياسي، مستوى التعليم والوعي لدى الأفراد، فحوكمة الشركات ليست سوى مجرد محيط اقتصادي أكثر ضخامة تعمل في نطاقه الشركات، بل يعتمد إطار الحوكمة أيضا على البيئة القانونية والتنظيمية، إضافة إلى

¹ محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 23.

² قطاف عقبة، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019، ص: 37.

عوامل أخرى كأخلاقيات الأعمال، ومدى إدراك الشركات للظروف البيئية والاجتماعية للمجتمعات التي تعمل بها¹.

المطلب الثاني: مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين

تعد حوكمة الشركات من العوامل الأساسية لضمان الاستقرار المالي والإداري في قطاع التأمين. ونظراً للطبيعة الخاصة لهذه الشركات، فإن الحاجة إلى وضع إطار حوكمة فعال تزداد لتجنب المخاطر المالية والإدارية وضمان حماية حقوق المساهمين وحملة الوثائق.

1.2. أسباب وضع مبادئ وآليات للحوكمة في شركات التأمين

أكد البنك الدولي في دراسته لعام 2002 على أهمية التزام شركات التأمين بمبادئ الحوكمة لأسباب رئيسية، منها²:

- عدم التزام الخبراء الاكتواريين بالمعايير المهنية، مما يؤدي إلى عدم قدرتهم على تقييم الوضع المالي الحقيقي للشركة، بالإضافة إلى افتقارهم للاستقلالية؛
- ضعف دور المدققين الداخليين، حيث يقتصر تقديم تقاريرهم إلى مجلس الإدارة فقط دون أي تواصل مع هيئات الرقابة، مما قد يؤثر على شفافية التقارير المالية؛
- غياب آليات فعالة للرقابة الداخلية، حيث تفتقر الهيئات الرقابية في الشركات إلى الأدوات اللازمة لضمان الامتثال للأنظمة والقوانين، كما أن بعض المديرين لا يتمتعون بالاستقلالية الكافية عند اتخاذ القرارات؛
- ضعف الإفصاح المالي، حيث تركز التقارير المالية فقط على النتائج المالية دون تقديم تفاصيل عن قضايا الحوكمة، مثل الإفصاح عن رواتب أعضاء مجلس الإدارة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

2.2. أهداف وضع مبادئ وآليات للحوكمة في شركات التأمين

تهدف مبادئ الحوكمة في شركات التأمين إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، منها³:

- توفير إطار مرجعي لهيئات الإشراف والرقابة على نشاط التأمين، والاعتماد عليها عند إنشاء الأنظمة الإشرافية لتحديد المجالات التي تتطلب التطوير في النظم الحالية، كما تحت السلطات المعنية بشؤون

¹ محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

² شنافي كفية، آليات ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين دراسة مقارنة بين الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) وشركة (AXA) للتأمين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 45، بغداد، العراق، 2015، ص ص: 340-341.

³ شنافي كفية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 341-342.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

الاستقرار الحالي على توفير الدعم اللازم إلى هيئة الإشراف حتى تتمكن من تطبيق هذه المبادئ وترسيخ المعايير الواردة فيها؛

- ضرورة عمل قطاع التأمين قطاع التأمين على أسس سليمة، لضمان النمو الاقتصادي وتخصيص الموارد بكفاءة وإدارة جيدة للمخاطر، لذا لا بد من وجود نظام يتمتع بالقدرة والكفاءة للحفاظ على سلامة واستقرار أسواق التأمين، ودعم نمو القطاع وتنافسيته بما يعود بالنفع على حملة الوثائق والمحافظة على حقوقهم؛

- تواجه شركات التأمين عدة مخاطر فنية تتعلق بالحسابات الاكتوارية المستخدمة في تقدير الخصوم، إضافة لمخاطر السيولة، والاستثمارات والعمليات المالية، لذلك لا بد للإطار الإشرافي التركيز على مجموعة أوسع نطاقاً من المخاطر.

- إن صناعة التأمين تستجيب إلى عدة متغيرات اجتماعية واقتصادية، فأنشطة التأمين تحولت إلى أنشطة عابرة للحدود القطرية والقطاعية، مما يدعو إلى تحديث أنظمة الرقابة والإشراف في قطاع التأمين بشكل مستمر بشكل يسمح بمواكبة هذه التطورات والاستجابة لها.

3.2. مبادئ الحوكمة في شركات التأمين

بسبب تعقيد طبيعة شركات التأمين، قام الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بوضع مبادئ أساسية للحوكمة في هذا القطاع، وهي كالتالي:

أولاً: وجود إطار فعال لحوكمة الشركات

إن أهمية وجود إطار فعال للحوكمة تكمن في رفع الكفاءة والشفافية وتحديد المسؤوليات وإلزام الجميع بتطبيق القانون، ولا يتم ذلك إلا عن طريق تطوير هيكل واضح للحوكمة، والعمل على تحقيق النزاهة والكفاءة في الأسواق المالية، وإن الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية في ممارسة حوكمة الشركات، تقتضي تحديد المسؤوليات بين الأطراف المختلفة في الشركة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور، وأن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون والسلطة والنزاهة وتوفير الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بطريقة موضوعية وبأسلوب مهني¹.
مما سبق يتبين أن توفير المتطلبات القانونية والرقابية والعمل على تطبيقها يتم من خلال وضع إطار تنظيمي فعال بضبط كافة جوانب الحوكمة بأبعادها المختلفة.

¹ ماجد إسماعيل أبو حماد، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية-دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص: 20.

ثانياً: حماية حقوق المساهمين

إن نجاح السوق يكمن في قدرته على استقطاب المستثمرين، ولهذا تركز مبادئ الحوكمة على حماية حقوق المساهمين من خلال وضع الآليات والضوابط التي تحقق للمساهمين التمتع بحقوق الملكية والوقوف على كافة المعلومات عن الشركة وتوفير حقوق التصويت، والمشاركة الخاصة بالتغيرات الجوهرية في الشركة كالمساهمة في اجتماعات الجمعية العامة والتصويت على قراراتها، ووجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من الحصول على قدر من التحكم الذي يؤثر على سياسة الشركة، وإعطائهم الفرصة لتبادل الاستشارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم لتجنب سوء الاستغلال¹

ثالثاً: المعاملة العادلة بين جميع مساهمين

تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم مبادئ الحوكمة بما في ذلك حقوق الأقليات والمساهمين الأجانب، وحصول المساهمين على تعويضات مناسبة في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر وذلك من خلال مراعاة ما يلي²:

- معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي، وتوفير حقوق التصويت المتساوية لهم داخل كل فئة مع إخضاع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلباً على بعض فئات المساهمين لموافقتهم، وضمان حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية من قبل المساهمين المسيطرين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إضافة إلى توفير آليات ووسائل تعويضية فعالة.
- حظر التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية، ويمنع التداول بين الداخلين في الشركة والتداول الشخصي الصوري.
- يجب على أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات، والمسائل التي لها تأثير على الشركة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن أطراف أخرى.

رابعاً: دور أصحاب المصلحة في الحوكمة

للوقوف على دور أصحاب المصالح في إيجاد طرق مختلفة بتأمين تدفق رأس المال إلى الشركات سواء في شكل حقوق ملكية أو ائتمان، والدور الفعال بين أصحاب المصالح والشركة لاستمراريتها مالياً وإدارياً، يتم ذلك من

¹ ماجد إسماعيل أبو حماد، نفس المرجع، ص: 20.

² عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في التمويل، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2008، ص: 50.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

خلال احترام حقوق أصحاب المصالح التي تنشئها القوانين الداخلية للشركة، وتشجع التعاون الفعال بين الشركة وأصحاب المصالح لخلق الوظائف وتوفير الاستمرارية السليمة ماليا وفقا لما يلي¹:

- احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون.
- إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح في حصول على تعويض مناسب في حال انتهاك حقوقهم.
- العمل على تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء.
- توفير المعلومات الكافية بأسلوب دوري ومنتظم.
- السماح لذوي المصالح، الاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه السلوكيات الغير قانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة.
- تصميم هيكل فعال للحماية من الإضرار والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين.

خامسا: مسؤوليات مجلس الإدارة

للقوف على مسؤوليات مجلس الإدارة فإن قواعد الحوكمة تتطلب وضع مجموعة من الإرشادات للتطبيق بما تنطوي عليه هذه المسؤوليات من مهام وهي²:

- على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الواجبة بما يحقق أفضل مصلحة للشركة وللمساهمين.
- أن يعامل مجلس الإدارة كافة المساهمين بطريقة عادلة.
- تطبيق معايير أخلاقية عالية وأن يأخذ بالحسبان مصالح أصحاب المصالح.
- على مجلس الإدارة أن ينجز المهام المطلوبة، مثل عمل خطة استراتيجية شاملة والإشراف والمراقبة وإجراء التغيرات اللازمة، ولضمان نزاهة حسابات الشركة والإفصاح عن كافة المعلومات المتوفرة والصحيحة وفي الوقت المناسب.

وعليه فإنه يجب أن يراعي في تشكيل مجلس الإدارة عنصر النوعية، وأن تتوفر أعضائه على المهارة والكفاءة التي تؤهلهم لاتخاذ قرارات سليمة والقدرة على المتابعة والمساءلة من خلال نظام فعال لتقييم الأداء وتقييم المخاطر.

سادسا: الإفصاح والشفافية

تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي في فهم كافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، مثل الوضع المالي للشركة، حقوق الملكية، والرقابة على الشركة، بما يسمح للمساهمين بممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، حيث يساعد

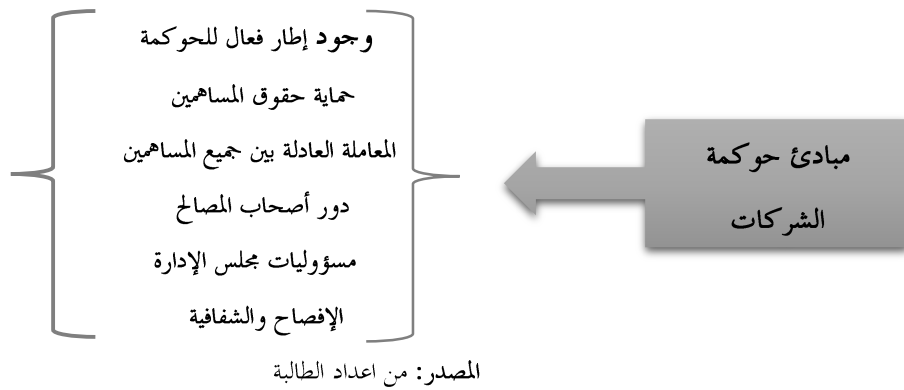
¹ سميحة فوزي وآخرون، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، ورقة عمل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2003، ص: 24-25.

² ماجد إسماعيل أبو حماد، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

الإفصاح والشفافية على جذب رؤوس أموال والحفاظ على حقوق المساهمين مما يزيد الثقة بينهم وبين مجلس الإدارة، وعلى العكس من ذلك فإن ضعف الإفصاح والشفافية يؤدي إلى غياب التראה في السوق وممارسة سلوك غير أخلاقي، وبالتالي زيادة التكلفة مما يؤثر على الأرباح، ويجب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية، بل يجب أن يشمل النتائج المالية والتشغيلية للشركة وأهدافها وملكية الأسهم وحقوق التصويت، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات المتعلقة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدي استقلالهم عن مجلس إدارة الشركة ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة والمخاطرة المتوقعة وهيكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون حوكمة الشركات وأسلوب تنفيذه¹.

الشكل رقم (1-6): مبادئ حوكمة الشركات



4.2. آليات الحوكمة في شركات التأمين

أكد الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين على مجموعة من الآليات والتي على أساسها يتم تطبيق مفهوم الحوكمة في شركات التأمين، وتنقسم إلى آليات داخلية وآليات خارجية كما يلي:

أولاً: الآليات الداخلية للحوكمة في شركات التأمين

- **مجلس الإدارة:** مجلس الإدارة بشكل عام يتكون من مجموعتين من الأعضاء، أعضاء من خارج الإدارة التنفيذية والذين يعرفون بالأعضاء المستقلين، وأعضاء من داخل الإدارة التنفيذية، ومن هنا ناقشت العديد من الدراسات، أن تركيبة مجلس الإدارة وتسمية الأعضاء الذين هم من خارج الإدارة التنفيذية يمثل عاملاً مهماً في دوره كآلية من آليات حوكمة الشركات، فمن منظور الوكالة تتكون قدرة مجلس الإدارة على العمل بحرية إشراف فعالة على مدى درجة استقلاليته عن الإدارة، والتي تحدد بعدد

¹ ماجد إسماعيل أبو حماد، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

الأعضاء من خارج الإدارة التنفيذية، وبالنظر إلى الطبيعة الخاصة لقطاع التأمين، فنجد أن هذا الأخير يخضع على خالف غيره من القطاعات، للرقابة الشديدة ولضوابط خاصة، بالنظر إلى أن الأساس الذي تقوم عليه هذه الشركات ينصب في حماية المستأمنين والوفاء بمختلف الالتزامات التي تقع على عاتقها من جهة، وأن الأموال التي تعمل بها شركات التأمين هي أموال ملك للغير أي ليست ملكها وهو الأمر الذي يحتم عليها أخذ كل الحيطة والحذر من ناحية كل الأطراف المتدخلة سواء الداخلية أو الخارجية¹

● **المراجعة الداخلية:** هي هيئة مكلفة بمراقبة مدى تطبيق محتوى نظام الرقابة الداخلية في الشركة، ووفقاً لمبادئ حوكمة الشركات فإن مهام المدقق الداخلي تتمثل ما يلي²:

وضع وتنفيذ برنامج تدقيق على أساس المخاطر من خلال فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة شركة التأمين، الضوابط والأنظمة الداخلية للشركة، ومدى التزام جميع وحدات الشركة وجميع الموظفين بتلك الضوابط؛

✓ التأكد من مراجعة جميع المجالات المتعلقة بالجوانب الفنية لشركة التأمين؛

✓ نشر النتائج والتوصيات بشأن الامتثال للقوانين واللوائح

● **لجنة إدارة المخاطر:** هي هيئة مسؤولة عن مراقبة المخاطر المختلفة التي تواجه شركات التأمين وتقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، ومن مهامها أيضاً³:

- تعزيز نزاهة الوظيفة الرقابية للشركة من خلال تدعيمها بإجراءات رقابية أخرى؛
- وجود نظام فعال لإدارة المخاطر لتزويد مجلس إدارة التحليل المتعلق بأداء الشركة ومراجعة التقارير اللازمة؛
- اعطاء نظرة شاملة حول الشركة والمخاطر التي تواجهها؛
- تقديم التوصيات اللازمة للمسؤولين حول طرق ووسائل إدارة الشركة وفقاً للاستراتيجية الموضوعة؛
- تقديم تقرير مفصل لمجلس الإدارة عن مدى تعرض الشركة للمخاطر والإجراءات الواجب اتخاذها لإدارتها؛
- تقديم الاستشارة لمجلس الإدارة بشأن إدارة المخاطر المتعلقة بالمسائل الاستراتيجية للشركة، مثل عمليات الاندماج والاستحواذ، والمشاريع والاستثمارات الكبرى.

¹ بغداد أحمد، ضويفي حمزة، دور الخبر الاكتواري في تعزيز الحوكمة في شركات التأمين - دراسة ميدانية على عينة من مؤسسات التأمين، مجلة

العلوم التجارية، المجلد 20، العدد 3، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2021، ص: 07.

² ساعد بن فرحات، بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين - مقارنة بين شركة التأمين وإعادة التأمين CAAR وشركة AXA للتأمين، الملتقى الوطني حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 25 و26 أبريل 2011، ص: 11.

³ بغداد أحمد، ضويفي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص226.

ثانيا: الآليات الخارجية للحوكمة في شركات التأمين

- **المراجعة الخارجية:** يقوم المراجع الخارجي بإبداء الرأي حول ما إذا تم إعداد البيانات المتعلقة بالوضع المالية للشركة وفقا للمعايير السليمة، كما تمتد هذه المراجعة إلى تقارير الخبير الاكتواري¹، ونظرا لخصوصية نشاط التأمين فإن المدقق الخارجي ملزم بمعرفة محاسبة شركات التأمين وكل خصوصيات هذا القطاع للتمكن من الاطلاع على حسابات الشركة والتدقيق فيها.
- **الخبير الاكتواري:** يعتبر الخبير الاكتواري من الأطراف المحورية والحساسة لتجسيد الإطار العام للحوكمة في شركات التأمين وذلك بالنظر إلى أهمية هذه الوظيفة في هذا القطاع بالذات، وبالنظر إلى العلاقات المتشعبة التي قد تنشأ بين هذا الأخير والأطراف الأخرى المكونة لهيكل الحوكمة في شركات التأمين؛ بحيث يتم وضع الخبراء الاكتواريين بغرض تقييم الوضع المالي وتقييم الالتزامات التقنية للشركة وكذلك دوره الاستشاري حول إدارة المخاطر، وفي هذا الصدد يقوم مجلس الإدارة بالاعتماد على نتائج التقييم لاتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة، وفي المقابل يقوم مجلس الإدارة بتقييم أداء هؤلاء الخبراء عن طريق لجنة التدقيق أو بالاعتماد على خبراء اكتواريين مستقلين لتقييم أدائهم. لضمان أداء الخبراء الاكتواريين لأعمالهم وفقا لمبادئ الحوكمة يجب أن تتوفر لديهم إمكانية التواصل المباشر مع أعضاء مجلس الإدارة عن طريق وضع خطوط لتقديم التقارير مباشرة إلى رئيس المجلس وفي الوقت المناسب لها، أما بالنسبة لميزانية الخبير الاكتواري فيتم تقديرها من قبل لجنة التدقيق بالتشاور مع مراجعة الحسابات الداخليين ولا يتم تحديدها من قبل الإدارة فقط، وفي هذا السياق يمكن للخبير الاكتواري التشاور مع مراجعي الحسابات الخارجيين حول الأداء المالي للشركة².
- **هيئة الاشراف والرقابة:** تعتبر هيئات الاشراف والرقابة آلية حوكمة خارجية أساسية للرقابة على المخاطر والملاءة المالية لشركة التأمين، وكذا حماية حملة الوثائق والمساهمين باعتبارهم ملاك للأموال المستعملة في الأنشطة التقنية والاستثمارية التي تزاو لها شركات التأمين، وكذلك لعدم قدرتهم على تقييم أداء شركة التأمين وأعمالها التقنية³.

¹ ساعد بن فرحات، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

² شنافي كفية، مرجع سبق ذكره، ص: 343.

³ سنجاق نور الدين، واقع تطبيق أسس الحوكمة الخاصة بقطاع التأمين بالتطبيق على شركات التأمين الجزائرية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة،

المجلد 5، العدد1، جامعة الواد، الجزائر، 2022، ص: 1261.

المطلب الثالث: جهود الجزائر من أجل تفعيل حوكمة شركات التأمين

إن المتتبع لجهود الجزائر في تفعيل الحوكمة يجد أنها وضعت الإطار العام لحوكمة الشركات بما فيها شركات التأمين عن طريق إصدار الإطار القانوني والمؤسسي، ودليل حوكمة الشركات الذي أطلق عليه بميثاق الحكم الراشد للمؤسسة، وهذا لتعزيز الرقابة لمواجهة المخاطر وزيادة في كفاءة شركات التأمين.

1.3. واقع حوكمة الشركات في الجزائر

تحاول السلطات العليا في الجزائر تهيئة الأرضية الملائمة للوصول إلى التطبيق الأمثل لمبادئ الحكم الراشد وذلك يظهر من خلال السعي لضمان المساءلة والشفافية بالعمليات المتعلقة بإدارة الأعمال فمن بين الجهود المبذولة من أجل إرساء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات ما يلي:

1. تأسيس مجلس المحاسبة: يعتبر مجلس المحاسبة المؤسسة العليا للرقابة البعيدة لأموال الدولة والجماعات

الإقليمية والمرافق العمومية وقد أسس بموجب دستور 1976 وتتمثل مهمته في مراقبة كل العمليات المالية للدولة، وقد تم تأسيس هذه الهيئة ميدانيا عام 1980، وخضع للتغيرات المتتالية¹:

- القانون 05-80 المؤرخ في 01 مارس 1980.
- القانون 32-90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990.
- الأمر 20-95 المؤرخ في 17 جويلية 1995 والمعدل سنة 2010.
- وبصدد الأمر 220-95 المؤرخ في 1995/07/17 الذي كان نتيجة للمتغيرات العالمية والدخول في اقتصاد السوق، استوفى مجلس المحاسبة المعايير الدولية في مجال مراقبة مالية الدولة، حيث تم توسيع مهامه ليشمل رقابة كل الأموال العمومية مهما يكن الوضع القانوني لمسير هذه الأموال والمستفيدين منها.

وقد نصت المادة 02 والمادة 03 على أنه يعتبر مجلس المحاسبة المؤسسة العليا للرقابة البعيدة لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية، وبهذه الصفة يدقق في شروط استعمال الهيئات للموارد والوسائل المادية والأموال العامة التي تدخل في نطاق اختصاصها، ويقيم تسييرها ويتأكد من مطابقة عمليات هذه الهيئات المالية والمحاسبية والتنظيمات المعمول بها ويساهم بذلك في مكافحة جميع أشكال الغش والممارسات غير القانونية التي تشكل تقصيرا في الأخلاقيات، والممارسات الضارة بالأموال العمومية، وترقية مبدأ الشفافية والمساءلة في ممارسات العمليات الرقابية وفي التسيير بين أعضاء مجلس الإدارة :

¹ علي حاج قاسم، استراتيجية حوكمة الإدارة العامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 13، العدد 01، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020 ص: 169

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

2. تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومقاومته: تأسست هذه الهيئة في 2006، وتتمحور مهامها حول اقتراح السياسات والإجراءات للوقاية من الفساد ومحاربته، ووضع برامج توعية حول مخاطر الفساد، بالإضافة إلى جمع المعلومات التي تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منه، والتقييم الدوري للقوانين والإجراءات الإدارية¹.

3. انعقاد أول مؤتمر حول الحكم الراشد للشركات في يناير 2007: حيث تبلورت خلال فعاليات هذا المنتدى فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للشركات كأول خطوة علمية يتم اتخاذها.

4. انشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات: قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية وبالتعاون مع أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص سنة 2007م انشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات تعمل مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولي (IFC) لوضع دليل لحوكمة الشركات الجزائرية².

5. اصدار ميثاق حوكمة الشركات: رفعت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية مبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص عام 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات، تعمل جنباً إلى جنب العالمي لحوكمة المؤسسات (GCG) وشركة التمويل الدولية (IFC) لوضع إطار حوكمة الشركات الجزائرية، كما تم عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009، أعلنت كل من جمعية كير (CARE) واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائرية، وقد تم إعداد الدليل بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات وشركة التمويل الدولية، ويتضمن الميثاق جزأين وملاحق كما يلي³:

- يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد للشركات ضروريا في الجزائر، كما أنه يربط الصلة مع إشكاليات الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

¹ بن عبد الرحمان ناريمان، بن الشيخ سارة، واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، المنتدى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 19 و20 نوفمبر 2013، ص: 4.

² مركز المشروعات الدولية الخاصة، حوكمة الشركات وقضايا واتجاهات، نشره دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 14، مصر، 2008، ص: 2.

³ سفيان خلوفي وآخرون، تقييم واقع حوكمة الشركات في الجزائر في إطار ميثاق الحكم الراشد-دراسة حالة شركة "آن سي آي" روية الجزائر (مارس 2013-جويلية 2020)، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 4، جامعة معسكر، الجزائر، 2021، ص: 63.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- ويتطرق الجزء الثاني إلى المقاييس الأساسية التي يُبنى عليها الحكم الراشد للشركات، فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للشركة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية)، ومن جهة أخرى علاقات الشركة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى نوعية نشر المعلومات وأساليب نقل الملكية.

- ويختتم هذا الميثاق بملاحق تجمع أدوات ونصائح عملية يمكن للشركات اللجوء إليها بغرض الاستجابة لانشغال واضح ودقيق كقائمة مرجعية لممارسة التقييم الذاتي لإدارة الشركات.

6. إطلاق مركز حوكمة الجزائر: قامت مجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائرية بإطلاق مركز حوكمة الجزائر في أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة، ليكون بمثابة منبر المساعدة للشركات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل، واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية، ويعتبر إطلاق المركز فرصة جديدة لإظهار الالتزام بتحسين البيئة الاقتصادية في البلاد، وتحسين الشفافية والمساءلة والمسؤولية¹.

7. تبني برنامج الاتحاد الأوروبي لتعزيز حوكمة في الجزائر: تبني الاتحاد الأوروبي برنامجا لدعم الحوكمة في الجزائر في إطار برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل (الربيع)، ويرمي هذا البرنامج إلى تعزيز مؤسسات الحكم في المجالين الاقتصادي والسياسي، وتعزيز سيادة القانون والعدالة، ومكافحة الفساد، وتشجيع مشاركة جميع المواطنين في التنمية، وتحسين متابعة إدارة المالية العامة².

إضافة إلى ذلك قامت الدولة الجزائرية بالعديد من الإصلاحات وسن مجموعة من القوانين الهادفة إلى تفعيل آليات الحوكمة متمثلة فيما يلي³:

- اقدام السلطات العمومية على تطهير مناخ الأعمال وتوسيع الحرية الاقتصادية من خلال مراجعة وإصلاح النظام المصرفي، تبسيط الأنظمة الضريبية، وتفعيل الأسواق المالية من خلال تشجيع الشركات على دخولها من خلال خلق ثقافة المالية لدى مسيري الشركات واثبات أهمية السوق المالي؛
- إلزام الشركات ذات المسؤولية المحدودة التي يزيد رقم أعمالها عن عشر ملايين دينار جزائري اعتماد مدقق حسابات خارجي، بعدما كان هذا الإلزام يخص فقط شركات المساهمة؛

¹ سفيان خلوفي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

² بن عبد الرحمان ناريمان، بن الشيخ سارة، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

³ مجيلي خليصة، دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية -دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018، ص: 31.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- فتح النقاش حول الحاجة إلى تنظيم مهنة المحاسبة من خلال تمكين المهنيين من تنظيم المهنة بشكل احترافي دون تدخل الحكومة، بما يمنحها قدرًا أكبر من الحرية والاستقلالية؛
- مراجعة القانون التجاري بطريقة توضح كيفية إسناد وتوزيع المسؤوليات داخل الشركات، فعادة ما تقع إدارة مجموعة كبيرة من الشركات على عاتق رئيس مدير عام، وهو نهج غير فعال من حيث المراقبة والمساءلة، لأن النصوص القانونية تقضي بأن يراقب مجلس الإدارة المدير العام، ويفقد مجلس الإدارة هذا الدور عندما يكون رئيسه هو المدير العام؛
- الانتقال إلى اقتصاد السوق واختصاص الشركات الجزائرية للالتزامات الدولية القائمة على مبادئ الشفافية والإفصاح عند إعداد ونشر القوائم المالية، ما تطلب إصلاح النظام المحاسبي الجزائري باعتماد النظام المحاسبي المالي المستشف من معايير المحاسبة الدولية والذي صدر بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، بالتعاون بين المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري CNC وعدة خبراء ومختصين فرنسيين، والذي بدأ تطبيقه من طرف الشركات ذات الطابع الربحي ابتداءً من 01 يناير 2010، يسعى هذا النظام إلى تنسيق الممارسات الوطنية مع ما تفرضه التحديات الدولية وتماشيا مع مبادئ الحوكمة الداعية إلى إرساء مبادئ ولوائح واضحة لعملية الإفصاح عن المعلومات لمختلف الأطراف أصحاب المصلحة، مع مراعاة الشفافية والعدالة في الإفصاح بتغليب الجوهر الاقتصادي للعمليات على الشكل القانوني لها ¹.

2.3. الإطار التشريعي المنظم لحوكمة شركات التأمين

بدأ الاهتمام الحقيقي بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في سوق التأمين الجزائري مع بداية سنة 2006 من خلال القانون 04-06 المعدل والمتمم للأمر 95-04 الذي وضع اللبنات الأولى لتطبيق مبادئ الحوكمة الهادفة إلى تفعيل الأداء المالي لقطاع التأمين الجزائري، وقد أتبع إصدار هذه القانون عدد من الأوامر والمراسيم التي تؤكد على جدية السلطات القائمة على هذا القطاع في تعزيز حوكمته وجعله أكثر تنافسية وشفافية²:

- **قانون 95-07 يتعلق بالتأمينات:** قامت الجزائر بإصدار الأمر رقم 95-07 المؤرخ يوم 25 يناير 1995م المتعلق بالتأمينات، حيث تطرق إلى عقد التأمين، حقوق المؤمن والمؤمن له والتزاماتهما، وعالج كيفية تأسيس الشركة واعتمادها ومراقبتها في سبيل حماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين حتى

¹ دغوم هشام، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS في دعم وارساء مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر-دراسة ميدانية

استقصائية، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 10، العدد 1، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، 2015، ص: 60

² حمدي معمر، فلاق صليحة، تشخيص نظام حوكمة شركات التأمين في الجزائر-دراسة حالة شركة سلامة للتأمين، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 10، العدد 01، جامعة بجي فارس، المديّة، 2022، ص: 12.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تكون الشركة قادرة على تبرير التقديرات المتعلقة بالالتزامات النظامية التي يتعين تأسيسها وهي، وأوجب القانون على شركات التأمين تطبيق قواعد الحوكمة حسب ما يلي:

- ✓ يتعين على شركة التأمين إرسال إلى إدارة الرقابة في نهاية كل سنة الحصيلة السنوية والتقرير الخاص بالنشاط وجداول الحسابات والإحصائيات وكل الوثائق الضرورية المرتبطة بها؛
- ✓ يجب على شركات التأمين أن تقوم بالإفصاح عن حصيلتها السنوية وحسابات النتائج في يوميتين وطنيتين على الأقل إحدهما باللغة العربية.

- قانون 04-06 يعدل ويتمم الأمر رقم 07-95 المتعلق بالتأمينات: عزز قانون 04-06 من حوكمة شركات التأمين مقارنة بقانون 07-95 عن طريق وضع آليات لحوكمتها من خلال:
- حماية حقوق أصحاب المصالح (المؤمن لهم)؛
- إنشاء هيئة لتمرکز الأخطار تسمى مركزية الأخطار؛
- إنشاء لجنة الإشراف على التأمينات التي تتصرف كإدارة رقابة بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات؛
- تأسيس صندوق المؤمن لهم مكلف بتحمل في حالة عجز شركات التأمين من الديون تجاه المؤمن لهم.

حيث جاء في نص المادة 35 من القانون 04-06 التي جاءت معدلة ومتممة للمادة 216 من الأمر 07-95 المتعلق بالتأمينات والتي تنص على أن الحد الأدنى لرأسمال أو أموال التأسيس المطلوبة لإنشاء شركات التأمين وإعادة التأمين حسب طبيعة فروع التأمين التي طلب من أجلها الاعتماد ويحرر كلياً ونقداً عند الاكتتاب، قد ألزمت شركات التأمين بتطبيق مضمون هذه المادة في أجل أقصاه سنتين ابتداء من تاريخ صدور تاريخ كفاءات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

وقد كان تفاصيل هذا التنظيم في المرسوم التنفيذي رقم 09-375¹ والذي يشير إلى الحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين يكون كالآتي:

- مليار (1) دينار، بالنسبة للشركات ذات الأسهم التي تمارس عمليات التأمين على الأشخاص والرسمة بدلا من 200 مليون دينار سابقا.
- مليارا (2) دينار، بالنسبة إلى الشركات ذات الأسهم التي تمارس عمليات التأمين على الأضرار بعد أن كان محمدا ب 300 مليون دينار وفق الأمر التنفيذي 95-344 والذي كان يحدد الحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين و/أو إعادة التأمين.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 09-375 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 67 بتاريخ 19 نوفمبر، 2009 ص ص: 07-08.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- خمسة (5) ملايين دينار، بالنسبة إلى الشركات ذات الأسهم التي تمارس حصريا عمليات إعادة التأمين
- أما بالنسبة لشركات التأمين التي تأخذ الشكل التعاضدي فإن رأسمالها لا بد أن يكون وفق ما يلي:
- ستمائة (600) مليون دينار، بالنسبة إلى الشركات التي تمارس عمليات التأمين على الأشخاص والرسالة بدلا من 50 مليون دينار سابقا.
- مليار (1) دينار، بالنسبة للشركات التي تمارس عمليات التأمين على الأضرار بدلا من 100 مليون دينار.

3.3. الإطار المؤسسي لتفعيل حوكمة شركات التأمين في الجزائر

وضعت الجزائر مجموعة من الهيئات للإشراف على قطاع التأمين وهذا لتفعيل أنظمة الرقابة وحوكمة شركات التأمين منها¹:

- وزارة المالية: تقوم بتقديم الترخيص لفتح شركات التأمين وإعادة التأمين التي لا يمكنها ممارسة نشاطاتها إلا بعد موافقة الوزير، وبها مديرية للتأمينات.
- المجلس الوطني للتأمينات (CNA): يعمل تحت وصاية وزارة المالية، ويتكون من ممثلي الأطراف الفاعلة في النشاط التأميني، ويضم أربع لجان وهي اللجنة المانحة للاعتمادات لجنة التسعير لجنة تنظيم وتطوير السوق واللجنة القانونية.
- الهيئة المركزية للمخاطر: تتبع مديرية التأمينات بوزارة المالية وتقوم بضمان الرقابة المستمرة للأخطار محل التأمين من خلال البيانات التي تجمعها من شركات التأمين حول العقود المكتتب فيها.
- لجنة الإشراف على التأمينات (CSA): وتقوم بمراقبة مدى احترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين، وتوضح للشركة ما يعترض مصالح المستأمنين والمستفيدين من عقود التأمين، كما يمكنها تقليص نشاط هذه الشركة في فرع أو عدة فروع للتأمين.
- صندوق ضمان المؤمن لهم: يتحمل عجز شركات التأمين سواء كل أو جزء من الديون تجاه المستأمنين أو المستفيدين من عقود التأمين، وتشكل موارده من اشتراك سنوي لشركات التأمين وإعادة التأمين وفروع الشركات الأجنبية المعتمدة.
- اتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين الجزائري (UAR): يعتبر هذا الاتحاد جمعية مهنية مختصة بمشاكل المؤمنين، وتقتصر العضوية فيها على شركات التأمين وإعادة التأمين فقط، حيث يهدف

¹ حمدي معمر، فلاق صليحة، مرجع سبق ذكره، ص: 12-13

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

إلى المساهمة في تطوير الأنشطة والخدمات المقدمة من قبل شركات التأمين وإعادة التأمين، من خلال متابعة مستجدات الصناعة التأمينية وتقنياتها الحديثة.

4.3. تحديات تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر

لا شك أن حوكمة الشركات من الرهانات الكبرى التي تسعى الدولة الجزائرية لتحقيقها، غير أن هناك مجموعة من العراقيل التي تفرضها بيئة الأعمال الجزائرية والتي تحول دون تحقيق ذلك، نذكر منها ما يلي:

- **الفساد:** عادة ما يرتبط ظهور الفساد بغياب الحوكمة، وينتج عنه العديد من الآثار السلبية، فانتشار الفساد الناتج عن غياب الحوكمة يعمل على نفور الاستثمارات الأجنبية، إضافة لذلك فإن للفساد تكاليف اقتصادية أخرى، كانهخفاض الانفاق الحكومي على المشاريع ذات التوجهات الاجتماعية، وزيادة سوء تخصيص الموارد، والتحدي الأكبر الذي يواجه تطبيق حوكمة الشركات هو اتساع نطاق الفساد ليشمل الأجهزة الحكومية المسؤولة أساسا عن محاربة الفساد، لأن الحكومات الفاسدة دائما ما تقف في وجه الإصلاحات التشريعية، وذلك لحرصهم على استمرار المناخ الفاسد الذي يمنحهم مكاسب كبيرة¹.
- **الممارسة العملية والديموقراطية:** إذا كانت الاقتصاديات النامية والصاعدة تحاول أن تطبق الحوكمة بشكل سليم وفعال، فإنها في إطار هذا السعي أصبح من الواجب عليها أن تعمل على ارساء قواعد الديموقراطية والتي من آثارها الايجابية²:

- تعتبر الديموقراطية آلية تلقائية لعملية تداول السلطة، وذلك لقيامها على مبادئ التعددية والحرية، والتي تقف حائلا أمام سعي أي طرف أو أية قوى سياسية للانفراد بالسلطة، وذلك يعمل على تضيق نطاق الفساد والآثار السلبية الناجمة عنه.
- تتيح الديموقراطية الفرصة للمجالس النيابية والتشريعية للقيام بواجباتها الرقابية والتشريعية باستقلالية تامة، ودون أية ضغوط.

¹ زعرور نعيمة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 212.

² صبايحي نوال، واقع الحوكمة في دول مختارة، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلوي، الشلف، الجزائر، 19 و20 نوفمبر 2013، ص: 13.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- احترام سلطة القانون: لا يمكن لأي شيء أن يكون فعالاً إلا إذا تقيّد الناشطون الاقتصاديون بالقانون وهكذا هو حال الحوكمة، فلن تكون هناك حوكمة فعالة إلا إذا توفرت قوانين تدعمها وتحميها، وتأتي أهمية سلطة القانون كونها إحدى الأدوات المهمة التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية¹
- إنشاء علاقة سليمة بين أصحاب المصالح: إن عمليات التواطؤ والفساد التي تتم بين مجالس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين لا تضر فقط بحقوق أصحاب المصالح، ولكنها تضر أيضاً بالشركة ومستقبلها لذا من الضروري أن تتوفر الإجراءات والسياسات اللازمة التي تعنى بحماية حقوق أصحاب المصلحة بالشركة².

المبحث الثالث: دور معايير المحاسبة الدولية في تعزيز الإفصاح المالي وتفعيل حوكمة شركات التأمين

يُعد الإفصاح المالي عنصراً أساسياً في تعزيز شفافية القوائم المالية ودعم اتخاذ القرارات، وستناول في هذا المبحث مفهوم الإفصاح المالي وجودة المعلومات المالية، كما يستعرض الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية، ودوره في تعزيز حوكمة شركات التأمين من خلال تحسين الشفافية والمساءلة.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للإفصاح المالي

ارتبط مبدأ الإفصاح بظهور شركات المساهمة وإلزامها بنشر قوائمها المالية بشكل منتظم، بهدف تقديم تقارير عن نتائج أعمالها ومركزها المالي إلى الأطراف ذات العلاقة من أجل الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال الفترة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية بناءً على ذلك.

1.1. مفهوم الإفصاح المالي

عرف مجلس المبادئ المحاسبية (A.P.B) الإفصاح المالي على أنه "يعني أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها عن مصادر الأموال واستخداماتها بما يفيد في الحكم عليها من وجهة نظر المستثمرين عن حساب معدل العائد على الأسهم، وتحم الدولة بغرض الضرائب، والدائنين لبيان مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد الالتزامات، بالإضافة إلى معلومات تفيد الإدارة الداخلية للوحدة الاقتصادية في الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء وتقديم معلومات أخرى ملائمة للمستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الرشيدة"³

¹ نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين -دراسة حالة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017، ص: 180.

² زعرور نعيمة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 212.

³ تاني عبد المومن، بوعيشاوي يوسف، متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 2، العدد 01، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2019، ص: 63-64.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

ويعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الإفصاح بأنه: عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة، ويتعلق ذلك بشكل المعلومات الواردة بالقوائم المالية وتصنيفها ومعاني المصطلحات الواردة فيها¹

والإفصاح هو "إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل"²

كما يعرف الإفصاح المالي بأنه: "تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد"³

ويمكن تعريف الإفصاح المالي على أنه: "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية"⁴

من التعاريف السابقة نستنتج أن الإفصاح المالي يقصد به أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات اللازمة والضرورية التي تساعد مستخدمي هذه التقارير على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة.

2.1. أنواع الإفصاح المالي

يعد الإفصاح المالي من المواضيع المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين، أو بين إدارة الشركة ومراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ونادراً ما يرد مصطلح الإفصاح بشكل مستقل بل غالباً ما يرد مع ألفاظ أخرى، وتمثل أنواع الإفصاح المالي في:

- الإفصاح الكامل: يتطلب الإفصاح الكامل تمثيلاً دقيقاً للأحداث الاقتصادية حتى لا يتم إخفاء أي معلومة مهمة تؤثر على مصالح المستخدمين أو على قراراتهم، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق المتعلقة بنهاية الفترة المحاسبية فقط بل يمتد إلى بعض الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم، وينطلق الإفصاح الكامل من أربعة فروض رئيسية هي⁵:
- القوائم المالية هي: قائمة المركز المالي، قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية؛

¹ محمد عبد الله المهدي، وليد زكريا صيام، أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم، دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 34، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2007، ص: 260.

² وليد ناجي الحيايلي، المحاسبة المتوسطة-مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، عمان، الأردن، 1996، ص: 371.

³ رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 2001، ص: 211.

⁴ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص: 322.

⁵ أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 276.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

○ المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين الخارجيين هي معلومات عن الدخل والثروة في المؤسسة؛

○ مقابلة احتياجات المستخدمين الخارجيين من المعلومات المحاسبية وذلك بتقديم مجموعة من القوائم والتقارير المالية ذات الغرض العام؛

○ إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام تعتبر من أنسب وسائل الإفصاح من وجهة نظر مقارنة التكلفة بالعائد.

- **الإفصاح الكافي:** يعتبر الإفصاح الكافي من أكثر المعلومات استخداماً ويشير إلى الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها حتى تكون القوائم المالية غير مظللة، أي أن هذا النوع من الإفصاح يتضمن الحد الأدنى من المعلومات المالية المطلوبة من قبل مستخدمي القوائم المالية¹
- **الإفصاح العادل:** ويتطلب الإفصاح العادل أن يتم عرض القوائم والتقارير المالية بشكل متوازن يراعي احتياجات جميع الأطراف التي تستخدم المعلومات المالية بطريقة تضمن عدم ترجيح مصالح فئات معينة على مصالح الفئات الأخرى².
- **الإفصاح الإلزامي:** ويتم الإفصاح هنا وفقاً لما نصت عليه القوانين المختصة، وذلك قد يكون على حساب معلومات أخرى ربما تكون مهمة، إلا أن القوانين المختصة لم تول الاهتمام الكافي لإظهارها³
- **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):** يعتبر هذا النوع من الإفصاح اتجاهاً معاصراً يهتم بالمعلومات المالية وغير المالية الكمية والوصفية الملائمة لاتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، وما يميز الإفصاح التثقيفي هو أنه يأخذ الإفصاح التقليدي ويضيف إليه مجموعة جديدة من القوائم مثل قائمة القيمة المضافة وقوائم الإفصاح عن أثر تغيرات المستوى العام للأسعار، وبذلك فهو ينقل الاهتمام من القوائم المالية الأساسية ذات الغرض العام إلى القوائم المالية المرحلية و تقارير التنبؤات المالية⁴.

¹ ضيف الله محمد الهادي، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)، مجلة

الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 06، جامعة الواد، الجزائر، 2013، ص: 88.

² أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 181.

³ ضيف الله محمد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

⁴ رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص: 222.

- الإفصاح الوقائي: يهتم الإفصاح الوقائي بتبسيط المعلومات المنشورة حتى تصبح مفهومة، والغرض من ذلك هو حماية المستثمرين العاديين الذين لديهم قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية، بمعنى أنه يتم التركيز على المعلومات الموضوعية التي لا تعكس درجة كبيرة من حالة عدم التأكد.¹

3.1. أهمية الإفصاح المالي

إن المبادئ التي يعتمد عليها الإفصاح المالي كالشفافية والموثوقية والقابلية للمقارنة، جعلت المعلومات المفصح عنها تتميز بالعديد من المزايا، ويمكن تناول أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للمساهمين باعتبارهم أصحاب رأس المال، بالنسبة لأصحاب المصلحة الآخرين كما يلي:

أولاً: أهمية الإفصاح المالي بالنسبة للمساهمين

يحقق الإفصاح المالي فوائد وقيمة مضافة للمساهمين، ويتم ذلك من خلال الآليات الآتية²:

1. تحسين المعلومات التي يحتفظ بها المساهمون: من خصائص المعلومات الجيدة تحسين التوقعات المستقبلية والحد من التباين في المعلومات المتداولة في السوق المالي، هذا التباين الذي يسمح للمساهمين بتحقيق أرباح على حساب مساهمين آخرين.

2. التأثير على سلوك المستثمرين وزيادة حصة السيولة: إن الإفصاح المالي يسمح بالتقليل من تباين المعلومات، وتخفيض مظاهر الغش والاحتيال، وإرساء قواعد المنافسة المنظمة ودعم موثوقية المعلومات المالية مما يؤدي إلى جذب عدد كبير من المستثمرين إلى السوق وبذلك تزيد السيولة وتنخفض تكلفة رأس المال.

3. تغيير في السلوك الإداري: عن طريق تحسين الإدارة التنفيذية والتركيز على القرارات المتخذة من قبل المديرين مع الأخذ بعين الاعتبار العواقب المترتبة على تكلفة رأس المال، فإدارة الشركات تملك في الغالب معلومات عن الشركة تفوق المعلومات التي يملكها المستثمرين، وبالتالي يمكن للشركة استخدام ما لديها من معلومات لتضليل المستثمرين، لذلك يمكن أن يساهم الإفصاح المالي في تحسين سلوك الإدارة وتنشيط السوق المالي.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007 ص: 33.

² قسوم حنان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية-دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016. ص: 60.

ثانيا: أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة لأصحاب المصلحة الآخرين

تتجسد أهمية الإفصاح المالي بالنسبة لأصحاب المصلحة الآخرين في تجنب الفضائح المالية وتحقيق الاستقرار المالي، حيث يساهم الإفصاح المالي على تحسين فهم المستخدمين لهيكل ونواحي نشاط الشركة، وسياساتها وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية والأخلاقية، وتدعيم علاقاتها بصورة وثيقة مع المستثمرين المحتملين، كما يوفر الإفصاح المالي معلومات منتظمة تتمتع بالموثوقية والقابلية للمقارنة تسمح بتقييم نشاط الشركة واتخاذ القرارات المناسبة ويمكن تحديد ثلاثة مزايا أساسية يحققها الإفصاح المالي كما يلي¹:

- الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة التي تساهم في اتخاذ القرار الذي يحقق الأهداف المرجوة؛
- مساعدة الإدارة على إظهار مساهمات الشركة في تقديم السلع والخدمات وتحديد مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع ككل؛
- تنظيم السوق المالي وتنشيطه، وذلك بتوفير معلومات شفافة ومفيدة عن المتعاملين فيه.

4.1. مقومات الإفصاح المالي

يرتكز الإفصاح بشكل عام على المقومات الرئيسية التالية والتي أشار إليها العديد من الباحثين والمختصين في مجال المحاسبة²:

تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية: إن تحديد المستخدم للمعلومة المالية من شأنه تحديد الخواص التي يجب أن تتوفر في المعلومة من حيث الشكل والمضمون، حيث أن مستخدمي المعلومة المحاسبية يتمتعون بمستويات مختلفة في التفسير ولهذا كان من الواجب إعداد المعلومة عن طريق تقرير واحد وفق نماذج متعددة من الاحتياجات، أو إصدار تقرير مالي واحد متعدد الأغراض يلي احتياجات مختلف المستخدمين من ملاك حاليين ومحتملين والدائنين الداخليين والخارجيين.

تحديد الغرض من استخدام المعلومات المالية: إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المالية من شأنه أن يحقق خاصية الملائمة، بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكسبه قدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في اتخاذ القرارات وعلى الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات المستخدمين إلا أن هناك احتياجات مشتركة فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين.

¹ Michael HARVAY and Fred KEER, Financial accounting theory and standards, second edition, prentice hall international, London, 1983, p: 173

² جيلالي عديلي وآخرون، الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 4، العدد 2، جامعة الواد، الجزائر، 2021، ص: 154.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تحديد طبيعة المعلومة الواجب الإفصاح عنها: يجب التركيز على نوعية المعلومات المفصح عنها بدلا من التركيز الكمية المفصح عنها، حيث يتم الإفصاح حاليا بواسطة القوائم المالية التقليدية المتمثلة في قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة التغيرات في المركز المالي، إضافة إلى معلومات أساسية ترفق في الملاحظات.

إضافة إلى هذه المقومات يمكن اعتماد مقوم آخر لا يقل أهمية عنهم وهو عامل الزمن، أو التوقيت الزمني للإفصاح عن البيانات والمعلومات، فمن البديهي أن الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب يحقق منفعة كبيرة للمستخدم، وعلى العكس من ذلك تأخرها يضعف نفعية المعلومات وقد لا يعطي أي منفعة.

المطلب الثاني: جودة المعلومة المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية

ازدادت أهمية جودة المعلومات المالية بعد توسع الشركات وزيادة حجمها مما أدى إلى تعقد أعمالها، الأمر الذي تطلب توفير معلومات تتميز بخصائص أساسية وهي الموثوقية والملائمة، وخصائص ثانوية لا تقل أهمية عن هذه الأخيرة السابق ذكرها، وذلك لمساعدة المستخدمين على اتخاذ مختلف القرارات.

1.2. مفهوم جودة المعلومة المالية

يقصد بجودة المعلومة تلك الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية واعداد القوائم المالية، كما تساعدهم في تقييم المعلومات المالية التي تنتج عن تطبيق طرق محاسبية بديلة¹ بمعنى أن جودة المعلومات تعبر عن الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية، وذلك لمساعدة مختلف المستخدمين في اتخاذ قراراتهم، بالإضافة إلى أن هذه الخصائص يجب أن تكون ذات فائدة كبيرة وخاصة في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية²

وتهدف المعايير المحاسبية الدولية إلى توفير معلومات مالية ذات جودة عالية تلي احتياجات مستخدميها الداخليين و الخارجيين ويتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، و بالتالي يمكن القول أن هذه المعايير ذات جودة عالية، حيث اهتمت المعايير المحاسبية الدولية بالإفصاح في إعداد التقارير المالية والإفصاح عن المعلومات التي تساعد في التنبؤ عن الإيرادات المستقبلية وتوزيع الأرباح، حيث تم تخصيص عدة معايير خاصة بالإفصاح، كما يساهم مجلس معايير المحاسبة الدولية في إنجاز معايير ذات جودة عالية، مفهومة و قابلة للتطبيق في كل أنحاء العالم مما

¹ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص: 195.

² يوسف محمود جربوع، نظرية المحاسبة: الفروض-المفاهيم-المبادئ-المعايير، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2013 ص: 66.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

يؤدي إلى الحصول على قوائم مالية ذات جودة عالية، حيث أن الفلسفة التي تقوم عليها هي الشفافية في التطبيق في مختلف أنحاء العالم¹

كما يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية، وبالتالي اتخاذ قرارات سليمة مبنية على معلومات ذات جودة.

توفر معايير المحاسبة الدولية معلومات ملائمة لاحتياجات مستخدميها، ومفهومة من قبل مستخدمي القوائم المالية، ذات مصداقية عالية، ومنه يمكن القول إن جودة المعلومات المالية تعتمد على توفر الجودة في معايير المحاسبة الدولية وفي الجهة أو الجهاز الكفيل بذلك. كما تتميز معايير المحاسبة الدولية بخاصية عدم الثبات (المرونة)، أي أن هذه المعايير تواكب التطورات الاقتصادية والمالية الدولية، يمكن إلغاء معيار ويحل محله معيار آخر، أو إدخال تعديل اصدار معايير جديدة ملائمة أكثر على بعض المعايير.

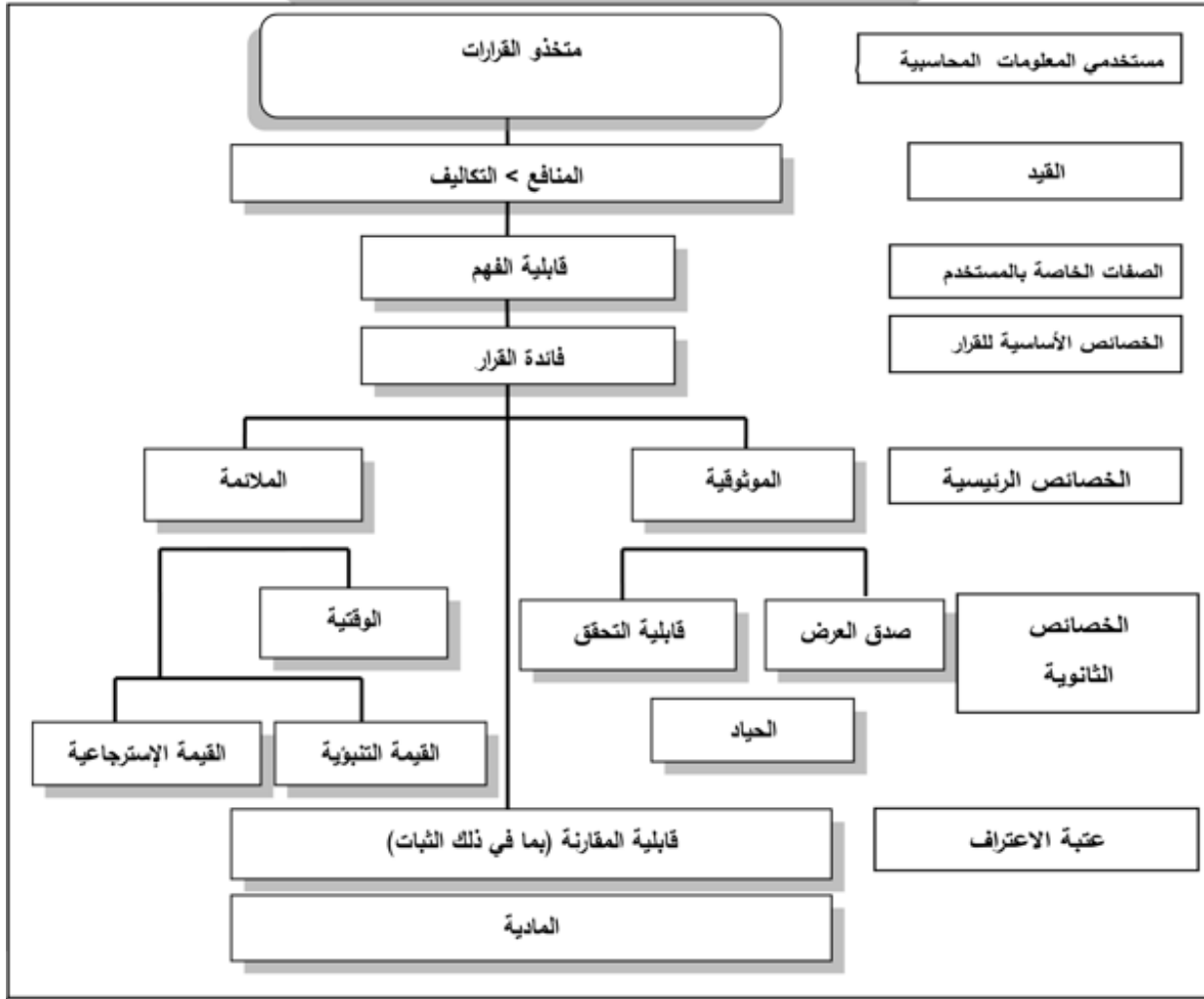
وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق المعايير يختلف من بيئة إلى أخرى، فتطبيقها في الدول الأوروبية يختلف عن تطبيقها في الدول العربية، كما أن تطبيقها في الدول العربية يختلف عن تطبيقها في الجزائر بسبب خصوصية وثقافة كل بلد.

2.2. الخصائص النوعية للمعلومات المالية حسب مجلس معايير المحاسبة المالية

يعد البيان رقم (02) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB 1980) بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" من أهم الدراسات التي حددت الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المالية، حيث اعتمدت في تحديد هذه الخصائص على دراسة الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) بعنوان "بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة" والبيان رقم (04) الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بعنوان "المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية لمؤسسات الأعمال"، بالإضافة إلى اعتمادها على دراسة لجنة تروبلود (TRUEBLOOD) بعنوان: "أهداف القوائم المالية" الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ويمكن توضيح أهم الخصائص النوعية حسب البيان رقم (02) في الشكل الآتي:

¹ محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الصفحة الزرقاء، الرويبة الجزائر، 2010، ص: 47.

الشكل رقم (1-7): الخصائص النوعية للمعلومة المالية



Source : Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of financial accounting concepts N°2 : Qualitative characteristics of accounting information, 1980, p13.

من خلال الشكل رقم (1-3) يمكن توضيح الخصائص النوعية للمعلومات المالية كما يلي:

أولاً: الخصائص الرئيسية

تتمثل الخصائص الرئيسية للمعلومة المالية في خاصيتي الموثوقية والملاءمة، ولتحقق هذه الخاصيتين لا بد من توافر مجموعة من العناصر يمكن توضيحها وتحديد العلاقة بينهما فيما يلي:

- أ. **الموثوقية:** وتعبر خاصية الموثوقية حسب البيان رقم (02) الصادر عن FASB أن المعلومات المالية خالية من الأخطاء الهامة والتحيز بدرجة معقولة ويمكن للمستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما تزعم تمثيله¹، ولكي تتسم المعلومات المالية بالموثوقية يجب أن تتوافر على الخصائص التالية:

¹ رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري - التطبيقات العملية، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- **صدق العرض:** يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفروض أن تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول¹.
- **القابلية للتحقق (الموضوعية):** وتعني أنه لو تم إعادة القياس المحاسبي لحدث معين من قبل العديد من المحاسبين يتوصلون لنفس النتائج وبصورة مستقلة.
- **الحياد:** تتوافر للمعلومات المالية خاصية الحياد، إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين²، ولكي تكون المعلومات محايدة ينبغي أن تتوفر الشروط الآتية³:
- يجب الاختيار من بين بدائل القياس والإفصاح تلك التي تكون أكثر فاعلية في إنتاج المعلومات الملائمة والموثوقة؛
- **الشمول:** يكمن في درجة الإلمام بالحدث المراد عرضه من خلال توفير التفاصيل اللازمة وعدم إهمال تسجيل البيانات الأساسية، مع عدم إغفال أي جزء من الأحداث الهامة عند إعداد القوائم المالية؛
- ب. **الملاءمة:** يمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومات المالية عندما تساهم تلك المعلومات في تقليل البدائل المتاحة أمامه والمساهمة في تحديد البديل الأفضل الذي يمثل القرار المتخذ⁴، ولكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية الآتية:
- **الوقتية:** ويقصد بها أن تكون المعلومات متاحة لمتخذي القرارات في الوقت المناسب وقبل أن تفقد قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار، وتقاس خاصية الوقتية باستخدام لوغار يتم عدد الأيام التي يستغرقها مدقق الحسابات للتوقيع على تقرير المراجعة بعد انتهاء السنة المالية⁵.
- **القيمة التنبؤية** كي تكتمل خاصية الملائمة في المعلومات المالية يفترض أن تكون تتميز بالقدرة على المساعدة في التنبؤ على التقديرات المستقبلية طالما أن المعلومات المالية تخدم القرارات والقرارات هي للمستقبل، إذا لابد أن يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على المساعدة في تحسين معرفه مستخدميها بالنتائج المتوقعة في

¹ أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية: النموذج الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 43.

² صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

³ قسوم حنان، مرجع سبق ذكره. ص: 30.

⁴ طبابلية سليمة، مرجع سبق ذكره، ص: 222.

⁵ Siriyama Kanthi Herath, Norah Albarqi, Financial Reporting Quality: A Literature Review. International Journal of Business Management and Commerce, 2(2), 2017, P:5

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المستقبل أو تؤدي إلى تعزيز أو تصحيح توقعاته الحالية¹، وللاستفادة من مفهوم القدرة على التنبؤ أوضحت الجمعية الأمريكية للمحاسبة أربع طرق تمكن من ذلك وهي²:

✓ **الطريقة المباشرة:** تقضي بتزويد الإدارة بمختلف التنبؤات كالتدفقات النقدية المتوقعة دون الرجوع إلى بيانات الماضي، ويحد تطبيق هذه الطريقة سوء الاستخدام المحتمل والالتزامات الناتجة عن التوقعات غير الدقيقة؛

✓ **الطريقة غير المباشرة:** تقضي بتقديم بيانات عن أحداث ماضية تمكن المستخدمين من التنبؤ، وتفترض هذه الطريقة وجود علاقة ارتباط قوية بين أحداث الماضي وأحداث المستقبل، وهذا الوضع قد يكون غير مبرر؛

✓ **طريقة اعتماد مؤشرات مرشدة:** من خلال توفير بيانات تكون تحركاتها وتغيراتها بمثابة مؤشر سابق يعكس حدوث تحركات وتغيرات في الأحداث المتنبئ بها؛

✓ **طريقة المعلومات المعززة:** من خلال توفير معلومات مالية تستخدم للتنبؤ ببيانات أخرى، وتفترض هذه الطريقة وجود علاقة ارتباط بين البيانات المالية والبيانات الأخرى.

- **القيمة الاستراتيجية (الرقابية):** تؤثر في القرار من خلال تأكيد أو تصحيح توقعات أولية لمتخذ القرار، ومن أمثلة المعلومات المحاسبية التي تساعد على التنبؤ بالأحداث الماضية والأحداث المستقبلية إعداد تقارير الحسابات الختامية الخاصة بنتائج الفترة عن طريق الأقسام، وكذلك إعداد التقارير الربع سنوية التي تساعد على التنبؤ بالأرباح السنوية قبل نهاية العام بالنسبة لأي شخص فهي مثال واقعي على التغذية الاسترجاعية³ وتسمح خاصية القيمة الرقابية بالتعلم من القرارات المتخذة سابقاً، وذلك بتراكم خبرات إعادة تقييم ومتابعة تلك القرارات للتأكد من صحتها، أو ضرورة تعديلها، وتقوم القيمة الرقابية على فكرة المقارنة بين الخطة والتنبؤ وبين المنفذ وما جرى فعلاً، أي تستند إلى فكرة تحديد الانحراف بين ما تم التنبؤ به وبين ما حدث فعلاً، وهذا المدخل يعني التقييم المستمر بهدف التحسين المستمر⁴.

¹ طباطبة سليمة، مرجع سبق ذكره، ص: 222.

² رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير-دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص: 194.

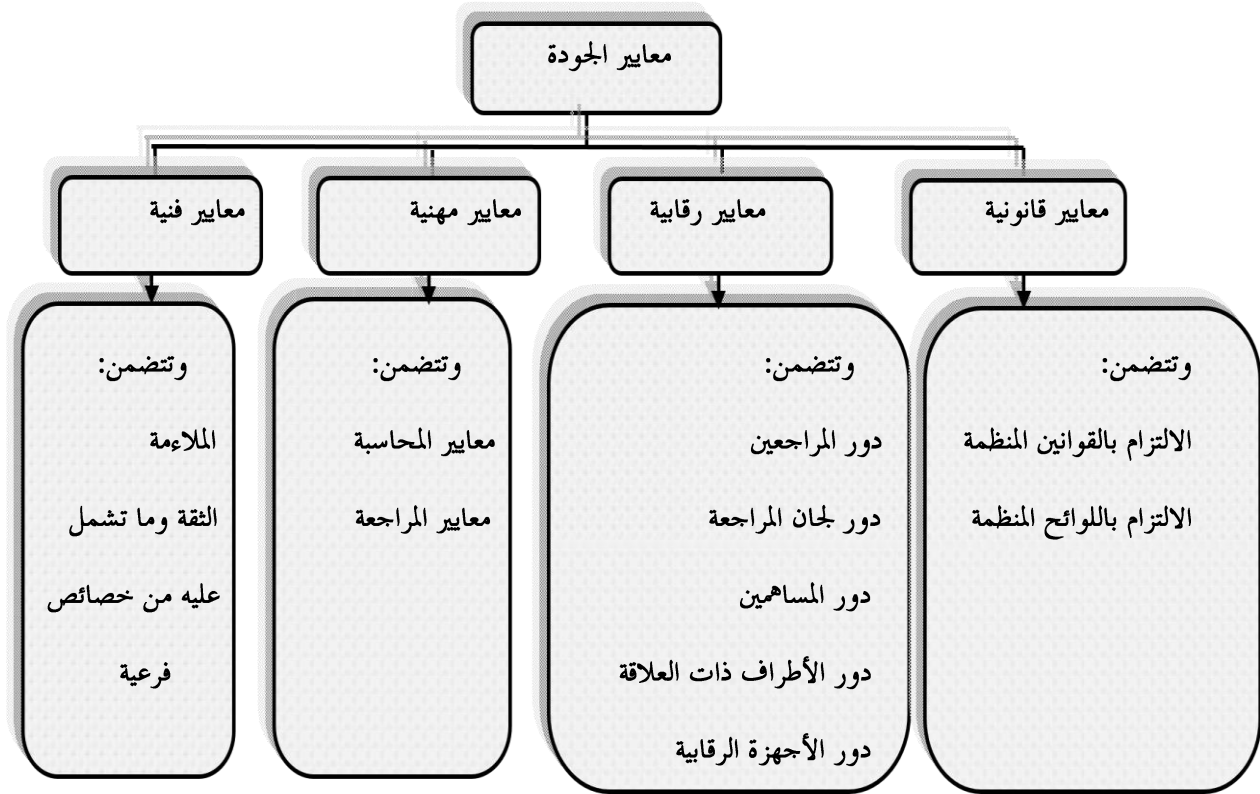
³ طلال الحجاوي، ريان نعوم، المحاسبة المالية 1، جبهة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 51.

⁴ رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري والتطبيقات العملية، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

3.2. معايير جودة المعلومة المالية

يجب أن تعد المعلومة المحاسبية في ضوء مجموعة من المعايير حتى تخلوا من التحريف والتضليل، بما يحقق الهدف من استخدامها واستناداً إلى ذلك يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك المعلومة ذات الجودة العالية كأحد أهم مقومات اتخاذ القرار والتي يجب أن يتوفر فيها مجموعة المعايير التالية:

الشكل رقم (1-8): معايير جودة المعلومات المالية



المصدر: محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية-دراسة تطبيقية نظرية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد 1، جامعة الزقازيق، مصر، 2006، ص: 23

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن جودة هذه المعلومة تتحقق من خلال توافر المعايير التالية¹:

معايير قانونية: تسعى العديد من الهيئات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة المعلومة المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن قوانين وتشريعات واضحة ومنظمة لعمل هذه الهيئات مع توفير هيكل تنظيمي فعال

¹ زرار العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، واقع رهانات وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 8 و9 ديسمبر 2010، ص: 18.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

يضبط كافة جوانب الأداء في الشركة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

ولعل أن هذه المعايير القانونية المهدف منها إعطاء صفة إلزامية على الشركات لتطبيق المعايير الدولية، ويتحقق ذلك بضرورة التزام الشركات بالقوانين واللوائح المنظمة.

معايير رقابية: ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية، ودور المساهمين والاطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية، مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة

معايير مهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالزاهة والأمانة.

معايير فنية: إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

4.2. العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المالية

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على جودة المعلومة المالية تتمثل أهمها في:

أولاً: العوامل البيئية (بيئة المحاسبة)

يندرج ضمن هذه العوامل كل ما يكون مصدره البيئة الخارجية للشركة، ويشمل أساساً العوامل القانونية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية والاجتماعية.

العوامل الاقتصادية: تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي ظل المجتمعات ذات الاقتصاد الرأسمالي مثلاً تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية، بينما في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض المراقبة المركزية، فيعتبر التضخم مثلاً من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومات المحاسبية، حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

ملاءمة المعلومات المالية التي تعد وفقاً لأساس التكلفة التاريخية، لذلك كان من الضروري تطوير البدائل المحاسبية الأخرى لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار¹.

العوامل السياسية: إن العوامل السياسية لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تتطلب تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية، التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات².

العوامل القانونية: تتأثر الممارسة المحاسبية سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية بشدة بالمتطلبات المرتبطة بقوانين الشركات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى، ولا شك أن تلك التشريعات القانونية قد زادت من إمكانية مقارنة منفعة المعلومات المحاسبية، ولا يعتبر غيابها أو الالتزام بها أمراً مرغوباً فيه، ويعتمد ذلك على مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي الموجودة في مجموعة الدول المختلفة التشريعات القانونية³.

العوامل الثقافية والاجتماعية: تعتبر البيئة الثقافية والاجتماعية في المجتمع من العوامل التي لها أثر كبير في تقييم مدى ملاءمة المعلومات لمستخدميها، فكل فرد في المجتمع نظامه الخاص في تقييم الاستراتيجيات والبدائل المتاحة لها، وهذا التقييم يبين فكرة المجتمع عن الرفاهية والأولويات المختلفة في اختيار البدائل التي تتأثر بالقيم الثقافية الاجتماعية السائدة مما يؤثر على جودة الإفصاح المحاسبي ومن ثم جودة القوائم المالية.

نظراً لأهمية عامل الثقافة على المحاسبة تم عقد ثلاثة مؤتمرات علمية دولية حول الحتمية الثقافية في المحاسبة، الأول في امستردام في جوان من سنة 1985 والثاني في نيويورك أوت 1986 والثالث في بروكسل في ديسمبر 1987، كما تم إجراء دراسات مهمة حول الثقافة كأحد العوامل البيئية الأساسية المؤثرة على المحاسبة⁴.

ثانياً: العوامل المتعلقة بالمعلومات

تتأثر جودة المعلومة المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، ولقد حددت نشرة معايير التقارير المالية رقم (2) التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية في 1980 الخصائص

¹ صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

² يوسف محمود جبروع، نظرية المحاسبة: الفروض-المفاهيم-المبادئ-المعايير، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

³ أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

⁴ محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2011، ص: 164.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي بموجبها يتم التمييز بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة لاتخاذ القرار، ويتم اختيار الطرق المحاسبية وكمية ونوعية المعلومات الواجب تقديمها وعرضها في التقارير المالية¹.

ثالثا: تقرير المراجع الخارجي

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المالية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده، الذي يبيد فيه رأيه الفني المحايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات الاقتصادية، وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهريا في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، ومساعدة مستخدمي تلك المعلومات، وسواء كانت الأخبار التي تم نقلها تعتبر جيدة أو سيئة فإن وجود المراجع في العملية عموما يضيف مصداقية لتلك المعلومات².

رابعا: حوكمة الشركات

ترتبط المحاسبة ارتباطا وثيقا بقواعد الحوكمة، حيث تعتبر من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثرا بمبادئ واجراءات الحوكمة، كما أن الحوكمة هي الأخرى تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الإشراف والرقابة، لذلك زاد الاهتمام بحوكمة الشركات وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية المتعلقة بإعداد التقارير والقوائم المالية المفصح عنها³.

هناك جوانب أخرى للحكم على جودة المعلومات المالية بخلاف الخصائص السابقة الذكر، فجودة المعلومات لا يجب أن تقتصر على المعايير الفنية التي تعبر عن خصائص هذه المعلومات، بل تتسع لتتضمن معايير أخرى تعكس الجوانب القانونية والرقابية والمهنية التي تجعل من المعلومات المحاسبية أداة نافعة ومفيدة بالنسبة لمختلف مستخدميها، فنرى أن أساس الجودة في التقارير والقوائم المالية هو توفير معايير محاسبية يتم على أساسها إعداد وعرض تلك التقارير والقوائم المالية وتمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات الرشيدة، ولذلك اهتمت العديد من المؤسسات بإصدار قواعد ومعايير للإفصاح من أجل توفير معلومات ذات جودة عالية.

¹ صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، مرجع سبق ذكره، ص 80.

² أمين السيد أحمد لطفي، علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية، مصر، الدار الجامعية، 2008، ص: 217.

³ قسوم حنان، مرجع سبق ذكره، ص 185.

المطلب الثالث: الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية ودوره في تحقيق حوكمة شركات التأمين

يُعد الإفصاح المحاسبي أحد أهم الركائز التي تقوم عليها حوكمة الشركات، حيث يضمن الشفافية والمساءلة ويعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في المعلومات المالية المنشورة، وفي هذا السياق، سنتطرق إلى علاقة بعض المعايير المطبقة في شركات التأمين بتفعيل حوكمة الشركات.

1.3. الإفصاح وفق معيار المحاسبة الدولي (IAS1) "عرض القوائم المالية" وحوكمة الشركات

يسعى المعيار إلى تحسين جودة البيانات المالية المقدمة ويشمل جميع الشركات التي تقدم تقاريرها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية. وقد تم تصميم المعيار بحيث يوفر الحد الأدنى من المتطلبات مع مرونة كافية لتمكين أي شركة من تطبيقه.

كما يهدف المعيار إلى تحديد أسس عرض البيانات المالية ذات الأغراض العامة، مما يضمن إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية السابقة للشركة ومع البيانات المالية لشركات أخرى. ولتحقيق هذا الهدف، يحدد المعيار الاعتبارات الأساسية المتعلقة بعرض البيانات المالية، ويوفر إرشادات بشأن هيكلها، بالإضافة إلى تحديد الحد الأدنى من متطلبات المحتوى. كما يعرض المعيار نماذج للقوائم المالية¹.

يتضمن معيار المحاسبة الدولي (IAS1) عرض القوائم المالية بنوداً تشير بوضوح إلى الأهداف المشتركة بين معايير المحاسبة الدولية ومبادئ حوكمة الشركات، والتي تنص على أن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد وعرض القوائم المالية. كما يشجع المعيار إدارة الشركة على تقديم مراجعة مالية خارج نطاق القوائم المالية لتوضيح الملامح الرئيسية للأداء والمركز المالي للشركة، وهو ما تسعى إليه مبادئ حوكمة الشركات عبر تعزيز آليات الحوكمة مثل لجان المراجعة.

كما يشجع المعيار على تقديم معلومات إضافية إذا رأت الإدارة أن ذلك سيسهم في مساعدة المستخدمين على اتخاذ قرارات اقتصادية، وبالتالي دعم مبدأ حوكمة الشركات المتعلق بالإفصاح والشفافية. وينص المعيار على أنه إذا رأت الإدارة أن الالتزام بمتطلبات أحد المعايير قد يؤدي إلى تضليل المعلومات، فيجب مخالفة هذا المتطلب لضمان العرض الصادق والعادل، مع ضرورة الإفصاح عن ذلك. ويجب على الإدارة استخدام حكمها لتطوير سياسات محاسبية أكثر فائدة لمستخدمي القوائم المالية، مما يعكس بشكل دقيق أداء الشركة ومركزها المالي، وهو ما يندرج ضمن تحقيق مبدأ حوكمة الشركات المتعلق بحماية حقوق المساهمين.

¹ حسين القاضي، مأمون حمدان، معايير المحاسبة الدولية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2012، ص: 147.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

وفيما يخص حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة والمعاملة العادلة، ينص معيار المحاسبة الدولي (IAS1) في الفقرة 74 على ضرورة إفصاح الشركات عن عدد الأسهم المصرح بها، والقيمة الاسمية للسهم، بالإضافة إلى الحقوق والأفضليات والقيود على توزيع الأرباح، وكذلك معلومات عن رأس المال وأرباح الأسهم الموزعة أو المقترحة بعد تاريخ الميزانية. كما يتطلب الإفصاح عن أرباح الأسهم المتراكمة غير المعترف بها والمعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات لهم، وهو ما يعكس المبادئ الثانية لحوكمة الشركات¹.

2.3. الإفصاح وفق معيار المحاسبة الدولي (IFRS4) "عقود التأمين" وحوكمة الشركات

يلعب معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4)، الخاص بعقود التأمين، دوراً محورياً في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز ممارسات الحوكمة داخل شركات التأمين. حيث يُلزم (IFRS4) الشركات بالإفصاح عن معلومات دقيقة وشاملة حول عقود التأمين، بما في ذلك تقدير المخاطر، والسياسات المحاسبية المستخدمة، والتأثير المالي للعقود على الأداء العام للشركة. هذا الإفصاح لا يُحسن فقط من مستوى الشفافية، ولكنه أيضاً يُمكن المستثمرين من تقييم الأداء المالي للشركة بشكل أكثر دقة، مما يقلل من عدم التماثل في المعلومات ويحد من القرارات الاستثمارية المبنيّة على بيانات غير واضحة أو مضللة. علاوة على ذلك، فإن تطبيق (IFRS4)، يُعزز من آليات الرقابة الداخلية والمساءلة داخل الشركات، حيث يفرض على الإدارة تقديم تقارير دقيقة ومفصلة حول الالتزامات التأمينية والمخاطر المرتبطة بها. وهذا يخلق بيئة عمل أكثر انضباطاً، حيث يكون لمجالس الإدارة ولجان التدقيق دور أكثر فاعلية في مراجعة الإفصاحات المالية والتأكد من التزام الشركة بالمعايير المحاسبية الدولية. كما يحد هذا المعيار من فرص التلاعب المالي، مما يعزز من مصداقية التقارير المالية ويقلل من مخاطر الفساد المالي والإداري. ومن منظور أوسع، فإن الامتثال لـ (IFRS4) يُساعد الشركات على تحسين قدرتها التنافسية في الأسواق المالية العالمية. فالشركات التي تلتزم بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي تتمتع بميزة تنافسية أمام المستثمرين والجهات التنظيمية، حيث يُنظر إليها على أنها أكثر استقراراً ومصداقية، كما أن التزامها بالشفافية يعزز من سهولة حصولها على التمويل والاستثمارات، مما يدعم استدامتها المالية على المدى الطويل. بالتالي، فإن معيار (IFRS4) لا يُعتبر مجرد إطار محاسبي لتقديم التقارير المالية بطريقة سليمة، بل هو أداة أساسية لتعزيز حوكمة الشركات، حيث يساهم في تحسين الشفافية، وضمان المساءلة، وتعزيز ثقة المستثمرين، مما يؤدي في النهاية إلى تقوية استقرار القطاع المالي ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

¹ زغوان سفيان، مرجع سبق ذكره، ص: 149.

3.3. الإفصاح وفق معيار المحاسبة الدولي (IFRS17) "عقود التأمين" وحوكمة الشركات

يُعتبر معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) من المعايير الأساسية التي تُسهم بشكل فعال في تعزيز حوكمة الشركات في قطاع التأمين، حيث يركز على تقديم إطار محاسبي موحد ودقيق لعقود التأمين من خلال فرض أساليب محاسبية موحدة ومحددة، ويساهم المعيار في تحسين الشفافية المالية والمساءلة في التقارير المالية للشركات، مما يُمكن المستثمرين، الجهات الرقابية، والمساهمين من الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة حول الوضع المالي والأداء التشغيلي لشركات التأمين، هذه الشفافية هي عنصر محوري في حوكمة الشركات لتوفير صورة واضحة لمستوى الأداء والمخاطر المالية، مما يعزز من قدرة الأطراف المعنية على اتخاذ قرارات استثمارية مبنية على بيانات سليمة.

كما يساهم معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) في تحسين الرقابة الداخلية للشركات من خلال فرض أساليب دقيقة لتقدير التزامات التأمين المستقبلية، والمخصصات المرتبطة بها. وضمان دقة التقارير المالية وجودة البيانات التي تُقدّم، هذه الدقة في التقديرات تساعد في تقليل المخاطر المحاسبية الناتجة عن الأخطاء أو التقديرات غير الدقيقة، مما يعزز من فعالية النظام الرقابي داخل الشركة ويُسهم في تقوية البنية التنظيمية للحوكمة. إضافة إلى ذلك يساهم المعيار في تحسين اتخاذ القرارات المالية داخل الشركات من خلال توفير معلومات أكثر تفصيلاً عن التوقعات المالية المستقبلية، وتحديد العوائد والمخاطر المحتملة المرتبطة بالعقود التأمينية، وهو ما يعزز قدرة مجالس الإدارة على تقييم استراتيجيات الأعمال بشكل أدق، كما يُمكن المعيار الشركات من إجراء تحليل شامل للمخاطر المرتبطة بعقود التأمين طويلة الأجل، مما يساعد في التنبؤ بتقلبات الإيرادات والتكاليف، وبالتالي تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد على المدى الطويل.

من جهة أخرى، يعزز معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) من مصداقية الشركات في الأسواق المالية الدولية من خلال ضمان امتثالها للمعايير المحاسبية العالمية. تطبيق هذا المعيار يساعد في توحيد أساليب التقارير المالية دولياً، مما يرفع من مستوى الثقة بين المستثمرين والهيئات التنظيمية ويساهم في جذب الاستثمارات. وفي هذا السياق، يُمكن الشركات من إظهار استدامتها المالية ومرونتها في مواجهة التقلبات الاقتصادية، وهو ما يساهم بدوره في تعزيز حوكمة الشركات على مستوى عالمي.

4.3. معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS7) "الأدوات المالية-الإفصاحات" وحوكمة الشركات

يتناول هذا المعيار الإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية للوحدة، حيث يُطلب من الشركات الإفصاح عن أي عقد يؤدي إلى إنشاء أصل مالي لها أو التزام مالي أو أداة حقوق ملكية لأطراف أخرى. يهدف المعيار

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

إلى تحسين فهم مستخدمي القوائم المالية حول طبيعة وأهمية المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية، ويساعد في توفير معلومات مفصلة تسهم في الشفافية.

يحدد المعيار متطلبات عرض الأدوات المالية ويحدد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، مثل تصنيف الأدوات المالية إلى أصول مالية، والتزامات مالية، وأدوات حقوق ملكية، كما يشمل ذلك تصنيف الفوائد والتوزيعات من الأرباح والخسائر المرتبطة بهذه الأدوات. يهدف المعيار إلى توفير الشفافية لمستخدمي البيانات المالية بخصوص المخاطر وكيفية إدارتها، مما يعزز من حماية حقوق المساهمين وهو جزء من مبادئ حوكمة الشركات.

تدعم هذه المتطلبات حق المساهمين في الحصول على معلومات حول الأدوات المالية التي تمثل ملكيتهم في الشركة، بالإضافة إلى إطلاعهم على تفاصيل مخاطر الشركة وطرق إدارتها. كما أن ملكية الأسهم تمنح المساهمين الحق في الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة، فضلاً عن التأثير في قراراتها.

ينص معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS7) على أهمية الإفصاح عن المخاطر التي تواجهها الشركة جراء التعامل بالأدوات المالية، وكذلك الإجراءات الاحترازية والإستراتيجيات التي تتبعها الإدارة لإدارة هذه المخاطر. يساهم ذلك في تعزيز فهم الأطراف ذات العلاقة، خاصة المساهمين الحاليين والمحتملين، لسياسات الشركة وأدائها، ويساعدهم في تقييم قدرتها على التعامل مع المخاطر المالية. من خلال تقديم معلومات دقيقة حول كيفية الاعتراف الأولي بالأدوات المالية وطريقة تقييمها اللاحق، يساهم المعيار في تعزيز الشفافية والإفصاح المطلوبين وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات.

إن الأدوات المالية، سواء كانت أصولاً مالية أو التزامات مالية، تشكل جزءاً أساسياً من الإفصاح المالي. يتطلب المعيار (IFRS7) الإفصاح عن تصنيفات الأدوات المالية، وطريقة تقييمها، وأي عمليات إلغاء، وكذلك المخاطر التي قد تنشأ من التعامل بها. ويُعد هذا جزءاً من الأهداف التي تسعى مبادئ حوكمة الشركات لتحقيقها.

القوائم المالية هي أهم مصدر للمعلومة المالية، حيث يتم عرضها سنوياً وهذا ما يجعلها تمتاز بالمصداقية والقابلية للفهم، من خلال الاستعانة بمجموعة من المعايير التي تسعى شركات التأمين للالتزام بها، من أجل ضمان وصول المعلومات اللازمة بالكمية والجودة المطلوبة لكافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة. ويعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أهم مبادئ حوكمة الشركات كونه يعتمد على معايير دولية يتم بموجبها اعتماد الشفافية ودقة المعلومات في الإفصاح على القوائم المالية، حيث تمد الأطراف المعنية بالمعلومات الأساسية عن الوضع المالي والأداء والتغيرات في الحالة المالية للشركة والتي تعتبر مفيدة لطائفة واسعة من المستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية وهي أساس الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات، ونلخص أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل فيما يلي:

- قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4) وأصبح واجب التنفيذ من يناير 2005، ونظراً لأوجه الانتقادات الشديدة التي وجهت للمعيار فقد تم اعتباره خطوة مؤقتة لحسين إصدار معيار محاسبي شامل لعقود التأمين.
- قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بصياغة وإصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) بغرض تحسين جودة التقارير المالية التي تصدرها شركات التأمين ومن هذا المنطلق فكان لزاماً عليه تطوير أسس الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح الواردة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4)
- يعد معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) خطوة هامة في مجال ضبط الممارسات المحاسبية النشاط التأمين وتحسين جودة التقارير المالية بها، ويرجع ذلك إلى أنه قد تم تخصيص المعيار لنشاط التأمين فقط وليس للكيان الاقتصادي، بحيث يقتصر تطبيق المعيار على جميع عقود التأمين التي يتضمنها نطاقه طوال مدة تلك العقود، بغض النظر عن طبيعة نشاط الجهة التي تصدر تلك العقود.
- تعتبر الحوكمة في شركات التأمين من المداخل الإدارية الحديثة المهمة لما تنطوي عليه من آليات ومبادئ التي تسند إليها والتي تقوم بالدرجة الأولى على الإفصاح والشفافية بين إدارة الشركة من جهة وجميع الأطراف ذات الصلة بنشاطها، بداية من طالي التأمين وحصولهم على أفضل تغطية، الاهتمام بدور الوسطاء، المحافظة على حقوق المساهمين والعاملين وتحقيق المعاملة العادلة بينهم، وحتى الالتزام بمتطلبات الإشراف والرقابة مع التأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة من خلال ضمانه الرقابة الفعالة على إدارة الشركة، ومما لا شك فيه أن الإفصاح والشفافية يرفعان من مصداقية القرارات المتخذة مما يرفع من فعاليتها من خلال توضيح الجدوى من القرار المتخذ ومدى تطابقه مع أهداف باقي أصحاب المصالح سواء داخلية أو خارجية.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- تهدف متطلبات الإفصاح وفق معايير الحاسبة الدولية والابلاغ المالي إلى توفير معلومات ملائمة بالتقارير المالية والإيضاحات المتممة لها، لتحسين مستوى شفافية وجودة ما عرضته من معلومات في صلب هذه التقارير وبالتالي تفعيل الحوكمة في شركات التأمين.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد

يعتبر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين من المفاهيم الحديثة التي نجحت في جذب قدر كبير من الاهتمام من طرف الكتاب والباحثين في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وما شهدته الاقتصاد الأمريكي من تداعيات الانهيارات المالية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العملاقة، وفي هذا الصدد تطرق العديد من الاقتصاديين إلى أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومدى تأثير الإفصاح وفق هذه المعايير على تفعيل الحوكمة في شركات.

يؤرخ الأدب المحاسبي لعدد كبير من الدراسات التي تناولت الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية والدراسات التي تناولت الحوكمة في شركات التأمين؛ ولكن سنقتصر في دراستنا هذه على عرض واستقراء الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية وتفعيل حوكمة الشركات، وذلك تماشياً مع طبيعة إشكالية الدراسة الحالية، وبغية الاستفادة منها والتوجيه والاسترشاد بما توصلت إليه من نتائج وتوصيات وتبعاً لذلك سيتضمن هذا الفصل عرضاً لمجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع كما يلي:

✓ المبحث الأول: الدراسات العربية

✓ المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية

✓ المبحث الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

المبحث الأول: الدراسات العربية

أولاً: الدراسات المحلية

1. دراسة صبايحي نوال (2011) بعنوان: "الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية IAS/ IFRS وأثره على جودة المعلومة"

تدور إشكالية هذه الدراسة حول مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية، تطرقت الباحثة إلى معايير المحاسبة الدولية والأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهورها وعرض متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية وأثرها على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية، والقاء الضوء على تجربة الجزائرية في محاولة تطبيق معايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال تبني النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية، ولتحقيق أهداف البحث السابقة الذكر، ومن أجل الوصول لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن تأثير الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية ومعالجة مشكلة البحث اعتمدت الباحثة على المنهج الاستنباطي والذي يعتمد على التفكير المنطقي الاستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المختلفة للإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية، وكيفية استنتاج معايير لتحقيق المفهوم الشامل لجودة، والمنهج الوصفي وذلك لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار فروض الدراسة، قامت الباحثة باستخدام أداة الاستبيان وتوزيعها على عينة من المهنيين في المحاسبة والأكاديميين من أعضاء الهيئة التدريسية وطلبة الدراسات العليا بالجامعات الجزائرية، حيث تم توزيع 160 استمارة والإبقاء على 120 استمارة من مجموع الاستمارات المستلمة لتمثل عينة الدراسة، وتم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فروض الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية له أثر إيجابي على جودة المعلومة المحاسبية لما يوفره من خصائص نوعية للمعلومة المحاسبية (الملاءمة والموثوقية) وما يتفرع عنهما من خصائص ثانوية، إضافة لتغليب الواقع الاقتصادي في معالجة كل الأحداث والإفصاح عنها، ولهذا فمعظم الدول بما فيها الجزائر قامت بتكييف معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية.
- الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية ومبدأ القيمة العادلة يساهم في تعزيز جودة وواقعية المعلومات المحاسبية والمالية، وزيادة قابليتها للتحقق، وبالتالي ثقة المستثمر فيها، حيث يسمح الإفصاح بتخفيض حالة عدم التأكد بين المستثمرين.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- ارتبط المخطط المحاسبي الوطني ارتباطا وثيقا بطبيعة الاقتصاد الموجه، فهو يعتني بالنواحي الجبائية، وأصبحت المعلومة التي ينتجها لا تتوافق مع احتياجات الأطراف المستفيدة منها، إضافة لضعف الإفصاح نتيجة إهمال المستثمرين بالدرجة الأولى.
- اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر يمثل مطلباً ضرورياً، فهي تعمل على خدمة المستثمرين بالدرجة الأولى، وتقدم نظرة اقتصادية عن الوضعية المالية الحقيقية للشركة وهو ما يسمح باتخاذ قرارات سليمة.
- تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر من خلال تبني النظام المحاسبي المالي المتوافق معها خاصة فيما يتعلق بالإطار المفاهيمي، المبادئ المحاسبية، قواعد التسجيل والتقييم والقوائم المالية وطرق إعدادها.
- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر يعد أهم خطوة قامت بها الدولة، حيث سيمكن هذا النظام من الإفصاح الكامل عن نتائج وضعية أنشطة الشركات ونشر معلومة مفهومة من قبل مستعملي القوائم المالية على المستوى الدولي، ما يسمح باتخاذ القرارات وإجراء المقارنات التي تساعد المستثمر في المفاضلة بين الاستثمارات واختيار البديل الأفضل، وعليه تجد الشركات نفسها مجبرة على العمل لكي تكون أحسن وتتحصل على ثقة المستثمر في بيئة اقتصادية تتميز بالانفتاح على المنافسة الأجنبية.
- يواجه تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر عدة معوقات على رأسها غياب سوق مالي يسمح بالتقييم المستمر للقيمة العادلة، إضافة لضعف تأهيل وتكوين ممارسي المهنة في مجال معايير المحاسبة الدولية وهي عناصر يجب توفرها لضمان نجاح تطبيق المعايير، إضافة إلى مشاكل أخرى تخص المعايير المحاسبية في حد ذاتها، من بينها الانتقادات الموجهة لجودة المعايير في ظل الأزمة المالية العالمية، وظروف إعداد هذه المعايير وسيطرة الدول الكبرى على لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ومراعاتها لمصالحها عند إعداد وإصدار المعايير، وهو ما يتطلب التفكير بجدية أكبر في كيفية التوافق والتقارب مع هذه المعايير بما يراعي الخصوصيات الوطنية.

وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها قدمت الباحثة التوصيات التالية:

- تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم والتقارير المالية يكسبها مصداقية وموثوقية أكبر ويسمح بمقارنة نشاط الدول التي تتبنى هذه المعايير لذلك وجب إلزام الشركات بإعداد قوائم مالية وفقاً للقواعد والأسس المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- إلزام الشركات على الإفصاح عن البيانات والمعلومات المحاسبية وأي معلومات إضافية تكون ضرورية لتحقيق الاطمئنان للمساهمين على أموالهم وكيفية إدارتها داخل الشركات والتقليل من المخاطر التي يتعرضون لها نتيجة سوء التسيير.

- حتى تكون المعلومات أكثر ملاءمة لترشيد القرارات يجب أن تنشر بطريقة دورية ومنظمة، حيث يعتبر التقرير الشهري الأكثر أهمية يليه التقرير الربع سنوي ثم التقرير النصف سنوي ثم السنوي. لابد من العمل على زيادة الثقافة المحاسبية أكثر من أجل فهم القوائم المالية الصادرة عن مختلف الشركات من طرف المستثمرين وصناع القرار.

2. دراسة دغوم هشام (2015) بعنوان: "أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS في دعم

وارساء مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر-دراسة ميدانية استقصائية"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في إرساء مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد أهم مبادئ الحوكمة، قام الباحث باستخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث، وتم توزيع الاستبيان على عينة بلغت 108 فرد من الأساتذة الجامعيين الممارسين لمهنة المحاسبة (ب خبراء محاسبة ومحافظي الحسابات) في الجزائر العاصمة، بومرداس، البليدة، وتيبازة ومعالجتها احصائيا وتحليلها وفيما يلي اهم النتائج التي تم استخلاصها من هذا البحث والتوصيات المقترحة من الباحث:

- تعد المعايير المحاسبية الدولية بمثابة ركيزة أساسية لتفعيل أهم مبدأ من مبادئ الحوكمة، حيث تعتبر الحوكمة الآلية التي تحت الشركة على الالتزام بالقواعد الصحيحة للمحاسبة والقيام بالمراجعة الدورية المستقلة بما يخدم الشركة.

- تطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS يسمح بإنتاج معلومة ذات جودة عالية، تحقق الصدق والوضوح، وسهولة الفهم والقابلية للمقارنة، ما يزيد الثقة بين أصحاب المصالح، من خلال منع الغش وتزيف المعلومات.

- الدور الذي تلعبه معايير المحاسبة الدولية في دعم حوكمة الشركات في إرساء الإفصاح والشفافية، يظهر من خلال حرص المعايير على:

✓ تحقيق القياس السليم والافصاح الدقيق والكافي وفي الوقت المناسب عن جميع المعلومات المتعلقة

بتأسيس الشركة، وعن ووضعيته المالية والملكية وأسلوب ممارسة الإدارة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- ✓ شمول القوائم المالية للشركة على كافة المعلومات الضرورية لإعطاء مستخدميها صورة واضحة وصحيحة عن نشاط الشركة، بما يسمح لهم باتخاذ القرارات الصحيحة وفي الوقت المناسب.
- ✓ تقديم معلومات تتمتع بالصدق والشفافية لمستخدمي المعلومة المحاسبية، وذلك من خلال حرص المعايير المحاسبية الدولية أن تعكس الواقع الجوهري للشركة.
- اتفق أغلب أفراد عينة الدراسة على أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يدعم حوكمة الشركات في إرساء الإفصاح والشفافية.
- الأفراد الذين تزيد خبرتهم عن 20 سنة والذين تتراوح خبرتهم بين 11 و20 سنة، تتسم اجاباتهم بالموافقة والموافقة بشدة، وهذا راجع إلى نظرهم الواسعة فيما يتعلق بالدور الذي تلعبه المعلومة المحاسبية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية بشكل إيجابي في المتغيرات ذات الصلة بها.

التوصيات المقدمة:

- توفير الهياكل الكفيلة بتطبيق القيمة العادلة لتقييم العناصر الواجب الإفصاح عنها وفق فلسفة معايير المحاسبة الدولية.
- تهيئة البيئة المالية والقانونية والجبائية وفق ما يتماشى مع الظروف التي وضعت في ظلها معايير المحاسبة الدولية.
- تأهيل وتدريب العنصر البشري لإعداد القوائم والتقارير المالية وفق معايير المحاسبة الدولية على أكمل وجه.

3. دراسة بوعيشاوي يوسف ومزيود إبراهيم (2018) بعنوان "مدى امتثال النظام المحاسبي لشركات

التأمين الجزائرية الى معايير الإبلاغ المالي الدولي-دراسة استطلاعية لشركات التأمين الجزائرية"

تدور إشكالية هذه الدراسة حول مدى توافق النظام المالي المحاسبي في شركات التأمين الجزائرية مع معايير المحاسبة الدولية، والوقوف على معوقات تبني هذه المعايير، تطرق الباحثان في هذه الدراسة إلى مختلف المعايير التي تتأثر بها شركات التأمين، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم اعداد استبانة وتوزيعها على عينة من المحاسبين ومدراء المالية والمحاسبة والأساتذة الجامعيين الباحثين في هذا المجال حيث بلغت العينة 130 فردا، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- يستجيب النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين لطبيعة وخصائص شركات التأمين؛
- يعتمد النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين الجزائرية على فرضيتي الاستحقاق والاستمرارية، ويقوم على المبادئ المحاسبية والتي من بينها تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني؛
- يتوافق النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين الجزائرية من حيث المبادئ والفروض المحاسبية والمفاهيم الأساسية وطريقة عرض القوائم المالية؛
- لا يتوافق النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين الجزائرية مع معيار الإبلاغ المالي (IFRS9) في تصنيف الأدوات المالية بالقيمة العادلة في ظل غياب سوق نشط؛
- لا يستجيب النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين الجزائرية لجميع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4) "عقود التأمين"، في ظل غياب مقومات تبني هذا المعيار؛
- يمكن تقييم عمليات إعادة التأمين في شركات التأمين الجزائرية بشكل سليم وفقا معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4) من خلال تخفيض قيمة العمليات المعاد تأمينها وتسجيل الانخفاض في الميزانية؛
- يمكن لشركات التأمين الجزائرية الإفصاح عن المشتقات المدجة في عقود التأمين وفقا لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4) من خلال فلسفة فصل المكونات المتعلقة بعقد التأمين ما لم تكن لها صلة بالتغطية التأمينية؛
- عدم إمكانية قياس المؤونات التقنية في شركات التأمين الجزائرية بنموذج التقييم الشفاف المبني على أساس (أفضل تقييم، هامش المخاطرة والهامش المتبقي) وفقا لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4)؛
- يمكن عرض الأدوات المالية كحقوق ملكية أو مطلوبات وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS32) الأدوات المالية "العرض".

4. دراسة طبائية سليمة (2019) بعنوان: "دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير

الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتأمين"

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على قدرة شركات التأمين الجزائرية على الالتزام بالإطار النظري لمعايير الإبلاغ المالي الدولي، ودور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفقا لهذه المعايير، ولتحقيق هدف الدراسة واختبار فرضياتها اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في جميع الجوانب النظرية والتطبيقية، إلى جانب المنهج الإحصائي المستخدم في الجانب الميداني من خلال مسح آراء عينة بلغت 400 فرد من مدراء ومحاسبي شركات

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

التأمين، إشارات المجلس الوطني للمحاسبة والمجلس الوطني للتأمينات، وتحليلها احصائيا، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- شركات التأمين قادرة على الالتزام بنود الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية المنصوص عليه في معايير الإبلاغ المالي الدولية، لا سيما من جانب توفر معلومات مالية ذات فائدة لمتخذي القرارات وعرض القوائم المالية بطريقة صحيحة وعادلة عند تبنيها لمعايير الإبلاغ المالي الدولية؛
- شركات التأمين قادرة على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، إلا فيما يتعلق بالمخاطر التأمينية وما يحيط بها وكذلك الأدوات المالية والتدفقات النقدية والتمويلية والتشغيلية، وذلك لصعوبة تحليل الأدوات المالية وتأثرها بمخاطر التأمين وأثر ذلك في التدفقات النقدية المستقبلية؛
- عدم إمكانية شركات التأمين على قياس جميع الأدوات المالية بالقيمة العادلة ومعالجة فروق إعادة التقييم وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS39)؛
- ضعف قدرة البنية المالية لشركات التأمين فيما يتعلق بتبني معايير الإبلاغ المالية الدولية، يتعلق الأمر بالمخاطر التأمين وما يحيط بها نتيجة اعتماد النظام المحاسبي الوطني سابقا والصعوبات المتعلقة بتبني معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4) والذي غالبية مضامينه تتعلق بالمخاطر، إضافة إلى مشكلة بساطة وعدم تعقيد أنشطة التأمين في الجزائر والصعوبات التي ترافق عملية الانتقال من النظام المحاسبي الوطني إلى النظام المالي المستشف من المعايير المحاسبية الدولية؛
- هناك مشكلة تتعلق بإعداد قائمة التدفقات النقدية ولا ترتبط المشكلة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS7) تحديدا، وإنما ترتبط بجوانب عدم التأكد ومخاطر التأمين وأثرها في التدفقات النقدية والتشغيلية والتمويلية، غير أن زيادة استيعاب المحاسبين والمدققين وفهمهم معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4) والمعايير الأخرى ذات العلاقة بنشاط التأمين سيساهم بشكل أساسي في تجاوز هذه المشكلة؛
- اتفاق عينة الدراسة حول مساهمة تبني معايير الإبلاغ المالي في تمكين شركات التأمين من ترشيد قراراتها، إلا فيما يتعلق بإدارة محافظ الاستثمار وحقوق الملكية ويرجع السبب إلى التعقيد الذي يرتبط بإدارة الحقوق والالتزامات، حيث تجد الشركات صعوبة في إدارة المخاطر والاحتياطات المرتبطة بها والتي تؤثر في حساب صافي الدخل، فضلا عن أثر التخصيصات المعتمدة لمواجهة التعويضات وأثرها على حقوق الملكية؛
- هناك مجموعة من المعوقات والعراقيل التي تحول دون قدرة شركات التأمين على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، أهمها غياب سوق مالي حقيقي بالجزائر؛ اختلاف البنية الاقتصادية الجزائرية عن بنية الدول

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

المطبقة لمعايير الإبلاغ المالي؛ غياب المنافسة في القطاع، وعدم وجود آلية اقتصادية ناجعة لاستقطاب رأس المال الخاص.

- من خلال نتائج البحث النظرية والميدانية قدمت الباحثة جملة من الاقتراحات والتوصيات الهادفة إلى التأقلم مع ما تفرضه البيئة المحاسبية الدولية، من أهم التوصيات ما يلي:
- اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4) والتفسيرات والمعايير ذات العلاقة بنشاط التأمين لتحقيق الاستفادة القصوى في مجال اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- تأسيس مجلس للمعايير المحاسبية في الجزائر لتولي مراجعة النظام المحاسبي المالي وإجراء التعديلات اللازمة على المعايير الدولية كي تتوافق مع متطلبات البيئة الجزائرية؛
- زيادة الإفصاح المحاسبي من طرف شركات التأمين الجزائرية لتحقيق الاستفادة القصوى من مخرجات النظام المحاسبي المعتمد.

5. دراسة جواوي سميرة، بن عمارة نوال (2019) بعنوان "مدى التزام شركات التأمين بتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية لإرساء مبادئ الحوكمة بالتطبيق على عينة من شركات التأمين الجزائرية".

تهدف الدراسة إلى تبيان أثر تطبيق قواعد الإفصاح والشفافية كأحد الركائز الأساسية للحكومة في شركات التأمين، ولتحقيق هدف الدراسة تم توزيع استبيانات على عدد من شركات التأمين العاملة في سوق التأمين الجزائري، ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

- تعمل شركات التأمين على تحديد وتنظيم المسؤوليات ضمن هيكلها التنظيمي؛
- يعتبر الإفصاح عن نظام التعويضات والمكافآت من الأمور ذات الأهمية البالغة بالنسبة لشركات التأمين؛
- يعمل كل من الإفصاح والشفافية على تعزيز أداء شركات التأمين؛
- القصور في تطبيق مبادئ الحوكمة خاصة ما يتعلق بمبدأ الإفصاح والشفافية من قبل شركات التأمين العاملة في السوق الجزائري، خاصة ما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات والتقارير المالية وغياب عنصر الشفافية بها،
- بالرغم من وجود بؤادر إرساء قواعد الحوكمة في الشركات في إطار تقسيم الصلاحيات والمسؤوليات، وتوفر الكفاءة المهنية لدى العاملين بشركات التأمين الجزائرية إلا أنه لا توجد قوانين وتشريعات تضبط المسؤوليات وتحدد المصالح.
- الشركات لا تقوم بالإفصاح المالي والمحاسبي بشفافية وفي الوقت المناسب.

6. دراسة شوقي طارق (2020) بعنوان "تأثير معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS على حوكمة

الشركات-دراسة حالة بنك باريس BNP PARIBAS الفرنسي"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأثر الذي أحدثته تطبيق العديد من دول العالم لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS والذي أدى إلى الحصول على معلومات محاسبية أكثر ملاءمة وموثوقية وبالتالي فإن استخدامها في اتخاذ القرارات التسييرية من طرف الشركات الاقتصادية يؤدي إلى الرفع من أدائها وتحسين حوكمة هذه الشركة وتحقيق الأهداف المراد الوصول إليها بفعالية بجودة أكبر، ولتحقيق هدف الدراسة تم دراسة حالة بنك باريس الفرنسي لمعرفة مدى تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية خاصة الجديدة أو المعدلة على الإفصاح و الحوكمة لهذا البنك باعتبار القطاع المصرفي من أكثر القطاعات تأثرا بتطبيق المعايير ويتطلب ممارسات أكثر صرامة وتعقيدا للتحكم في أنشطته وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- استمرت المعايير المحاسبية IAS/IFRS في التطور منذ صدورهما وهي تمثل أفضل الارشادات التي توجه الممارسات المحاسبية.
- تنتج المعايير المحاسبية معلومات وبيانات محاسبية عالية الجودة من خلال السعي الدائم لتحسين درجة موثوقيتها.
- مسارعة الدول إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية بهدف تحسين أنظمتها المحاسبية وتوافقها مع ممارسات دول العالم.
- استخدام بيانات ومعلومات عالية الجودة سيؤدي حتما إلى اتخاذ القرارات الصحيحة أو على الأقل تجنب بعض المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة.
- إن حوكمة الشركات تكون ذات فعالية أكبر طالما اعتمدت على معطيات صحيحة ودقيقة وشاملة
- تلبية حاجيات مختلف مستخدمي المعلومات والقوائم المالية بصفة عادلة وهو ما تهدف إليه معايير المحاسبة الدولية سوف يحافظ على مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة وهو أحد أهم أهداف حوكمة الشركات.
- يستخدم بنك باريس الفرنسي تقنيات متطورة في حوكمته من خلال مجلس إدارته ومختلف اللجان المكونة بهدف مواجهة مختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك وذلك باستخدام المعلومات والبيانات المالية التي تصدرها المحاسبة، وباعتبار البنك يطبق معايير المحاسبة الدولية فإنه يتابع ويطبق كل ما هو جديد في

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

هذه المعايير ويحترم ما جاء فيها من إرشادات تهدف دائما إلى تحسين تلك المخرجات وبالتالي رقابة جيدة وتحوط أحسن ضد المخاطر وهي أحد أهداف الحوكمة.

7. دراسة مصطفى ميلودي، مقدم عبيرات (2020) بعنوان "تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS 7 في بيئة

التأمين -دراسة حالة شركة الشرق العربي للتأمين"

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان متطلبات الإفصاح للأدوات المالية التي أقرتها المرجعية المحاسبية الدولية من خلال استظهار معيار الإبلاغ المالي (IFRS7)، واستعراض أهم المقومات التي يبنى عليها الإفصاح عن الأدوات المالية ومحاولة الاستدلال على ذلك ميدانيا من خلال دراسة حالة لشركة الشرق العربي للتأمين، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تطبيق معيار الإبلاغ المالي (IFRS7) يمكن المستثمرين والمستخدمين الآخرين من الحصول على معلومات تتسم بالمصداقية والموثوقية.
- إذا كان تطبيق معيار الإبلاغ المالي (IFRS7) مهم في الشركات التجارية والخدماتية فإنّ تطبيقه في شركات التأمين أكثر أهمية خاصة في ظل بيئة المخاطر التي تعمل بها هذه الشركات خاصة أنه يقدم صورة واضحة عن طبيعة وحجم المخاطر التي تعترضها نتيجة الاستثمار في الأدوات المالية.
- تستجيب شركة الشرق العربي للتأمين لمقتضيات الإفصاح التي أقرها معيار الإبلاغ المالي (IFRS7)، إذ تعتبر الشركة أن الرفع من مستوى الإفصاح المحاسبي من أهدافها وذلك من خلال تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية؛
- ساهم تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS7) في شركة الشرق العربي للتأمين في تقديم صورة واضحة لمستعملي التقارير المالية عن نوع وحجم المخاطر التي تعترض الشركة ؛
- تناول النظام المحاسبي المالي في الجزائر إجراءات القياس والمعالجة المحاسبية للأدوات المالية لكنّه لم يعط مسألة الإفصاح عن هذه الأدوات الحيز الذي خصصه معيار الإبلاغ المالي (IFRS7)؛
- يرتبط الإفصاح المحاسبي للأدوات المالية وفق ما جاء في معيار الإبلاغ المالي (IFRS7) بتطبيق مفهوم القيمة العادلة، غير أنّ تطبيق هذا المفهوم في الجزائر يتسم بالصعوبة بسبب غياب سوق مالي كفء قادر على توفير معلومات موثوقة؛

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- حتى يتمشى النظام المحاسبي المالي مع المستجدات في البيئة المحاسبية الدولية فإنه يتعين على الهيئات القائمة على مهنة المحاسبة في الجزائر تطوير نصوص النظام المحاسبي المالي وفقا للتغيرات التي تعرفها معايير المحاسبة الدولية وخصوصا فيما يتعلق بالأدوات المحاسبية والإفصاح عنها.

8. دراسة محمد السعيد سعيداني وميلودي مصطفى (2021) بعنوان "أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي (IFRS7) "الأدوات المالية: الإفصاحات" في إدارة مخاطر شركات التأمين-دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية"

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإفصاح عن المخاطر بموجب معيار للإبلاغ المالي الدولي (IFRS7) على سياسة شركات التأمين في إدارة هذه المخاطر، قام الباحثان بإلقاء الضوء على أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالمخاطر، والتطرق لمتطلبات الإفصاح عن المخاطر وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS7)، وتبيان أهمية تطبيق هذه المتطلبات على إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي في الاطار النظري للدراسة، والمنهج التحليلي فيما يتعلق بتحليل نتائج الدراسة الميدانية، حيث تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة من المحاسبين في شركات التأمين في الجزائر وتوصلت الدراسة على النتائج التالية:

- تواجه شركات التأمين مجموعة من المخاطر منها ما يرتبط أساسا بطبيعة النشاط التأميني كمخاطر التعويضات، مخاطر الاكتتاب، مخاطر السيولة ومخاطر استثمار الفوائض المالية، غير أن هناك مخاطر أخرى تواجه شركات التأمين باعتبارها مؤسسة مالية كمخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة،
- تبني معيار الإبلاغ المالي (IFRS7) يساهم في تعزيز الإفصاح المحاسبي لشركات التأمين وذلك من خلال توفير معلومات مالية، شفافة وعلى مستوى عال من الموثوقية ولها الأثر الكبير في الرفع من كفاءة السوق المالي، كما تساعد المستثمرين، المقرضين، وغيرهم من المستخدمين على تقييم المركز المالي ونتائج أعمال الشركة
- إن الإفصاح الوصفي عن المخاطر يعتبر أحد متطلبات المعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS7)، غير أن تضمين هذه المخاطر في التقارير المالية لا يعتبر كافيا حسب هذا المعيار ما لم يتم الإفصاح عن مواطن تركيز هذه المخاطر وحساسية بنود القوائم المالية لأي تغير في هذه المخاطر؛
- آراء أفراد عينة الدراسة تدعم متطلبات الإفصاح التي جاء بها المعيار (IFRS7) فيما يخص الإفصاح عن المخاطر؛

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- الإفصاح عن المخاطر وفق متطلبات المعيار (IFRS7) له أثر في رسم سياسة إدارة المخاطر في شركات التأمين.

ومن خلال النتائج السابقة قدم الباحثان التوصيات التالية:

- يتعين على شركات التأمين في الجزائر ضرورة الإفصاح عن مخاطر التأمين والمخاطر المالية التي تواجه الشركة والذي سيزيد من المحتوى المعلوماتي لتقاريرها المالية ويسمح بتقييم درجة المخاطرة التي تمارس فيها شركة التأمين نشاطها؛
- من الضروري قيام شركات التأمين بتحليل هذه المخاطر من خلال تحديد تركيزها وقياس درجة حساسية بنود القوائم المالية للتغير فيها؛
- إن رسم سياسة فعالة لإدارة المخاطر في الشركة سيعتمد بدرجة عالية على الالتزام بما جاء في نص المعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS7)

ثانيا: الدراسات العربية

1. دراسة أشرف أحمد محمد غالي ومحمد محمد سليمان الفار (2018) بعنوان: "تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- دليل ميداني من البيئة المصرية"

استهدفت الدراسة تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) "عقود التأمين" على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية لشركات التأمين، حيث ركزت الدراسة على أربعة خصائص رئيسية تعكس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وهي: الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بعرض وتقييم للدراسات السابقة المرتبطة بمجال البحث، فضلا عن البحث في الأسباب التي دعت إلى إصدار معيار عقود التأمين (IFRS17)، أهدافه، ونطاقه، ومتطلبات تطبيقه المتعلقة بفصل مكونات عقد التأمين، و التجميع، والاعتراف، و القياس، والعرض، والإفصاح المحاسبي عن عقود التأمين، وآثارها المتوقعة على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية لشركات التأمين، اعتمد الباحثان على المنهج المعاصر القائم على المزج بين المنهج الاستقرائي، والاستنباطي لاختبار فروض البحث، حيث تم إجراء دراسة ميدانية استقصائية لاختبار صحة الفرضيات، شملت عينة الدراسة معدي القوائم المالية بشركات التأمين، أعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة ، مستخدمي التقارير المالية لشركات التأمين، قد توصل الباحثان للنتائج التالية:

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- أشارت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك اتفاق بين آراء عينة الدراسة بشأن أهمية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS17)، وما اشتمل عليه من متطلبات فصل مكونات عقد التأمين، التجميع، الاعتراف، القياس، والعرض، والافصاح عن عقود التأمين في بيئة الأعمال المصرية.
 - وجود علاقة تأثيرية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS17) على درجة ملائمة المعلومات المحاسبية.
 - وجود علاقة تأثيرية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS17) على درجة موثوقية المعلومات المحاسبية.
 - وجود علاقة تأثيرية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS17) على درجة قابلية المعلومات المحاسبية للفهم.
 - وجود علاقة تأثيرية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS17) على درجة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.
- وانطلاقاً من النتائج المتوصل إليها قدم الباحثان التوصيات التالية:
- توجيه الفكر المحاسبي لمزيد من الدراسات حول المعايير المرتبطة بالمحاسبة عن عقود التأمين، وآثارها المختلفة على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
 - تطوير معايير المحاسبة المصرية المتعلقة بالمحاسبة عن عقود التأمين، بما يتفق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)، دون الاعتماد على مجرد ترجمتها، مع ادخال التعديلات المناسبة لمواكبة متغيرات البيئة المصرية.

2. دراسة سامح محمد أمين النجار (2019) بعنوان: "دراسة تحليلية لأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي

IFRS17 على تطوير القياس والافصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين

المصرية -دراسة اختبارية"

استهدفت الدراسة إجراء دراسة تحليلية لأثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) على تطوير الاعتراف والقياس وتحسين مستوى العرض والافصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين المصرية، تناول الباحث في الدراسة دوافع ومبررات وأهداف صياغة وإصدار المعيار، ولتحقيق أهداف البحث قام الباحث بتصميم وصياغة قائمة استقصاء وتوزيعها على عينة من المتخصصين في مجال الدراسة، وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فروض الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- نظرا لكثرة الانتقادات الموجهة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4) تم اعتباره خطوة مؤقتة لحين صياغة وإصدار معيار جديد شامل لجميع عقود التأمين
- قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بصياغة وإصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) بهدف تحسين جودة التقارير المالية التي تصدرها شركات التأمين وتدار النقائص الموجودة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17)
- يعد معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) خطوة هامة في مجال ضبط الممارسات المحاسبية لنشاط التأمين وتحسين جودة التقارير المالية بها، حيث خصص المعيار لنشاط التأمين فقط وليس لباقي القطاعات الاقتصادية، أي أن المعيار يطبق على جميع أنواع عقود التأمين التي يتضمنها نطاقه بغض النظر عن طبيعة نشاط الجهة التي المصدرة لتلك العقود.
- تمثل مخاطر التأمين جوهر عقد التأمين، فإذا كان العقد يحول لشركة التأمين فقط مخاطر مالية دون مخاطر التأمين فإنه بذلك لا يعد عقد تأمين.
- يتم تقييم مدى أهمية مخاطر التأمين طبقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) على أساس القيمة الحالية باستخدام معدلات الخصم الأمر الذي لم يكن موجوداً بمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4)
- يتطلب تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) فصل مكونات العقد إلى ثلاثة مكونات غير تأمينية وفقاً لخصائصها وبشروط، ومعالجتها محاسبياً بشكل منفصل، الأمر الذي يساهم في تحسين جودة التقارير المالية وتوفير معلومات أكثر ملاءمة لمستخدمي هذه التقارير.
- يتطلب تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) تجميع العقود ذات المخاطر المماثلة في محفظة محددة، ثم يتم تقسيم هذه المحفظة إلى مجموعات، إضافة إلى أن المعيار يمنع إجراء أية مقاصة بين مجموعات عقود التأمين، بهدف تحسين جودة التقارير المالية وجعل المعلومات الواردة بها أكثر ملاءمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسعير العقود وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وإدارة المخاطر.
- يركز معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) على أسس محددة للاعتراف بعقود التأمين (المصدرة من قبل الشركة، عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، عقود التأمين التي تحتوي ميزات المشاركة الاختيارية، عقود التأمين المستحوذ عليها عند تجميع الأعمال)، ويساهم في تحسين جودة التقارير المالية.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- يعتمد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) على التقديرات المبنية على ظروف السوق الحالية، مما يؤثر على تحسين جودة التقارير المالية وجعل المعلومات الواردة بها أكثر ملاءمة وتعكس الوضع الحالي للشركة.
- يساهم تعديل المخاطر -للمخاطر غير المالية طبقاً لمتطلبات القياس وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) في تحسين جودة التقرير المالية، حيث أن القياس الصريح للمخاطر غير المالية يسمح بتمييز الالتزامات المولدة للمخاطر عن الالتزامات الخالية من المخاطر وبالتالي رؤية أوضح العقود التأمين.
- تسمح المعالجة لعقود التأمين المصدرة بشكل منفصل عن عقود عن عقود إعادة التأمين المحتفظ بها معلومات أكثر شفافية وعدالة عن حقوق والتزامات الشركة والدخل والمصروفات مما يساهم في تحسين جودة التقارير المالية.
- يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) عرض مجموع أصول والتزامات عقود التأمين المصدرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل في قائمة المركز المالي، لتعزيز شفافية المعلومات الواردة بالتقارير المالية.
- تهدف متطلبات الإفصاح وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) إلى توفير معلومات ملائمة بالتقارير المالية والإيضاحات المتممة لها، لتحسين شفافية وجودة المعلومات الواردة في هذه التقارير مما يسمح لمستخدميها بتقييم أثر العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار على المركز المالي والتدفقات النقدية للشركة.
- طبقاً لمتطلبات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) فإن فصل تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية إلى تدفقات داخلية وتدفقات خارجة، يوفر معلومات عن حجم المبيعات ضمن إيرادات التأمين الواردة في قائمة الأداء المالي.
- توجد علاقة تأثير قوية بين تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) وتطوير أسس الاعتراف والقياس وتحسين العرض والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين.
- توجد علاقة تأثير قوية بين تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين.

3. دراسة خليفة إبراهيم ميلاد (2020) بعنوان: "أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تحسين جودة

الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال المعاصرة (دراسة تطبيقية)"

حاولت هذه الدراسة إيضاح واقع العمل المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتحسين الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال المعاصرة، حيث تمثلت مشكلة البحث في عدم الاهتمام بالإفصاح المحاسبي وتطبيق معايير المحاسبة الدولية عموماً في ليبيا كواحدة من المتطلبات الأساسية لتحسين الإفصاح ومواجهة التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال المعاصرة، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الاستنباطي عند اختيار مشكلة البحث وصياغة فروض الدراسة، بالإضافة لاستخدام العديد من مناهج البحث العلمي والتي منها المنهج التاريخي، إضافة إلى التحليل الإحصائي الذي تم الاعتماد عليه في الدراسة الميدانية، حيث تمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من المحاسبين والمراجعين القانونيين الممارسين للعمل المحاسبي بالإضافة إلى الأكاديميين، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى نتائج حقيقية في القوائم المالية.
- عدم الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية ينتج عنه نتائج مضللة، وأن الإفصاح عنها يساعد في التعرف على الموقف المالي الحقيقي للشركة ومن ثم اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.
- وجود معايير محاسبية دقيقة يجعلها أكثر مصداقية في الإفصاح المحاسبي.
- تطبيق معايير المحاسبة الدولية المستخدمة في المحاسبة يساعد في تحقيق الأهداف والبرامج والخطط.
- أثبتت الدراسة أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية المستخدمة في المحاسبة يساعد في تحقيق الأهداف والبرامج والخطط.
- غياب معايير المحاسبة ناتج عن قلة جودة خبراء المحاسبة والمراجعة.
- الالتزام بالمعايير الدولية في المحاسبة يؤدي إلى نتائج حقيقية في الإفصاح المحاسبي.
- كما أوضحت الدراسة أن إتباع الإجراءات والقوانين السليمة يؤدي إلى نتائج حقيقية في الإفصاح المحاسبي.

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها فإن الباحث يوصي بالآتي:

- على المتخصصين من أكاديميين ومحاسبين ومراجعين القيام بوضع معايير معترف بها تلقي القبول العام وتكون خاصة بالإفصاح المحاسبي.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- ينبغي أن يتم تطبيق المعايير بواسطة فريق من الخبراء؛ لتحديد مدى التزام الشركات بالقوانين واللوائح والتشريعات، وتحديد كفاءة وفاعلية أداء الأنشطة المحاسبية المختلفة.
- الاهتمام بوضع نموذج مقترح لتفعيل دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين الإفصاح المحاسبي.
- تعيين وتدريب أو إعادة تأهيل الكوادر الفنية ممن يمتحنون مهنة المحاسبة والمراجعة أو الاستعانة بخبراء دوليين عن طريق التعاقد لتقديم المساعدة بخصوص الجوانب الفنية المتخصصة في المحاسبة وتطبيق معاييرها.
- الاهتمام بعقد المؤتمرات والندوات لتبادل وجهات النظر والتركيز على الموضوعات والمستجدات التي يمكن أن تسهم في تفعيل دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إيجاد مجتمع أفضل من خلال الإسهام في تحسين ودعم الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال المعاصرة.

4. دراسة ياسر صاحب مالك الزبيدي وبشرى نجم عبد الله المشهداني (2020) بعنوان: "تأثير قياس عقود التأمين على وفق (IFRS17) في الملاء المالية لشركات التأمين في العراق"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان نماذج القياس وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) وتأثير تطبيق هذه النماذج على قيمة أصول والتزامات عقود التأمين ومن ثم بيان هذه التأثيرات في هامش الملاء المالية لشركات التأمين العراقية، مما يساعد هذه الشركات على الاستجابة المبكرة الاستباقية لهذه التأثيرات والتكيف معها ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم استعراض الاتجاهات البحثية حول معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17)، والملاءة المالية لشركات التأمين من خلال مقارنة الاتحاد الأوروبي والبيئة العراقية، ومناقشة تأثير نماذج القياس في الملاء المالية من خلال استمارة استبانة صممت لهذا الغرض، تم توزيعها وتحليلها احصائياً، وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها:

- نماذج القياس التي جاء بها معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) تعد نماذج مبتكرة وتحتاج توافر عدة متطلبات يفترض بشركات التأمين توفيرها من أجل تشغيل هذه النماذج واستخدامها في عملية قياس عقود التأمين.
- تؤثر نماذج القياس وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) في التزامات وأصول شركة التأمين، وتوقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات الناتجة عن إصدار وثائق التأمين، مما يؤدي في النهاية إلى تأثر حقوق الملكية بهذه النماذج.
- هناك اختلافات بين القياس والإبلاغ وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) والإبلاغ وفق Solvency II، حيث يركز الإبلاغ وفق Solvency II على موارد رأس المال لشركات التأمين

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

بدلاً من أدائها المالي، وبالتالي فإن الميزانية العمومية وفقاً لـ Solvency II تعكس التقييم "الاقتصادي" لجميع الأصول والالتزامات في تاريخ الميزانية، أما معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) فيركز على الإبلاغ عن الوضع المالي في تاريخ الميزانية والأداء المالي أيضاً.

- قياس عقود التأمين على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) سيؤثر بشكل كبير على التقديرات المحاسبية التي يعتمد عليها هامش الملاء المالية في شركات التأمين، ويؤدي إلى زيادة مستوى الالتزامات التي تظهر في القوائم المالية على حساب الاحتياطيات الفنية التي تدرج ضمن حقوق الملكية.

- توجد علاقة تأثير بين نماذج قياس عقود التأمين وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) والملاء المالية لشركات التأمين، ينتج هذا التأثير من تأثير الالتزامات والأصول والاحتياطيات الفنية وحقوق الملكية لشركة التأمين بنماذج القياس المستحدثة في هذا المعيار.

وفي الأخير قدم الباحثان جملة من التوصيات أهمها:

ضرورة تصميم برامج محاكاة لدى الجهات المنظمة والمشرفة على أعمال التأمين والمحللين الماليين بما لتفسير الفروق والاختلافات في الملاء المالية الناتجة عن العمليات الفنية لشركات التأمين وتمييزها عن تلك الناتجة عن تغيير نماذج القياس بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17).

5. دراسة زينب عباس حمدي (2020) بعنوان: "دور المعيار الدولي (IFRS17) في المحاسبة عن شركات

التأمين-دراسة تطبيقية في شركة التأمين الوطنية"

استهدفت الدراسة بيان دور معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) "عقود التأمين" في إعداد التقارير المالية لشركات التأمين المحلية وتحديد كيفية المحاسبة عن عقود التأمين في كشف الدخل وقائمة المركز المالي، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بعرض وتقييم الدراسات السابقة المرتبطة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17)، وعرض النتائج التي توصلت لها هذه الدراسات، كما قامت الباحثة بعرض المعالجات المحاسبية المتبعة في شركات التأمين المحلية وبيان مدى انسجامها مع معيار الإبلاغ المالي لعقود التأمين (IFRS17) فيما يخص الاعتراف، القياس والإفصاح المحاسبي عن عقود التأمين في هذه التقارير وفقاً لتطبيقها بطريقة اللبنة الإلزامية وطريقة تخصيص الأقساط الاختيارية الواردة في المعيار، وتوصلت الباحثة لمجموعة من الاستنتاجات أهمها:

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- شركات التأمين العراقية غير مؤهلة لتلبية متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية وبالأخص معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17)، فهي لا تزال تعمل وفق متطلبات التشريعات والتعليمات المحلية التي تنظم العمل وفقا للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين
 - المعالجات المحاسبية للعقود في شركات التأمين المحلية لم تظهر بوضوح المطلوبات الفعلية الواجب الالتزام بها من قبل المؤمن (الشركة) تجاه المؤمن له.
 - الإفصاح في التقارير المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي لعقود التأمين (IFRS17) حقق الدقة والوضوح والشفافية عند الإبلاغ المالي
- وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها قدمت الباحثة التوصيات التالية:

- ضرورة قيام الجهات المهنية الفنية بإعادة النظر في النظام المحاسبي الموحد بما ينسجم مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17)، والنظر في استحداث حسابات ضمن الدليل المحاسبي لها منها (حـ/ مطلوبات التأمين وإعادة التأمين، حـ/ موجودات التأمين وإعادة التأمين).
- ضرورة قيام المحاسبين بدورات مهنية تدريبية وورشات عمل لتنمية المهارات المحاسبية وزيادة المعرفة في مجال العمل المحاسبي لعقود التأمين وإعادة التأمين وفقا لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17).

6. دراسة محمد اليونس ومها ربحاوي (2023) بعنوان "أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17)

في تطوير القياس والافصاح المحاسبي وتحديد جودة التقارير المالية لشركات التأمين السورية"

هدفت الدراسة إلى إجراء دراسة تحليلية لأثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) في تطوير القياس والافصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين السورية، ولتحقيق أهداف الدراسة والاجابة على الإشكالية المطروحة قام الباحثان باستقراء الدراسات السابقة لتحديد الفجوة البحثية واستنباط فروض الدراسة، وتطرقا إلى دوافع صياغة المعيار والأثر الذي يحدثه تطبيقه في تطوير الاعتراف والقياس وتحسين مستوى العرض والافصاح وتحقيق جودة التقارير المالية لشركات التأمين العاملة في السوق السوري، وتحقيقا لذلك تم تصميم استبانة استقصائية وتوزيعها على عينة من معدي التقارير المالية والمحللين الماليين بشركات التأمين السورية، والمحاسبين ومدققي الحسابات في بعض مكاتب المحاسبة والتدقيق، وتحليلها احصائيا، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- هناك علاقة قوية بين تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) وتطوير القياس والاعتراف، وتحسين العرض والافصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين.
 - توجد علاقة تأثير قوية بين تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين.
 - الإفصاح في التقارير المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) حقق الدقة والوضوح والشفافية، فمثلا في قائمة الدخل أظهر الإيراد المعترف به بقيمة (2339992) ل س وكان نتيجة خدمات التأمين ربح متحقق للعام 2020 بقيمة (1687310) ل س ما يدل على قصور السياسة المحاسبية المتبعة في الإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بالعقود
- من خلال نتائج البحث النظرية والميدانية قدمت الباحثان جملة من الاقتراحات أهمها ما يلي:
- ضرورة قيام المؤسسة العامة السورية للتأمين بزيادة وعي شركات التأمين الخاصة في سوريا بأهمية تطبيق متطلبات معيار عقود التأمين (IFRS17) لمواكبة التطورات السريعة في بيئة الأعمال الدولية، لتوحيد لغة التقرير المالي على المستوى الدولي.
 - ضرورة تقديم دورات مهنية تدريبية لتنمية المهارات المحاسبية وزيادة المعرفة في مجال العمل المحاسبي لعقود التأمين وإعادة التأمين وفقا لمتطلبات (IFRS17).

7. دراسة سارة عبد الله عبد العظيم إبراهيم وداليا عادل عباس السيد (2024) بعنوان: "دراسة الأثر المتوقع

لتطبيق معيار (IFRS17) على القياس والافصاح المحاسبي لشركات التأمين-دراسة ميدانية"

هدفت الدراسة إلى تحليل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) فيما يتعلق بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المحاسبي لعقود التأمين، وتحليل الأثر المتوقع لتطبيقه على القياس والإفصاح المحاسبي لشركات التأمين، وتحديد أبرز المشكلات المحاسبية التي تواجه تلك الشركات في ضوء تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4)، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحثان على تصميم استبانة وتوزيعها على عينة من مزاوي مهنة المحاسبة والمراجعة بشركات التأمين، وأعضاء هيئة التدريس تخصص المحاسبة، تشمل مجموعة من الأسئلة لقياس متغيرات الدراسة، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود قصور يتعلق بالمعالجات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4)، حيث تواجه شركات التأمين صعوبة في قياس عقود التأمين وانخفاض الشفافية والإفصاح المحاسبي الكافي، وعدم وجود متطلبات محددة بشأن عمليات التجميع، الاعتراف، التعديل وإلغاء

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

الاعتراف بعقود التأمين بعد التأسيس، وبالتالي لا تستطيع توفير تقارير مالية يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها في اتخاذ القرار.

- وجود قصور تتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4)، حيث تفتقر شركات التأمين لأهم خصائص جوده المعلومات المحاسبية وهي (الملائمة، التمثيل الصادق، وإمكانية مقارنة وفهم عقود التأمين)، وانخفاض الدقة والمصدقية للتدفقات النقدية المستقبلية وللحسابات الختامية للشركات، وبالتالي أدى ذلك إلى انخفاض الاستثمارات في شركات التأمين.

- يوجد تأثير معنوي طردي لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) على تطوير أساليب القياس المحاسبي بشركات التأمين، فمن المتوقع أن تساعد متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) الخاصة بالقياس على تطوير أساليب القياس المحاسبي المستخدمة حالياً والقياس بشكل أدق لما تتطلبه المعيار من وجود أساس ثابت للقياس ووضع ثالث مناهج موحده للقياس، واستخدام معدلات السوق الحالية التي تعكس وجه نظر الشركة، وتوحيد طريقة تقييم الأصول والالتزامات.

- يوجد تأثير معنوي طردي لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) على تطوير أساليب الإفصاح المحاسبي بشركات التأمين، فمن المتوقع أن تساعد متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) الخاصة بالإفصاح المحاسبي على تطوير أساليب الإفصاح المحاسبي المطبقة حالياً وتوفير المزيد من الإفصاحات لما يتطلبه المعيار من الإفصاحات الكافية عن جميع مستويات عقود التأمين.

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها قدم الباحثان جملة من التوصيات أهمها:

- ضرورة قيام شركات التأمين باستيفاء متطلبات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) للاتجاه نحو تطبيقه خاصة فيما يتعلق بنماذج القياس ومتطلبات العرض والإفصاح.
- ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإعداد برامج تدريبية لتأهيل معدي التقارير المالية والمراقبين الماليين بشركات التأمين لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) بسوق التأمين المصري،
- ضرورة إصدار مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى المزيد من إرشادات تطبيق المعيار حتى تكون دليلاً ومرجعاً لكل من معدي التقارير المالية ومراقبي الحسابات بشركات التأمين.

1. دراسة jonas oliveira et al (2011) بعنوان:

Risk-related disclosure practices in the annual reports of Portuguese credit institutions: An exploratory study

تهدف الدراسة إلى تقييم ممارسات الإفصاح عن المخاطر في 190 مؤسسة ائتمان برتغالية واستندت الدراسة إلى تحليل مضمون التقارير السنوية الفردية لعام 2006 حيث وجدت أن الإفصاحات المتعلقة بالمخاطر تفتقر إلى إمكانية المقارنة بسبب اختلاف فرق الاستحقاق في وقت تقرير مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS تركز فقط على المخاطر المالية وتتجاهل أن البنوك تواجه أنواعاً أخرى من المخاطر، مثل المخاطر التشغيلية، ما يؤدي إلى تباين ممارسات الإفصاح عن المخاطر في التقرير السنوي، مما يجعلها غير قابلة للمقارنة ويفتقر إلى الدقة.
- تم اكتشاف عيوب في الشفافية حتى بعد اعتماد IFRS7 واتفاقية بازل 2 وبالتالي، فإن الحجة القائلة بأن "مدى تأثير القواعد المحاسبية على [جودة المحاسبة بين الشركات غير المالية] (...) يعتمد على مدى تطبيق هذه القواعد بشكل جيد" هي حجة مهمة وصحيحة بالنسبة للشركات في قطاع البنوك.
- على الرغم من أننا لم نقوم بتحليل الإفصاحات عن المخاطر بعد اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7، إلا أن هذا الاعتماد لا يضمن الشفافية، ولا يضمن فعالية الانضباط السوقية، الأسباب المحتملة قد تكون أن معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية لا تتماشى مع الطريقة التي تدير بها الشركات المالية المخاطر، وهي ليست معايير موجهة للبنوك.
- يجب على الكيانات الإشرافية والتنظيمية البرتغالية (مثل البنك المركزي البرتغالي ولجنة البورصة البرتغالية) تعزيز آليات التنفيذ لضمان الامتثال لمتطلبات الإفصاح الأدنى، سيؤدي ذلك إلى تدفق للمعلومات، ويضمن فعالية أكثر وتحسين جودة الإفصاح عن المخاطر، ما يشجع الشركات على إدارة المخاطر بشكل أفضل.
- البيانات التي تم تحليلها تعود إلى ما قبل تفعيل معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 واتفاقية بازل 2، في يناير 2007.
- يمكن أن تبحث الأبحاث المستقبلية في العوامل التي من المحتمل أن تؤدي إلى تحسين الإفصاحات المتعلقة بالمخاطر (مثل هيكل الملكية، عضوية مجلس الإدارة أو الميزات الهيكلية الأخرى لحوكمة الشركات).
- استخدام التقارير السنوية لعام 2008 سيساعد في تحليل ما إذا كانت نفس النقائص لا تزال قائمة بعد اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 واتفاقية بازل 2.

التوصيات:

- عدم التغاضي عن إمكانية توفير المعلومات حول المخاطر في وسائل الإعلام الأخرى غير التقارير السنوية (مثل التقارير المؤقتة، البيانات الصحفية، المواقع الإلكترونية، اجتماعات المحللين أو الكتيبات).

2. دراسة samira Demaria and sandra rigot (2014) بعنوان:

IFRS Standards and Insurance Companies: What Stakes for LongTerm Investment? A French Case Explanatory Analysis

استهدفت الدراسة توضيح أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي لعقود التأمين (IFRS4) على تحسين جودة القياس والافصاح بالتقارير المالية، ومعالجة إشكالية ما إذا كانت لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) تأثير على الاستثمارات طويلة الأجل لشركات التأمين الفرنسية، وقد اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على إجراء مقابلة على عينة مكونة من 43 شخص من أصحاب المصلحة في صناعة التأمين الفرنسية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4) تولد عنه العديد من الانتقادات والتي كان من أهمها عدم الاتساق بينه وبين المعيار الدولي (IAS 39) فيما يتعلق بتقييم أصول والتزامات شركات التأمين وكذلك مشاكل الاستحواذ.
- المحاسبة بالقيمة العادلة ليست المقياس المناسب، لذلك يجب النظر في إنشاء طريقة تقييم جديدة تربط الأصول بالتزامات لدى شركات التأمين.
- يجب تقييم الأصول بالنسبة للخصوم للحصول على قيمة أكثر استقراراً.
- يجب إجراء مرحلة أخرى من المقابلات المتعمقة مع أصحاب المصلحة.
- يجب تقييم الأصول بالنسبة للخصوم لفهم المعايير المحاسبية الدولية ومقارنة وجهة النظر الفرنسية مع الممارسات المحاسبية الأوروبية الأخرى.
- ركزت الدراسة على الاستثمارات طويلة الأجل لشركات التأمين وأهملت القضية الاحترازية على الرغم من أنها نوقشت على نطاق واسع مع المستجوبين باعتبار أن المعايير الاحترازية في صناعة التأمين تشكل قيداً مهماً على آفاق الاستثمار طويل الأجل.

من خلال النتائج المتوصل إليها قدم الباحثان جملة من التوصيات أهمها:

- إجراء المزيد من الأبحاث لمعرفة إلى أي مدى تقيد متطلبات رأس المال الاحترازية الاستثمار طويل الأجل
- ضرورة تطوير معيار التقرير المالي (IFRS4) لمعالجة أوجه القصور التي أثرت بالسلب على جودة التقارير المالية.

3. دراسة Soye yinka augustine and Raji oladeinde Akeem (2016) بعنوان:

The Comparability of Pre and Post Adoption IFRS in Nigeria Insurance Companies

تم إجراء الدراسة لقياس قابلية المقارنة قبل وبعد اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في شركات التأمين النيجيرية، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحثين على جمع بيانات لـ 10 شركات تأمين في نيجيريا خلال الفترة الممتدة من 2007م إلى 2014م، حيث تم تقسيم فترة تحليل الدراسة إلى فترتين الأولى منها تمثل فترة ما قبل تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) (2007م - 2010م)، أما الفترة الثانية فتتمثل ما بعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) (2010م - 2014م)، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في شركات التأمين النيجيرية يؤثر إيجابياً على القوائم المالية لهذه الشركات، كما يؤدي إلى زيادة أداء، وشفافية مجال صناعة التأمين في نيجيريا وهذا ما كشفت عنه تحليل اختبار T للعينات المزدوجة .
- أثبتت الدراسة بشكل أساسي وجود دليل تجريبي على أن اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صناعة التأمين النيجيرية له تأثير كبير، وفقاً لنتائج تحليل الدراسة.
- تقوم الدراسة بقياس قابلية المقارنة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية قبل وبعد في شركات التأمين النيجيرية.
- أكدت الدراسة أن اعتماد معايير الإبلاغ المالية الدولية في شركات التأمين في نيجيريا له تأثير كبير بحيث ساهم في تحقيق قابلية المقارنة وزيادة الشفافية في القوائم المالية.
- استناداً إلى النتائج والاستنتاجات أوصت الدراسة بما يلي :
- على جميع شركات التأمين في نيجيريا تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في أعمالها لتعزيز الشفافية في إعداد تقاريرها المالية.
- تدريب شركات التأمين لموظفيها بشكل أكبر على الطريقة التي يجب اتباعها عند استخدام معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS).

4. دراسة arma Malafronte et al (2016) بعنوان:

The nature and determinants of disclosure practices in the insurance industry: Evidence from European insurers

يهدف هذا البحث إلى التحقق في مستوى جودة الإفصاح، ومستوى كمية الإفصاح عن المخاطر وعواملها المحددة على عينة من 47 شركة تأمين أوروبية خلال الفترة الزمنية من 2005 إلى 2010، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص الفريدة لهذا القطاع التجاري وبالتالي الدور الحاسم للإفصاح وإدارة المخاطر بالنسبة لشركات التأمين، كما تُقدّم رؤية شاملة للإفصاح في صناعة التأمين من خلال معيارين مختلفين لقياس ممارسات الإفصاح، أحدهما

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

للإفصاح النوعي (سبعة مؤشرات محددة مسبقاً) والآخر للإفصاح الكمي (مؤشرين جديدين للإفصاح عن المخاطر)، مع الأخذ في الاعتبار كل منهما بشكل فردي ثم مقارنتهما.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الإفصاح هو نشر معلومات جديدة أو سرية تتعلق بالشركة، مما يجعلها معروفة أكثر وقادرة على التأثير في قرارات الاستثمار؛ وطمأنة أصحاب المصلحة في الأوقات المالية الصعبة.
- الإفصاح في شركات التأمين يكتسب أهمية بالغة بسبب الخصائص الفريدة له في توفير تغطية تأمينية ضد المخاطر التي تتضمن عكس دورة الإنتاج، وأهمية النشاط الاستثماري مقارنةً بالقطاعات التجارية الأخرى.
- تلعب إدارة المخاطر دوراً رئيسياً في قطاع التأمين لأن جوهر عمل شركات التأمين هو توفير الحماية لحملة الوثائق من المخاطر من خلال توزيع المخاطر نفسها. وبالتالي فإن شركات التأمين تتحمل المخاطر ويصبح الإفصاح أمراً أساسياً لأصحاب المصلحة الخارجيين، وخاصة حاملي الوثائق والجهات التنظيمية، للسيطرة على كيفية مواجهة وإدارة المخاطر المتخذة.
- شركات التأمين تميل أكثر إلى الاستثمار في كمية المعلومات المتعلقة بالمخاطر بدلاً من جودة الإفصاح في التقرير السنوي بأكمله، حيث تُوجه المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى الأشخاص ذوي المستوى المالي العالي.
- تُظهر التحليلات أن خصائص مستوى شركات التأمين، من حيث الحجم والمخصصات الفنية، تؤثر بشكل كبير على كمية المعلومات المتعلقة بالمخاطر المعلنة.
- في السنوات التي تأثرت بالأزمة المالية، ازداد مستوى كمية الإفصاح عن المخاطر حيث يستخدم المؤمنون الإفصاح كأداة لطمأنة أصحاب المصلحة على استقلالهم عن الأزمة المالية العالمية.
- كما قامت الدراسة بتسليط الضوء على دور صناعة التأمين خلال الأزمة المالية العالمية لأنه، على عكس المؤسسات المالية الأخرى، لم تساهم في ذلك من خلال الرهون العقارية ذات المخاطر العالية والأدوات المالية المدعومة بالرهون العقارية، وكيفية استخدام شركات التأمين أدوات الإفصاح لتأكيد عدم ارتباطها بأصل وانتشار الأزمة المالية.
- التقارير السنوية صعبة القراءة؛ ولا يوجد دليل على أن الشركات تبذل جهداً لتحسين جودة ممارسات الإفصاح الخاصة بها.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- الإفصاح من قبل شركات التأمين موجه نحو أصحاب المصلحة الآخرين بدلاً من حاملي الوثائق الفعليين أو المحتملين، مثل المحللين الماليين الذين يظهرون عادةً مستويات أعلى من المعرفة المالية في الواقع
- زادت كمية الإفصاح عن المخاطر بمرور الوقت، مع نمو أقوى بين عامي 2008 و2010، وبالتالي فإن عدم وجود علاقة كبيرة بين الجودة والكمية هو اختيار واع من قبل شركات التأمين، أي أنهم يفضلون الاستثمار في أهداف استراتيجية الاتصال الأقل تكلفة.
- تُظهر التحليلات أيضاً أن ممارسات الإفصاح عن المخاطر مدفوعة بحجم شركة التأمين ومخصصاتها الفنية؛ وبالبلد الأم، ومستوى تطوير التأمين فيه، ونواتجه المحلي الإجمالي، واستقراره السياسي؛ وبالأزمة المالية.

5. دراسة Mignolet Félix (2017) بعنوان:

A study on the expected impact of IFRS 17 on the transparency of financial statements of insurance companies

تم في هذه الأطروحة مناقشة ما إذا كان معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) الذي نُشر في ماي 2017 قد حقق هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في توفير معلومات أكثر شفافية حول تأثير عقود التأمين على القوائم المالية وتوحيد طرق المحاسبة من أجل تحقيق مزيد من الشفافية والقابلية للمقارنة، ومعالجة المشكلات التي صاحبت تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4)، تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى أهم التعديلات التي جاء بها معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) والمتعلقة أساساً بقياس وعرض إيرادات عقود التأمين، والإفصاحات الملزمة بها شركات التأمين. بموجب هذا المعيار، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإجراء مقابلات مع ممثلين من شركات التأمين المعنية بتطبيق (IFRS17)، والملاحظات التي قدمتها الشركات المعنية إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، قام الباحث بطرح مجموعة من الأسئلة وتحليلها من خلال ملاحظة ما إذا كانت الإجابات تسير في نفس الاتجاه، ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة فيما يلي:

- يساهم معيار الإبلاغ المالي الدولي لعقود التأمين (IFRS17) بتحسين القابلية للمقارنة حيث قدم مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال هذا المعيار عدة مناهج وطرق للقياس (منهج اللبنة، منهج تخصيص الأقساط، نهج الرسوم المتغيرة)، على الرغم من وجود بعض الانتقادات المتعلقة بهامش الخدمة التعاقدية.
- كانت الآراء بشأن شفافية القوائم المالية أكثر جدلاً من القابلية للمقارنة، مثل قرار مجلس معايير المحاسبة الدولية بعرض عقود التأمين المقاسة بالقيمة الحالية، حيث أن بعض المستجوبين يرون أن العقد ليس متسقاً تماماً مع السوق، ومن الصعب على شركات التأمين عرض المعلومات بموجب هذا المعيار، ومع ذلك هناك بعض الآراء الإيجابية المتعلقة بقياس عقود التأمين حسب هذا المعيار والذي يسمح بالحصول

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

على رؤية أوضح لإيرادات عقود التأمين، وهذا هو الهدف الرئيسي لمجلس معايير المحاسبة الدولي من اصدار هذا العيار.

- ستواجه شركات التأمين تحديات كبيرة في تطبيق هذا المعيار والتي تتعلق في الغالب بالشفافية حيث توجد العديد من الإفصاحات الجديدة التي سيتعين عليها التكيف معها.
- فيما يتعلق بالمقارنة، ستواجه الشركات تحديات تتعلق بأساليب القياس نفسها لأن الشركات سيتعين عليها اتخاذ قراراتها الخاصة ووضع افتراضاتها الخاصة لبعض الأجزاء، وقد يؤثر ذلك على المقارنة.
- بفضل المعيار (IFRS17)، ستتاح للشركات التي تصدر عقود التأمين أيضاً فرص للاستفادة منها، واجراء المقارنات مع الشركات الأخرى أو شركات التأمين الأخرى ستكون أسهل بفضل المعيار.
- ستستفيد الشركات من مقارنة المنتجات داخل نفس الشركة عند تطبيق المعيار، كما يمنح معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) للشركات رؤية أوضح للإيرادات الناتجة عن هذه العقود.
- على الرغم من أن هناك بعض الأطراف التي تختلف تماماً حول بعض العناصر المحددة، إلا أن الغالبية تتفق مع مجلس معايير المحاسبة الدولية وتعتقد أن المجلس سيحقق أهدافه من خلال اصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) ومع ذلك سيكون تحقيق هدف الشفافية أصعب من تحقيق هدف القابلية للمقارنة.
- من المحتمل أن يتعين إجراء تعديلات، لأن معظم الشركات لم تقم بتبني المعيار لحد الآن.
- من المحتمل أن تواجه الشركات بعض المشاكل خلال فترة التنفيذ قبل يناير 2021، وبذلك سيكون لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بعد ذلك رؤية أكثر دقة لما يحتاج إليه المعيار من تعديل.

6. دراسة Serhat yanik and Ece bas (2017) بعنوان:

Evaluation of IFRS 17 Insurance Contract Standard for Insurance Companies

تناولت هذه الدراسة اختبار المعيار الجديد بعقود التأمين (IFRS17) الذي قد يغير المحاسبة لجميع الشركات التي تبرم عقود التأمين وعقود الاستثمار ذات الميزة التقديرية بشكل جذري، والذي يتم تطبيقه بداية من 1 يناير 2021 ليحل محل معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4) "عقود التأمين" الساري المفعول في الفترة الحالية من الدراسة، قام الباحثان بدراسة معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) من وجهة نظر شركات التأمين، ومناقشة أهم التعديلات التي تم إجراؤها ضمن نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4) الساري المفعول الى غاية تطبيق (IFRS17)، وكذلك معيار "الأدوات المالية" (IFRS9)، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان منهجية دراسة الحالة من خلال اجراء مقابلة النوعية (المقابلة المتعمقة)، باعتبارها الطريقة المناسبة لهدف الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- سيكون لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) فوائد عديدة لكل من المستثمرين والمحللين الماليين وشركات التأمين على حد سواء، من خلال الاعتراف بجميع عقود التأمين بشكل متسق، كما

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

يساهم بشكل كبير في حل مشاكل القابلية للمقارنة التي تظهر في ظل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4).

- يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) نموذج قياس محدث يتم فيه قياس التقديرات مرة أخرى في كل فترة تقريرية، بدلاً من التكلفة التاريخية، يعتمد القياس على اللبنة الأساسية للتدفقات النقدية المخصومة والموزونة حسب الاحتمالات، وتعديل المخاطر للمخاطر المالية، وهامش الخدمة التعاقدية الذي يمثل الربح غير المكتسب للعقد.
- بموجب متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) تمتلك الشركات خيار الاعتراف بالتغيرات في معدل الخصم أو الافتراضات الأخرى المتعلقة بالمخاطر المالية في الربح أو الخسارة، أو في الدخل الشامل الآخر.
- يوفر المعيار لجميع الشركات التي تعد عقود التأمين خيار الاعتراف بالتقلبات المحتملة التي قد تحدث عند تطبيق المعيار (IFRS9) قبل تنفيذ المعيار الجديد لعقود التأمين في بيان الدخل الشامل الآخر بدلاً من الربح أو الخسارة.
- إنشاء نموذج قياس موحد ومتسق يلبي متطلبات الإفصاح لزيادة الشفافية لجميع عقود التأمين المعدة من قبل الشركات التي تصدر تقارير وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

المبحث الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تمتع الدراسة الحالية بعدد من الخصائص المنهجية والمضمونية التي تُضفي عليها طابعاً علمياً مميزاً، وتمنحها خصوصية مقارنة بالدراسات السابقة في مجال الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات. فمن حيث الموضوع، تناولت الدراسة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وتفعيل الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية، وهو موضوع لم يحظَ بالاهتمام الكافي في الأدبيات المحلية، التي غالباً ما ركزت على أحد البعدين دون الربط المنهجي بينهما. هذا الربط سمح للدراسة بمعالجة الإشكالية من زاوية شمولية، حيث اعتبر الإفصاح ليس فقط وسيلة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، بل كذلك كآلية داعمة لمبادئ الحوكمة بما يعزز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات.

ومن حيث المنهجية، اتبعت الدراسة مقارنة وصفية تحليلية مدعمة بدراسة ميدانية تمثلت في توزيع استبيان على عينة مختارة من إدارات شركات التأمين الجزائرية، ما أتاح جمع بيانات واقعية تعكس وجهة نظر الفاعلين الأساسيين في ميدان العمل المحاسبي داخل هذه الشركات. وقد تمت صياغة الاستبيان بطريقة علمية تضمن تغطية شاملة لمجاور الدراسة، مع استخدام أدوات تحليل إحصائي مناسبة للتحقق من فرضياتها، مما أكسب النتائج قوة تفسيرية ومصداقية أكاديمية.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

كما أن البيئة التطبيقية للدراسة تمنحها بعداً مميزاً، إذ تم اختيار قطاع التأمين باعتباره من القطاعات المالية الحساسة التي تتطلب درجة عالية من الإفصاح والحوكمة، غير أنه لم يحظَ بنفس القدر من الدراسة مقارنة بقطاعات مصرفية أو صناعية أخرى. وقد ركزت هذه الدراسة على الواقع الجزائري، مستحضرة الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بقطاع التأمين، ومقارنته بمتطلبات المعايير الدولية، وهو ما أضفى على الدراسة طابعاً أصيلاً يراعي الخصوصية المحلية مع الانفتاح على الممارسات الدولية الرشيدة.

أما من حيث أوجه الاختلاف عن الدراسات السابقة، فقد تميزت الدراسة الحالية بما يلي:

تناولت العلاقة التفاعلية بين الإفصاح والحوكمة ضمن بيئة قطاعية محددة (شركات التأمين الجزائرية)، بخلاف الدراسات السابقة التي ركزت غالباً على العلاقة بين الإفصاح وجودة المعلومات فقط، أو على الحوكمة كإطار مستقل دون ربطها بالمعايير المحاسبية الدولية.

سعت إلى تقديم تصور عملي قابل للتطبيق من خلال التوصيات المستخلصة من الدراسة الميدانية، في حين اكتفت دراسات أخرى بإطار نظري أو استنتاجات عامة دون تقديم حلول واقعية تناسب خصوصيات السوق الجزائري. اتسمت بالشمول من حيث المضمون، حيث جمعت بين الإطار النظري، والتحليل المقارن، والبعد التطبيقي، وهو ما قلما اجتمعت عليه الدراسات السابقة التي غالباً ما ركزت على جانب واحد دون تكامل واضح بين المكونات. بناءً على ما سبق، يمكن القول إن الدراسة الحالية تشكل إضافة علمية معتبرة، سواء من حيث عمق الطرح، أو من حيث قدرتها على التوفيق بين المعايير الدولية ومقتضيات البيئة المحاسبية الوطنية، ما يجعلها مرجعاً يمكن البناء عليه في أبحاث مستقبلية تهدف إلى تطوير آليات الإفصاح والحوكمة في المؤسسات الجزائرية.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

تمهيد

بعد اتمام الجانب النظري واستقراء مختلف الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، الذي تم من خلالها تقديم عرض شامل حول الحوكمة، مبادئها وآلياتها في شركات التأمين، وكذا إبراز مفهوم الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية والعلاقة التي تربط بين الإفصاح وفق هذه المعايير وتفعيل الحوكمة في شركات التأمين، جاء هذا الفصل الأخير لعرض الدراسة الميدانية من خلال تسليط الضوء على اقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية وحوكمة الشركات في قطاع التأمين، والوقوف على أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل حوكمة شركات التأمين، حيث استلزم الأمر للقيام بذلك إعداد استبانة مخصصة للإجابة على أسئلة الدراسة من خلال اختبار مختلف الفرضيات المطروحة، حيث تم توزيعها على عينة الدراسة المتمثلة في شركات التأمين الجزائرية، وذلك من أجل الوقوف على واقع الحال بالنسبة للممارسات التي تخص تطبيق معايير المحاسبة الدولية في قطاع التأمين من جهة والممارسات المهنية لمبادئ الحوكمة من جهة أخرى، مع إدراك الآراء المهنية لأفراد عينة الدراسة حول تأثير تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة في تفعيل حوكمة شركات التأمين، ومن أجل تحرير هذا الفصل الميداني فقد تم تقسيم محتوياته إلى أربع مباحث كما يلي:

✓ المبحث الأول: واقع قطاع التأمين في الجزائر

✓ المبحث الثاني: الطريقة والأدوات

✓ المبحث الثالث: نتائج إجابات أفراد العينة

✓ المبحث الرابع: اختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول: واقع قطاع التأمين في الجزائر

للهوض بهذا القطاع الحساس قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات والتي كان أبرزها القانون الجديد للتأمين 06/04 المعدل والمتمم للقانون رقم 95/07، والذي كان تعبيرا عن رغبة السلطات العمومية في تحرير القطاع وفتحه أمام المنافسة الخارجية واعتماد إجراءات تحفيزية لصالح شركات التأمين.

المطلب الأول: نشأة وتطور التأمين في الجزائر

يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين في تاريخ قطاع التأمين هما: مرحلة الاحتلال الاستعماري الفرنسي ومرحلة الاستقلال، فلكل فترة خصوصياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية كما يلي:

أولا: مرحلة الاحتلال

عرفت الجزائر التأمين كنظام في فترة الاستعمار الفرنسي من خلال مؤسسة التأمين التبادلي ضد الحريق، التي تم انشاءها في 1861م لتمارس عمليات التأمين بالجزائر والمستعمرات الواقعة تحت السلطة الفرنسية آنذاك، والصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي في المجال الفلاحي، التي تم انشاءه بفرنسا عام 1907م، وفيما بعد صدر القانون الفرنسي المؤرخ في 13 جويلية 1930م الذي تتعلق نصوصه بمجال التأمينات البرية، وتم تطبيقه في الجزائر بموجب مرسوم خاص صدر في 10 أوت 1933م، ويعتبر أول محاولة جادة من قبل المشرع الفرنسي في هذا المجال¹

وتميزت هذه المرحلة بإهمال المشرع الفرنسي لفرع التأمين البحري، والذي كان يدر أموالا طائلة على شركات التأمين، وقد تدارك المشرع الفرنسي هذا النقص فيما بعد بإصداره مجموعة من القوانين والنصوص التنظيمية نذكر منها²:

- قانون 14 جوان 1938م الذي نظم عقود التأمين البري؛
- مرسوم أوت 1941م الذي ينظم عمل شركات التأمين؛
- قانون 10 أوت 1943م الخاص بالتأمين الاجتماعي؛
- قانون 27 أوت 1958م الذي نص على إلزامية التأمين على المسؤولية المدنية للمالكي للسيارات

¹ بالي مصعب، صديقي مسعود، تطور قطاع التأمين في الجزائر، مجلة رؤى اقتصاد العدد، 11 ديسمبر 2016، ص: 344-345

² بيشاري كريم، واقع سوق التأمين في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد، 27، المجلد 1، 2013، ص: 199-200

ثانيا: مرحلة الاستقلال

مر قطاع التأمين خلال مرحلة الاستقلال بمرحلتين هامتين هما:

1. مرحلة التأمين والاحتكار¹: تبدأ هذه المرحلة من القانون الصادر في 31 ديسمبر 1962م والقاضي

باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية، شرط ألا يكون خارق للسيادة الوطنية، أو يكتسي طابعا تمييزيا.

أما أول تشريع جزائري في قطاع التأمين، كان القانون الصادر في 08 جوان 1963م، الذي يفرض على الشركات الأجنبية التزامات، وضمانات، إضافة إلى إجبارها على طلب اعتماد من وزارة كفالة بنسبة مئوية معينة من مداخيلها المالية المحصلة خلال خمس سنوات الأخيرة المالية.

كما قد صدر القانون رقم 63-197 الذي ينص على رقابة الدولة الجزائرية على الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، وإخضاعها إلى إعادة التأمين بالجزائر لدى أول شركة جزائرية أنشئت لهذا الغرض، يهدف هذا الإجراء إلى الحد من تحويل الأموال إلى الخارج بعنوان إعادة التأمين.

وما ميز هذه المرحلة هو احتكار الدولة لقطاع التأمين، حيث تجسد ذلك بالأمر الصادر سنة 1966م، والذي نصت المادة الأولى منه على أنه: "من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين للدولة".

بالإضافة إلى ذلك بسطت الدولة سيادتها على جميع شركات التأمين باتخاذ اجراءات تقضي بتأميمها بالأمر رقم 1966 المؤرخ في 27 ماي 1966م، ومس التأمين آنذاك المؤسسة الجزائرية للتأمين، وهي مؤسسة ذات رؤوس أموال مختلطة جزائرية-مصرية. وتطور احتكار الدولة بإنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR بموجب الأمر رقم 73-1954 المؤرخ في 01/01/1973م، حيث تقوم الشركة بعمليات إعادة التأمين على المخاطر التي تتعدى قدرة المؤسسة الوطنية.

وتطور النظام القانوني لعقد التأمين بمجموعة من الأحكام العامة والخاصة، وكان أهمها الأمر الصادر بتاريخ 30 فيفري 1974م الذي يتعلق بالتأمين الإلزامي على السيارات، القانون المدني الجزائري الصادر بالأمر رقم 75-1958 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975م الذي تضمن فصلا كاملا لتنظيم عقد التأمين وتحديد أنواع التأمين.

من خلال ما سبق ترى الباحثة أن هذه المرحلة قد تميزت بفرض الرقابة على قطاع التأمين وتأميمه وبسط الدولة سيادتها على جميع شركات التأمين القائمة آنذاك، بمعنى احتكار الدولة لكافة العمليات التأمينية.

¹ خيري محمد، دور مؤسسات التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني حالة الجزائر -رسالة ماجستير جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011، ص

2. مرحلة تحرير القطاع: تم في هذه المرحلة إلغاء احتكار الدولة لممارسة عملية التأمين، من خلال المرسوم 95-07 الصادر بتاريخ 25 جانفي 1995م المتعلق بنشاط التأمين في الجزائر، حيث نص في مادته 278 على إلغاء جملة من القوانين ذات الصلة بالاحتكار، ولأول مرة فتح المجال للشركات الخاصة والأجنبية لممارسة عملية التأمين في الجزائر، كما قد جاء في المرسوم 95-07 إنشاء المجلس الوطني للتأمينات (CNA)، والذي يسعى إلى تنظيم نشاط التأمين وتطويره، أما القانون 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006م المعدل والمتمم للأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات فيشتمل على ثلاثة محاور للإصلاح:
- تشجيع النشاط عن طريق وضع مقاييس تدعيم تطور التأمينات بصفة عامة وتأمينات الأشخاص بصفة خاصة، تخص (العقد، أشكال توزيع المنتجات، إطار الإنتاج)؛
 - الأمان المالي للشركات من خلال إدخال قواعد جديدة كالتحرير الكلي لرأسمال شركة التأمين، الحق في الاطلاع على مصدر الأموال المخصصة لتمويل الرأسمال وإنشاء صندوق ضمان ممول من قبل المتعاملين على مستوى السوق يتكفل بتعويض المؤمنين لدى شركات التأمين العاجزة عن الوفاء بالتزاماتها؛
 - إعادة تنظيم الرقابة من خلال إنشاء لجنة مراقبة التأمين¹.

المطلب الثاني: شركات التأمين النشطة في الجزائر

سمح تحرير قطاع التأمين من خلال المرسوم 95-07 والقانون 04-06 بإنشاء العديد من الشركات العمومية، الخاصة، الأجنبية، والتعاضديات وتمثل هذه الشركات فيما يلي:

أولاً: الشركات العمومية

تتمثل الشركات العمومية فيما يلي:

1. الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR): تأسست الشركة في 08 جوان 1963م باسم الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين وتم تكليفها بمتابعة عمليات التنازل القانوني وهي إحدى الشركات الكبرى بالقطاع، وكان الهدف من عمل هذه الشركة هو السماح للدولة الجزائرية بمراقبة سوق التأمين، بحيث تلزم أي شركة تباشر نشاطها في الجزائر أن تتنازل عن أقساطها بـ 10% لصالح الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، وبموجب الأمر رقم 66-127 المؤرخ في 27 ماي 1966م تم تغيير تسميتها من الصندوق إلى الشركة، ومع بداية الإصلاحات الاقتصادية التي جاء بها قانون المالية

¹ بالي مصعب، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، 346-347.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

لسنة 1988م تم تحويل شكلها القانوني لتصبح شركة ذات أسهم (SPA)، وتحتل الشركة المرتبة الثانية من حيث حجم التداول، والمرتبة الأولى من حيث النتائج حيث وصل رأسمالها في سنة 2007م 8000 مليون دج وتضم 80 وكالة على مستوى الوطن.

2. الشركة الوطنية للتأمين (SAA): تأسست الشركة بعد الاستقلال بتاريخ 12 ديسمبر 1963م برأسمال مختلط بين الجزائر 61% ومصر 39%، وبمقتضى الأمر رقم 1966 المؤرخ في 27 ماي 1966م في إطار احتكار الدولة لقطاع التأمين تم تأمين الشركة، ومع ظهور قانون التخصيص 21 ماي 1975م احتكرت الشركة كل من فرع التأمين على السيارات، التأمين على الحياة، التأمين على الأخطار البسيطة، وبمقتضى المرسوم 85-80 المؤرخ في 30 أبريل 1985م أصبحت الشركة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وقد وصل رأسمالها في سنة 2009م 16 مليار دج وتضم 06 مديريات جهوية و292 وكالة.

3. الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT): نتجت هذه الشركة عن إعادة هيكلة قطاع التأمين طبقا للمرسوم 85-92 المؤرخ في 30 أبريل 1985م، كان اختصاصها في البداية ضمان الأخطار المتعلقة بالنقل، وبعد الإصلاحات الاقتصادية وإلغاء التخصيص تحولت الشركة الجزائرية للتأمين إلى مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم (EPE/SPA)، وباشرت ممارسة كل فروع التأمين، وتساهم الشركة في دعم النمو الاقتصادي من خلال حماية الشركات والأفراد من المخاطر القابلة للتأمين بجودة عالية وبأفضل الأسعار.

4. شركة تأمين المحروقات (CASH): تأسست الشركة في 18 جويلية 1999م بين وزارة المالية ووزارة الطاقة، وبدأت نشاطها سنة 2000م برأسمال اجتماعي قدره 1800 مليون دج موزع على مجموعة من المساهمين، وتمارس شركة تأمين المحروقات جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين ومن أهم المشاريع التي تم تأمينها:

- مشروع تطوير حقل عين أميناس للغاز؛
- مشروع تطوير حقل عين صالح؛
- مشروع إنجاز مصنع لمعالجة الزيوت؛
- مشروع إنجاز محطة تحلية مياه البحر.

5. الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR): تأسست بمقتضى الأمر رقم 73-54 المؤرخ في 01 أكتوبر 1973م، وهي شركة متخصصة في إعادة التأمين حيث كان ينحصر دورها في إعادة التأمين من المخاطر التي تتخلى عليها الشركات الوطنية، فهي تحتفظ بجزء من هذه المخاطر، وتم تعديل نظامها الأساسي

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

بمقتضى المرسوم 5-8 المؤرخ في 30 أفريل 1985م، الذي أشار إلى أن الشركة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وأن الغرض منها يتمثل في القيام بعمليات إعادة التأمين على اختلاف أشكالها.

ثانياً: الشركات الخاصة

تنقسم الشركات الخاصة بدورها إلى:

1. شركات التأمين على الأضرار: وتتمثل في:

- الجزائرية للتأمينات (A2): تم إنشائها طبقاً للتعليمية رقم 95-07 المؤرخة في 25 جانفي 1995م والمتعلقة بفتح السوق التأمينية، وهي شركة ذات أسهم (SPA) برأسمال قدره 2 مليار دج، ومنح لها الاعتماد في 05 أوت 1998م تحت رقم 98-04 لممارسة جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين.
- تراست الجزائر للتأمين (Trust): تأسست في 25 أكتوبر 1997م، وهي شركة ذات أسهم (SPA)، وتعد أول شركة تأمين خاصة في الجزائر بعد افتتاح سوق الاستثمار الخاص، برأسمال مشترك جزائري بحريني وقطري، بلغ رقم أعمالها سنة 2007م 1.4 مليار دج، وتضم 175 وكالة.
- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR): وهي شركة ذات أسهم (SPA) تأسست في 5 أوت 1998م، يقدر رأسمالها بـ 4.5 مليار دج، تزاوّل الشركة نشاطها التأميني وإعادة التأمين باستثناء تأمينات الأشخاص والتي أوكلتها إلى شركة Macir-Vie.
- سلامة لتأمينات الجزائر (SALAMA Assurances): وهي شركة ذات أسهم (SPA)، بداية نشاطها كان في 26 مارس 2000م تحت اسم شركة البركة والأمان، أما شركة سلامة للتأمينات فتم اعتمادها بمقتضى القرار رقم 06-46 الصادر في 02 جويلية 2006م، بعد موافقة وزارة المالية، وبذلك تم الاستحواذ على الشركة الأم، يقدر رأسمالها بـ 2 مليار دج، وتتميز بخدمات التكافل والتعامل بالتأمين الإسلامي.
- أليانس للتأمين (Alliance assurance): هي شركة ذات أسهم (SPA)، تم اعتمادها في 30 جويلية 2005م، لمزاولة كل عمليات التأمين وإعادة التأمين، وتعتبر أول شركة تأمين تقوم بالاكتتاب العام في بورصة الجزائر، تضم 200 وكالة على مستوى 42 ولاية.
- شركة مختلطة لتأمين الأضرار (AXA Algérie Assurance Dommage): هي شركة تأمين عامة على الممتلكات والحوادث بدأت تزاوّل نشاطها في نوفمبر 2011م، رأسمال الشركة مقسم بين: AXA الفرنسية 49%، الصندوق الوطني للاستثمار 36% وبنك الجزائر الخارجي 15%

2. شركات التأمين على الأشخاص: يمكن حصرها فيما يلي:
 - كارديف الجزائر (CARDIF EL DJAZAIR): تأسست سنة 2006م، وهي فرع لمجمع BNP PARIBAS، متخصصة في الائتمان المصرفي والحوادث الفردية كتأمين المقترضين والأشخاص، ويهدف إلى ربط الأنشطة التأمينية مع البنك.
 - الكرامة للتأمينات (CARAMA): هي شركة ذات أسهم تابعة للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، يقدر رأسمالها بـ 1 مليار دج، تم انشاءها بموجب القانون 06-04 في فيفري 2006م، والذي ينص على فصل نشاط التأمين على الحياة عن التأمين الصحي، وبدأت ممارسة نشاطها في 09 مارس 2011.
 - شركة التأمين الصحي (AMANA): هي شركة ذات أسهم، تأسست سنة 2011م بعد قانون فصل تأمين الأضرار عن تأمين الأشخاص، تختص في التأمين الصحي والتأمين على الحياة.
 - مصير للحياة (MACIR VIE): تأسست في 11 أوت 2011م برأسمال قدره 2 مليار دج، وتعتبر أول شركة خاصة بتأمين الأشخاص في الجزائر بعد فصل تأمين الأشخاص والأضرار، وهي تابعة للشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR.

ثالثا: شركات ضمان الائتمان

تتمثل هذه الشركات في:

1. الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX): وهي شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها بـ 2 مليار دج، تم إنشاؤها بموجب الأمر رقم 96-06 المؤرخ في جانفي 1996م والمتعلق بتأمين القرض الموجه للتصدير، وتم اعتمادها بالمرسوم رقم 96-25 المؤرخ في 02 جويلية 1996م الذي يحدد شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير وكيفيته، وتتمثل مهام الشركة في ضمان تمويل الصادرات وتقديم النصائح والمساعدات للمصدر وتزويده بالمعلومات الاقتصادية والقانونية.
2. شركة ضمان القرض العقاري (SCGI): هي مؤسسة اقتصادية عمومية ذات أسهم (EPE/SPA) يقدر رأسمالها بـ 1 مليار دج، تأسست في 05 أكتوبر 1997م، بمساهمة من عدة بنوك (BEA، BNA, CNEP, ET BADR) وشركات تأمين (CAR, SAA, CCR, CAAT)، باشرت نشاطها رسميا في 01 جويلية 1998، حيث تقوم الشركة بممارسة كافة عمليات التأمين المتعلقة بالقروض العقارية.
3. الشركة الجزائرية لضمان قرض الاستثمار (AGCI): اعتمدت هذه الشركة في 09 نوفمبر 1998م، لممارسة عمليات التأمين المرتبطة بقروض الاستثمار الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها بـ 2 مليار دج موزع بين الخزينة العمومية بنسبة 25% و 6 بنوك بالتساوي بنسبة 12.5% لكل بنك.

رابعاً: التعاضديات

وأهمها ما يلي:

1. تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة (MAATEC): تم اعتمادها في 29 ديسمبر 1964م، بمقتضى القانون الصادر في 1963م، المتضمن إلزامية مراقبة جميع الشركات الوطنية، وتم منحها الاعتماد من طرف وزارة المالية، تضم المشتركين العاملين في قطاع التربية والثقافة، كما تقوم بعمليات التأمين على السيارات والتأمين الشامل للسكن، ويقدر رأسمالها بـ 1 مليار دج.
2. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA): تم إنشاء هذا الصندوق بموجب التعليمات 64-72 المؤرخة في ديسمبر 1972م، بغرض حماية الأشخاص والممتلكات، وهو صندوق تعاضدي للاستثمار الزراعي يرتبط نشاطه بالفلاحة، ويقوم بكافة عمليات تأمين الأضرار وإعادة التأمين، إضافة إلى منح القروض، بالترخيص الذي منحه له البنك المركزي من خلال المرسوم 95-97 المؤرخ في 01 أبريل 1995م، يقدر رأسماله بـ 758.7 مليون دج.

المطلب الثالث: هيئات الإشراف والرقابة في الجزائر

كان قطاع التأمين قبل صدور القانون رقم 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 07-95 يخضع من حيث الرقابة لإدارة الرقابة، بمعنى رقابة الوزير المكلف بالمالية الذي يتصرف بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات، غير أنه بعد صدور القانون 04-06 لم يعد الوزير المكلف بالمالية من يتخذ القرار في مجال الرقابة والإشراف، بل تم استحداث هيئات للإشراف والرقابة على التأمين متمثلة فيما يلي:

1. وزارة المالية: في إطار أحكام القانون 06/04 المتعلق بالتأمينات أصبح للوزير المكلف بالمالية صلاحية ممارسة الرقابة على شركات التأمين، ومنح الاعتماد لممارسة نشاط التأمين، وله أيضاً صلاحية تقرير العقوبات على شركات التأمين و/أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية في حال مخالفتها للأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بنشاط التأمين.
- وفيما يتعلق بسحب الاعتماد بصفة جزئية أو كلية فيتخذه الوزير المكلف بالمالية وذلك بعد استشارة المجلس الوطني للتأمينات، ويكون إلغاء الترخيص من اختصاص السلطة التي منحتة طبقاً لقاعدة توازي الأشكال، وبالتالي لا يخضع قرار إلغاء الترخيص لأي طعن.
2. المجلس الوطني للتأمين: حسب نص المادة 274 من الأمر 07-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، المعدل والمتمم بالقانون 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، والمتعلق بالتأمين، فالمجلس الوطني

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

للتأمينات هو جهاز استشاري يرأسه الوزير المكلف بالمالية يستشار في المسائل المتعلقة بوضعية نشاط التأمين وإعادة التأمين وتنظيمه وتطويره، إضافة إلى ذلك يمكن للمجلس أن يعد مشاريع تمهيدية لنصوص تشريعية أو تنظيمية داخلية في مجال اختصاصه وذلك بتكليف من الوزير المكلف بالمالية أو بمبادرة منه، ويجوز للمجلس الوطني للتأمينات أن يشكل بلجنة أو عدة لجان متخصصة، ويمكن أن يستشار أيضا فيما يتعلق بمنح الاعتماد لشركات التأمين وسماسة التأمين، وكذا تعديله وسحبه، ويعد مركزا لتصميم وإجراء البحوث التقنية المتعلقة بقطاع التأمين والمتمثلة في دراسة تنظيم السوق، تنسيق أعمال البحث والتطوير وتسعير الضمانات الإجبارية.

3. لجنة الإشراف: تم استحداث هذه اللجنة بموجب القانون رقم 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 كهيئة مسؤولة بشكل مباشر على رقابة نشاط التأمين في الجزائر بعدما كانت رقابة الدولة على نشاط التأمين مخولة إلى الوزير المكلف بالمالية، وقد جاء في نص المادة 209 من القانون رقم 06-04 السابق الذكر والمتعلق بالتأمينات أنه "تنشأ لجنة الإشراف على التأمينات التي تتصرف كإدارة رقابية بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية".

وتتكون لجنة الإشراف من خمسة أعضاء من بينهم رئيس اللجنة، والذي يعين بموجب مرسوم رئاسي وباقتراح من وزير المالية، بالإضافة إلى قاضيان تقترحهما المحكمة العليا، وممثل عن وزير المالية، أما بخصوص العضو الرابع فيجب أن يكون خبير في مجال التأمينات، حيث يتمتع أعضاء هذه اللجنة بالاستقلالية التامة كون تعيينهم يتم بموجب مرسوم رئاسي، بالإضافة إلى طبيعة تشكيلتها والتي تجعل من سلطة الوزير تقلص أمامها، واستقلالية ميزانيتها التي تتكفل بها الخزينة العمومية.

وتهدف لجنة الإشراف حسب نص المادة 210 من القانون رقم 04-06 السابق الذكر، إلى ما يلي:

- السهر على احترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين؛
- التأكد من أن الشركات تفي بالالتزامات التي تعاقدت عليها تجاه المؤمن لهم ولا تزال قادرة على الوفاء بها؛
- التحقق من المعلومات حول مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأسمال شركة التأمين و/أو إعادة التأمين.

4. مديرية التأمينات: تعتبر مديرية التأمينات الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية، وهي إحدى

المديريات التابعة للمديرية العامة للخزينة، وتعد هذه الأخيرة الهيكل المنفذ لعملية الرقابة التي تديرها لجنة

الإشراف، تسمح لوزارة المالية بمعرفة ما يجري بداخل هذا القطاع، وتتكون من:

- المديرية الفرعية للتنظيم؛

- المديرية الفرعية للمتابعة والتحليل؛
- المديرية الفرعية للمراقبة.

كما تتمثل مهام مديرية التأمينات فيما يلي:

- اقتراح التدابير الضرورية للتغطية المناسبة في مجال تأمين الممتلكات الوطنية، الاقتصادية، والاجتماعية؛
- اقتراح التدابير لضبط وترقية ادخار هيئات التأمين وإعادة التأمين؛
- دراسة وتنفيذ التدابير التي من شأنها التشجيع على تطوير التأمين بجميع أشكاله؛
- الإشراف على تسيير الهيئات التي تمارس المهام المتصلة بنشاط التأمين والموضوعة تحت سلطة وزير المالية السهر على الوفاء بدين شركات وتعاونيات التأمين وإعادة التأمين؛
- دراسة ملفات طلبات الاعتماد لكل من شركات وتعاونيات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء التأمين.

5. مفتشو التأمين: لقد تم استبدال تسمية "محافظون" مراقبون" بتسمية مفتشو التأمين، ويشمل سلك

المفتشين على الرتب التالية مفتش المفتشون الرئيسيون، المفتشين المركزين، المفتشون العامين، ومحافظ مراقب رئيسي للتأمينات، وتتمثل مهام سلك التفتيش فيما يلي:

- التحقيق في عين المكان و/أو في الوثائق في دفاتر الأستاذ والسجلات والعقود والكشوف والوثائق المحاسبية والمستندات الخاصة بالعمليات التي تقوم بها شركات التأمين و/أو إعادة التأمين؛
- السهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية على ميدان نشاطهم والتحري في قضايا النزاع؛
- إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بميدان نشاطهم؛
- تقديم كل اقتراح من شأنه توجيه عمليات الرقابة وتحسين طرق التحقق والزيادة من فعالية أعمال الرقابة؛
- متابعة أعمال الرقابة وتنسيقها والإشراف عليها واقتراح أي تدابير من شأنها تحسين تنظيم المصالح وتسييرها، وتصور أي مشروع نص واقتراحه في ميادين التأمينات والقيام بالدراسات من أجل تطوير الإجراءات التقنية الخاصة بالإدارة المكلفة بالمالية.

المطلب الرابع: الحصيلة الرقمية لتطور قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 2014-2022

يعد قطاع التأمين على الأضرار في الجزائر من بين القطاعات الحيوية في الاقتصاد، حيث تشهد السوق تنافسية متزايدة بين شركات التأمين لتلبية احتياجات وتطلعات العملاء، حيث تتنوع التأمينات على الأضرار في الجزائر بما ذلك التأمين على السيارات وتأمين القروض وتأمين النقل بالإضافة إلى تأمين الحرائق والمخاطر الكبرى.

أولاً: انتاج سوق التأمين على الاضرار حسب الفروع خلال الفترة 2014-2022

الجدول رقم (1-2): انتاج سوق التأمين على الأضرار حسب الفروع خلال الفترة 2014-2022

الوحدة: مليار دينار جزائري

المجموع	التأمين الفلاحي	IRD	تأمين النقل	تأمين القروض	تأمين السيارات	فرع التأمين	
116496	3269	41834	6497	1017	63879	المبلغ	2014
%100	%2,81	%35,91	%5,58	%0,87	%54,83	الحصة	
118802	3757	41949	5745	1149	66202	المبلغ	2015
%100	%3,16	%35,31	%4,84	%0,97	%55,72	الحصة	
119192	3376	43067	6238	1311	65200	المبلغ	2016
%100	%2,83	%36,13	%5,23	%1,10	%54,70	الحصة	
121717	2625	45761	5926	1901	65504	المبلغ	2017
%100	%2,16	%37,60	%4,87	%1,56	%53,82	الحصة	
126198	2507	46770	5829	1964	69128	المبلغ	2018
%100	%1,99	%37,06	%4,62	%1,56	%54,78	الحصة	
132222	2684	51371	6369	2322	69476	المبلغ	2019
%100	%2,03	%38,85	%4,82	%1,76	%52,54	الحصة	
126207	2144	53090	6081	1995	62897	المبلغ	2020
%100	%1,70	%42,07	%4,82	%1,58	%49,84	الحصة	
133372	2157	59950	6668	2559	62038	المبلغ	2021
%100	%1,62	%44,95	%5,00	%1,92	%46,52	الحصة	
139608	2408	62166	7212	2844	64978	المبلغ	2022
%100	%1,72	%44,53	%5,17	%2,04	%46,54	الحصة	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات 2014-2022

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

يظهر الجدول رقم (2-1) أن صناعة التأمين على الأضرار في الجزائر شهدت نموا مستمرا خلال الفترة 2014-2022، حيث نلاحظ نمو سنوي في حجم التأمين على الأضرار في الجزائر باستثناء بعض السنوات كسنة 2020 ويرجع ذلك لتأثيرات جائحة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد.

ويشير أيضا لديناميكية السوق وتزايد الطلب على خدمات التأمين على الأضرار، ويوضح الجدول أيضا الحصة السوقية لإنتاج فرع السيارات ب 54.83% ما يعادل 63.8 مليار دينار جزائري سنة 2014 وصولا إلى ما يقارب 65 مليار دينار جزائري سنة 2022 بنسبة 46.54% من إجمالي سوق التأمين في الجزائر.

كما يظهر ارتفاع نسبة فرع التأمين على السيارات مقارنة بباقي الفروع الأخرى، وهذا راجع لزيادة حاجة الأفراد والشركات لتأمين سياراتهم ومركباتهم والحوادث المرتبطة بها بينما تأمين النقل والفلاحة أقل طلبا منها، وقد تكون تفضيلات وتقديرات مختلفة في السوق تؤدي إلى تركيز أكبر على التأمين على السيارات على حساب التأمين على باقي الفروع الأخرى.

يليه إنتاج التأمين على الحرائق والمخاطر الكبرى ب 35.91% في سنة 2014 واستمرار ارتفاعه إلى ما يقارب 62.16 مليار دينار جزائري سنة 2022، ليأتي فرع تأمين النقل، تأمين القروض، والتأمين الفلاحي بإنتاج ضعيف من 2014 إلى سنة 2022.

استحوذ فرع التأمين على السيارات على حصة الأسد من إجمالي إنتاج التأمين في الجزائر ولعل هذا الارتفاع راجع للزيادة المستمرة للحظيرة الوطنية للسيارات وإجبارية تأمين السيارات خصوصا فيما يتعلق بتأمين المسؤولية المدنية، والتطور الحاصل في مجال التغطية التأمينية المتمثلة في ضمان كل الأخطار Garantie tous risques

ثانيا: تطور انتاج سوق التأمين خلال الفترة 2014 إلى 2022

الجدول رقم (2-2): تطور انتاج سوق التأمين في الجزائر خلال الفترة 2014-2022

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	نوع التأمين	التأمين على الأضرار	التأمين على الأشخاص	القبول الدولي	المجموع
2014		118102	8600	1521	128223
		%92,11	%6,71	%1,19	%100
2015		118802	10316	2133	131251
		%90,52	%7,86	%1,63	%100
2016		119162	11461	2884	133507
		%89,26	%8,58	%2,16	%100
2017		121717	13253	3765	138735
		%87,73	%9,55	%2,71	%100
2018		126198	12629	4377	143204
		%88,12	%8,82	%3,06	%100
2019		132222	14037	5888	152147
		%86,90	%9,23	%3,87	%100
2020		126207	12410	6059	144676
		%87,23	%8,58	%4,19	%100
2021		133373	13477	6656	153506
		%86,88	%8,78	%4,34	%100
2022		139611	16136	6807	162554
		%85,89	%9,93	%4,19	%100

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات 2014-2022

يظهر الجدول رقم (2-2) زيادة مستمرة في انتاج التأمين في الجزائر على مدار السنوات الأخيرة، نرى أن سوق التأمين حقق نموا ملحوظا من 2014 إلى 2022 حيث ارتفع من 128 مليار دينار إلى 162 مليار دينار جزائري. ونلاحظ أن نشاط التأمين على الأضرار قد هيمن على السوق الوطنية للتأمينات بحصة 85,89% في سنة 2022 يليه نشاط التأمين على الأشخاص بنسبة 9,93% ما يعادل 16 مليار دينار جزائري، فيما استحوذ القبول الدولي على نسبة 4,19% من السوق الوطنية.

ثالثا: انتاج التأمين على الأشخاص في 2022/12/31

الجدول رقم (2-3): انتاج التأمين على الأشخاص في 2022/12/31

الشركات نوع التأمين	شركات عمومية	شركات خاصة	شركات مختلطة	اجمالي السوق	الحصة السوقية للشركات الخاصة
الحوادث والمرض	595	964	307	1867	51,63%
المساعدة	251	590	906	1748	33,70%
التأمين على الحياة والموت	1019	3279	2211	6509	50,37%
تأمين جماعي	2076	421	3513	6010	7%
الإجمالي	3941	5255	693	16134	32,57%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات 2022

من الجدول رقم (2-3) يتضح لنا نسبة الحصة السوقية للشركات الخاصة المتعلقة بالتأمين على الأشخاص تستحوذ على 51.63% من اجمالي سوق تأمين الحوادث والمرض ما يدل على الاهتمام الكبير في التأمين على هذا النوع ويعكس الوعي بأهمية توفير الحماية الصحية اللازمة، فيما تستحوذ أيضا على فرع التأمين على الحياة والموت بحصة 50.37% من اجمال تأمينات الشركات العمومية والمختلطة، تشير الحصة السوقية المرتفعة للشركات الخاصة الاهتمام القوي بتوفير تأمين للحياة والموت مما يعكس الرغبة في توفير أمان مالي للمستفيدين.

من خلال نسبة المساعدة 33,70% من اجمالي السوق تظهر أهمية التأمين لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ والحاجة الفورية للأموال وتلبية الاحتياجات الطارئة وتخفيف الأعباء المالية، أما التأمين الجماعي فهي حصة صغيرة للشركات الخاصة من اجمالي السوق وهو راجع لقلّة الاهتمام بهذا النوع من طرفها.

تبرز المعطيات السابقة النسبة المرتفعة لتأمين الحوادث والمرض بمبلغ 1867 مليون دينار جزائري الاستثمار الكبير في هذا النوع والاهتمام بتوفير تأمين صحي قوي ويشير أيضا لزيادة الطلب على حماية صحية للوعي المتزايد بأهمية الرعاية الطبية، في فرع المساعدة بلغ اجمالي السوق 1748 مليون دينار جزائري ما يظهر التركيز على تلبية الاحتياجات الفورية والطارئة ودور التأمين في تقديم الدعم المالي في هذه الحالات، في فرع التأمين على الحياة والموت 6509 مليون دينار جزائري يبين الاهتمام الكبير بتوفير الأمان المالي للمستفيدين في حالات الحياة والوفاة، في حين بلغ اجمالي السوق في فرع التأمين الجماعي 6010 مليون دينار جزائري يشير للرغبة في تقديم التأمينات الجماعية لمجموعات كبيرة من الشركات والجماعات.

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات

محاولة منا لإثراء موضوع الدراسة وتدارك النقائص الموجودة ومعرفة مختلف وجهات النظر حول تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية، واستنادا لمتطلبات معالجة هذا الموضوع في الميدان، تم الاعتماد على جملة من الأدوات للوقوف على الجوانب التي تكفل أفضل معالجة للموضوع، للوصول إلى نتائج واقعية بأكبر قدر من الموضوعية من خلال الأدوات المستخدمة، ويهدف هذا المبحث إلى عرض الإطار المنهجي الذي تم إتباعه في الدراسة بشكل عام والأدوات التي تم استخدامها للقياس.

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية

إن الدقة المفروضة في البحث العلمي تحتم تقديم وصف دقيق للإجراءات المتبعة في دراسة الظاهرة ويعتبر المنهج العمود الفقري في تصميم البحوث، ولكل دراسة منهجية تركز عليها وتوجهها، لهذا وجب علينا توضيح منهجية هذه الدراسة الميدانية من خلال هذا المطلب، والذي تضمن عدة عناصر أساسية لبناء النتائج والتوصيات اللازمة، حيث يشتمل على عرض مصادر جمع البيانات، الأداة والمتغيرات، المجتمع والعينة، وأخيرا حدود الدراسة الميدانية.

أولاً: مصادر جمع البيانات

تماشياً مع طبيعة وأهداف الدراسة ومن أجل الإحاطة بأدبيات أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة في تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية، كان لزاماً على الباحثة استخدام المسح بالعينة كمنهج أساسي في دراسة الموضوع، هذا المنهج الذي نكتفي فيه بدراسة عدد محدود من الحالات أو المفردات، في حدود الوقت والجهد والإمكانات المتوفرة، والمسح الاجتماعي سواء الشامل أو بالعينة هو أحد الطرق الرئيسية التي تستخدم في البحوث الوصفية المدروسة وتصويرها كمياً عن طريق جمع المعلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة، إضافة إلى الاستعانة بالبيانات الثانوية وذلك من خلال مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة والمجلات العلمية المتخصصة بموضوع الدراسة وأية مراجع قد تسهم في إثراء البحث بشكل علمي، وهدف الباحثة من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة التعرف على الأسس العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وأخذ تصور عام عن آخر المستجدات في مجال الدراسة.

ثانياً: أداة الدراسة الميدانية

تمثلت أداة الدراسة الميدانية في استمارة الاستبيان التي تم إعدادها بتناسق وتجانس مع فرضيات الدراسة وباعتماد على المتغيرات التي تم تحديدها، وقد تم تنقيحها وتعديلها وفق آراء وملاحظات الأستاذة المشرفة وبعض من أساتذة العلوم المالية والمحاسبية، كل هذا ساهم في تكوين أجزاء ومحاور استمارة الاستبيان، وسنقوم بعرض

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

مختلف مراحل إعداد الاستبيان والظروف التي تمت صياغته فيها، بداية من إعداد الاستمارة، وكيفية تصميم قائمة الأسئلة، مروراً بكيفية نشر وتوزيع الاستمارات والطريقة المعتمدة للاختبار الأولي لها، وصولاً إلى معالجة الاستمارات.

1.3. تصميم الاستمارة

حاولنا في هذه المرحلة إعداد الأسئلة بصفة بسيطة وواضحة، حتى تكون قابلة للفهم من قبل قارئها، والذين من المفروض أن يكونوا على دراية بالموضوع، وأن تحتوي على أسئلة متدرجة، بحيث تسمح بالإجابة على فرضيات البحث، تمحورت هذه الأسئلة حول موضوع الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية وحوكمة شركات التأمين، وقد تم الاستعانة بآراء بعض الأساتذة والزملاء، والذين قاموا بتوجيهنا في كيفية إعداد استمارة الاستبيان، حاولنا قدر الإمكان خلال فترة إعدادها الابتعاد عن التعمق في طرح الأسئلة، والعمل على طرح الأسئلة بشكل متسلسل ومتربط حتى نجلب اهتمام وتركيز المستجوبين، بهدف الحصول على أكبر عدد من الإجابات الجادة والموضوعية، لما لاحظناه من نقص في المعلومات حول معايير المحاسبة الدولية والإفصاح المحاسبي.

هذا فضلاً عن الواجهة التي تنصدر الاستبيان، والتي تتضمن عنوان الموضوع محل الدراسة، والهدف منها، وذلك لتبرير القيام بهذه الاستبانة مع رجائنا لهم بالإجابة بكل عناية وموضوعية، وإحاطتهم بأن المعلومات المتحصل عليها سوف لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، كما أشرنا كذلك إلى الجهة التي تنتمي إليها الطالبة، وذلك لزيادة القبول والثقة من أطراف أفراد العينة مع شكرهم في الأخير على تعاونهم معنا.

2.2. هيكل الاستمارة

تضمنت استمارة الاستبيان 53 سؤالاً موزعة على 3 محاور رئيسية، ومن أجل الوصول إلى الإجابة الواضحة والدقيقة للمستجوبين، فقد اعتمدنا خلال صياغتنا للأسئلة على الأسئلة المغلقة التي تحمل إجابة محددة حتى يتسنى لنا تحديد آراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان، ولقد توزعت الأسئلة على جزئية كما يلي:

الجزء الأول: يتضمن أسئلة عامة مرتبطة بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة

الجزء الثاني: يتضمن هذا الجزء 3 محاور كما يلي:

- المحور الأول: بعنوان واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية ويتضمن هذا

المحور أسئلة متعلقة بمدى التزام شركات التأمين محل الدراسة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ويضم

المحور 15 سؤالاً.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

- **المحور الثاني:** بعنوان ما مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات، حيث يتضمن هذا المحور أسئلة متعلقة بمدى التزام شركات التأمين محل الدراسة بتطبيق حوكمة الشركات ويضم هذا المحور 20 سؤالاً.

- **المحور الثالث:** بعنوان هل يوجد تأثير للإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية، ويبحث هذا المحور في العلاقة بين الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية وتفعيل الحوكمة في شركات التأمين، ويضم 18 سؤالاً.

ولاختبار مصداقية محتوى قائمة الاستبيان، تم توزيع عدد منها لاختبار إمكانية الإجابة على الأسئلة بشكل عملي وملائم، ولتجنب أي ملل قد يلحق بالمستجوبين، وبناءً على الملاحظات التي سجلناها كنتائج للاختبار الأولي للاستبيان، قمنا بتعديل وتصحيح الأسئلة، لتدارك النقائص لصياغتها بشكل نهائي، والقيام بتوزيعها على العينة المستهدفة.

3.2. نشر وتوزيع الاستمارة

بعد الانتهاء من عملية إعداد الاستبيان بشكل نهائي كما هو موضح في الملحق رقم (01) جاءت مرحلة توزيعه على العينة المستهدفة، وقد تمت بالاعتماد على عدة قنوات قصد الوصول إلى العينة، وضمان الحصول على أكبر عدد من الاستمارات التي تمت الإجابة عليها، وبصفة عامة اعتمدنا على الطرق التالية في توزيع الاستمارات.

1. الاتصال المباشر بأفراد العينة وتسليمهم استمارة الاستبيان بأنفسنا (إطارات شركات التأمين).

2. إرسال استمارات الاستبيان عن طريق البريد الإلكتروني.

3. الاستعانة ببعض الأساتذة وبعض زملاء الدراسة وبعض الموظفين بالمؤسسات في توزيع الاستمارات، وبتعدد

القنوات المعتمد عليها في الحصول على الإجابات، تنوعت أساليب الرد، وحتى الوقت، حيث تراوحت مدة

الحصول على الإجابة ما بين ساعات، أيام، وفي بعض الأحيان أشهر وذلك بعد إلحاح كبير من طرفنا،

وعموماً يمكن حصر عملية استرجاع قوائم الاستبيان في الآتي:

- الحصول على الإجابة بشكل مباشر من الفرد المستجوب.
- الاتصال بالأساتذة والزملاء والموظفين بالشركات الذين استعنا بهم لاستلام الاستمارات.
- الحصول على الإجابات عن طريق البريد الإلكتروني من الأشخاص الذين تم مراسلتهم عن طريقه.
- الاتصال بالشركات التي تم زيارتها واسترجاع الاستمارات.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

وبالرغم من حصولنا واستلامنا لحجم معين من الإجابات، والتي سمحت لنا باعتمادها في الدراسة وفق الأساليب الإحصائية الملائمة، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض المشاكل والصعوبات التي اعترضتنا خلال مرحلة استلام إجابات أفراد العينة والتي يمكن تلخيصها بإيجاز فيما يلي:

- وجود بعض أفراد العينة في مناطق بعيدة عن موقع تواجد الطالبة، الأمر الذي حال دون قيامنا بالتوضيحات اللازمة في حالة إذا وجد أي لبس أو غموض في استمارة الاستبيان المرسلة إليهم.
- التجاوب السليبي لبعض أفراد العينة، رغم إلحاحنا واستفسارنا المستمر عن مصير استمارة الاستبيان التي وجهت لهم.
- تماطل بعض أفراد العينة في الإجابة على الاستبيان رغم الوقت الممنوح لهم وزياراتنا المتكررة لهم.
- عدم الحصول على آراء وإجابات بعض أفراد العينة، نظرا للحدود الزمنية للدراسة والتي لا يمكن تجاوزها.
- صعوبة الدخول إلى بعض شركات التأمين والوصول إلى العاملين في المصلحة المحاسبية والمالية، قصد تسليمهم استمارات الاستبيان والحصول على إجاباتهم والتعرف على اتجاهاتهم التي تعد ذا أهمية بالغة بالنسبة لنا.

4.2. المقياس المستخدم

تم استخدام مقياس ليكارت Likert Scale لجميع محاور استمارة الاستبيان، وهو مقياس يتدرج من علاقة قوية موجبة (طردية) إلى علاقة قوية سالبة (عكسية) مع الإشارة إلى أنه تم استخدام خمسة خيارات الأكثر شيوعا، ويوضح الجدول الموالي مستويات وأوزان مقياس ليكارت الخماسي كما يلي:

الجدول رقم (2-4): مستويات وأوزان ليكارت الخماسي

المستوى	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	01	02	03	04	05

المصدر: دلال القاضي، محمود البياتي، منهجية أساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، دار الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 113

ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة الميدانية

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات التأمين على المستوى الوطني، أما عينة الدراسة فتتمثل في شركات التأمين التي تزاوّل نشاطها في الغرب الجزائري (عين تموشنت-تلمسان-وهران-مستغانم-سيدي بلعباس)، وتعود مبررات اختيار شركات التأمين في الولايات المذكورة أعلاه إلى إعطاء مصداقية أكثر لنتائج الدراسة وإمكانية تعميمها

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

على المستوى الوطني أي على مجتمع الدراسة، أما أفراد العينة المستهدفة للدراسة فكانت من الإطارات لتوفرهم على الخبرة العلمية والعملية ومعرفتهم الأكاديمية لمتغيرات الدراسة، وهم كما يلي:

- مدير عام؛
- مدير مالي؛
- مدقق داخلي؛
- رئيس مصلحة المالية والمحاسبة.

ولقد بتوزيع 150 استمارة استبيان شملت أفراد العينة المحددة سابقا، أما باقي الاستثمارات فلم يتم توزيعها نظرا لإحجام الكثيرين من المهنيين وامتناعهم عن ملأ الاستمارة وعدم اهتمامهم بالموضوع، بحجة عدم وجود الوقت أو بحجة عدم فهم بعض المصطلحات المحاسبية، ولقد اعتمدنا طريقة التسليم والاستلام المباشر أو عن طريق مساعدة بعض الزملاء هذا بالنسبة لاستمارة الاستبيان العادي، أما بالنسبة لاستمارة الاستبيان الإلكترونية، فقد قمنا بإرسالها إلى عدة أفراد العينة تحصلنا على عناوين بريدهم الإلكتروني من الأساتذة والزملاء ومن الملتقيات التي شاركوا فيها.

وبعد تجميع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الموزعة قمنا بعملية الفرز وتنظيم الاستثمارات المستلمة لتحديد أي الاستثمارات صالحة للدراسة فقررنا الإبقاء على 120 استمارة من مجموع الاستثمارات المستلمة لتمثل عينة الدراسة.

وهذا بعد قيامنا باستبعاد 17 استمارة استبيان نظرا لعدم تمتع أفراد العينة بالموصفات اللازمة أو بسبب نقص المعلومات الواردة فيها، أو للتضارب الموجود في الإجابات التي تحتويها، ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): عدد الاستثمارات الموزعة

البيان	عدد الاستثمارات	عدد الاستثمارات	عدد الاستثمارات	عدد الاستثمارات	عدد الاستثمارات
	الموزعة	المسترجعة	غير المسترجعة	الملغاة	الصالحة للدراسة
العدد	150	137	13	17	120
النسبة	%100	%91,33	%08,66	%11,33	%80

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

من خلال الجدول السابق بلغت نسبة الاستثمارات المعتمدة 80% وهي نسبة مقبولة في نظر الطالبة من أجل استخدامها في دراسة وتحليل نتائج الاستبيان والتي سيتم تناولها في المبحث الموالي.

رابعاً: حدود الدراسة الميدانية

من أجل القيام بأي دراسة يجب تحديد حدودها، والدراسة الميدانية التي بين أيدينا اشتملت على عدة حدود متمثلة في الحدود المكانية والحدود الزمانية والحدود البشرية والحدود الموضوعية، كل هذه المتغيرات سمحت بتحديد عينة الدراسة الميدانية وعملت على التعريف بأفراد العينة ويمكن توضيح هذه الحدود كما يلي:

الحدود المكانية: تمثلت في فروع شركات التأمين التي تراول نشاطها في الغرب الجزائري (عين تموشنت-تلمسان-وهران-مستغانم-سيدي بلعباس)

الحدود الزمانية: تمت هذه الدراسة الميدانية خلال الفترة الممتدة من الثلاثي الأخير لسنة 2023 إلى نهاية سنة 2024.

الحدود البشرية: لقد وجهت استمارات الاستبيان إلى إطارات شركات التأمين لمعرفة واقع الحال لموضوع الدراسة ضمن هذه الشركات وللحصول على آرائهم حول ذلك.

الحدود الموضوعية: اشتمل موضوع الدراسة على متغيرين محوريين هما: الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية وحوكمة شركات التأمين، حيث استلزم الأمر بالنسبة للمتغير الأول الأخذ بعين الاعتبار معايير المحاسبة الدولية الموجهة لقطاع التأمين، أما بالنسبة للمتغير الثاني تم التركيز على مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD.

المطلب الثاني: اختبار استمارة الاستبيان

خصص هذا المطلب للقيام ببعض الاختبارات التي تدعم قوة وصدق وثبات أداة الدراسة الميدانية، وذلك من خلال اختبار صدق الاستبيان، اختبار ثبات الاستبيان، اختبار اعتدالية التوزيع، لإعطاء مصداقية أكبر للبيانات والنتائج المتحصل عليها.

أولاً: اختبار صدق الاستبيان

يتطلع هذا الاختبار لمعرفة صدق الاتساق الداخلي من خلال دراسة اتساق كل فقرة من فقرات استمارة الاستبيان مع المحور أو الجزء الذي تنتمي إليه، وللقيام بهذا الاختبار تم الاستعانة بمعامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة والمحور الذي تنتمي إليه.

1.1. إثبات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

يوضح الجدول الموالي رقم (2-6) معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور الأول بعنوان واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية والمعدل الكلي لكل فقراته

الجدول رقم (2-6): نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

رقم الفقرة	المحور الأول: واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	الجزائرية	r	
1	تتوافر البيئة الجزائرية على قواعد بيانات ضخمة تسمح بإعداد النماذج الاكتوارية لحساب مخاطر عقود التأمين	.711**	.000
2	تتوفر شركة التأمين على كوادرات مؤهلة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية	.560**	.000
3	يتم إعداد الإفصاح عن قائمة المركز المالي	.587**	.000
4	يتم إعداد الإفصاح عن قائمة الدخل الشامل	.710**	.000
5	يتم إعداد الإفصاح قائمة التدفقات النقدية	.772**	.000
6	يتم إعداد الإفصاح قائمة التغيرات في حقوق الملكية	.707**	.000
7	يتم إعداد الإفصاح عن الإيضاحات المتممة للتقارير المالية	.740**	.000
8	الإفصاح عن المخاطر الناشئة عن عقود التأمين	.740**	.000
9	الإفصاح عن الطرق المستخدمة لقياس المخاطر	.627**	.000
10	الإفصاح عن استراتيجيات الشركة وسياساتها بإدارة المخاطر	.681**	.000
11	الإفصاح عن المعلومات الكمية المتعلقة بتعرضها للمخاطر	.801**	.000
12	الإفصاح عن مخاطر السيولة ومخاطر سعر السوق وسعر صرف العملات الأجنبية	.764**	.000
13	الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأثر الأطر التنظيمية التي تحكم مجال نشاطها	.786**	.000
14	الاعتراف والإفصاح عن الأدوات المالية	.817**	.000
15	قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة	.813**	.000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS، في الملحق رقم 2

ويتضح من خلال الجدول رقم (2-6) أن معاملات الارتباط لجميع فقرات المحور الأول تتراوح بين 0.560 الذي يمثل أقل معامل ارتباط و0.817 الذي يمثل أعلى معامل ارتباط مشاهد، بحيث تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05 لأن جميع مستويات الدلالة لفقرات هذا المحور يساوي 0.000، وبالتالي يمكن القول أن فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

2.1. إثبات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

يوضح الجدول رقم (2-7) الموالي معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني بعنوان مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات والمعدل الكلي لكل فقراته.

الجدول رقم (2-7): نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

المبدأ	رقم الفقرة	المحور الثاني: مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
وجود أساس فعال للحوكمة	1	القوانين الداخلية تتوافق مع قوانين وتشريعات الدولة	0.762**	0.000
	2	القوانين الداخلية كافية وقابلة للتطبيق	0.400**	0.000
	3	تتبع الشركة نظاما محددًا للحوكمة	0.329**	0.000
	4	توزيع واضح للمهام وتحديد للمسؤوليات	0.303**	0.000
حماية حقوق المساهمين	5	حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة	0.455**	0.000
	6	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة بشكل عادل	0.644**	0.000
	7	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة	0.520**	0.000
المعاملة العادلة بين جميع المساهمين	8	تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة	0.591**	0.000
	9	يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي	0.617**	0.000
	10	المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم	0.477**	0.000
دور أصحاب المصالح في الحوكمة	11	تضمن الشركة سهولة وحرية التواصل بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة	0.690**	0.000
	12	تحتزم إدارة الشركة حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون	0.646**	0.000
	13	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة	0.369**	0.000
مسؤوليات مجلس الإدارة	14	يتوفر أعضاء مجلس الإدارة على المؤهلات اللازمة لممارسة مهامهم	0.427**	0.000
	15	يقوم مجلس الإدارة برسم الأهداف الاستراتيجية للشركة	0.339**	0.000
	16	يسهر مجلس الإدارة على استقلالية المراجعين الداخليين والخارجيين	0.653**	0.000
الإفصاح والشفافية	17	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم	0.552**	0.000
	18	تفصح الشركة عن خططها وأهدافها المستقبلية	0.531**	0.000
	19	يتم الإفصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية	0.585**	0.000
	20	الإفصاح عن درجة تطبيق الشركة لقواعد حوكمة الشركات	0.293**	0.001

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS، في الملحق رقم 2

ويتضح من خلال الجدول رقم (2-7) أن معاملات الارتباط لجميع فقرات المحور الثاني تتراوح بين 0.293 الذي يمثل أقل معامل ارتباط و0.762 الذي يمثل أعلى معامل ارتباط مشاهد، بحيث تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05 لأن أكبر مستوى دلالة ملاحظ عند فقرات هذا المحور يساوي 0.001 وهو أقل من 0.05، وبالتالي يمكن القول أن فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

3.1 اثبات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث

يوضح الجدول رقم (2-8) الموالي معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث بعنوان تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية والمعدل الكلي لكل فقراته.

الجدول رقم (2-8): نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث

رقم الفقرة	المحور الثالث: تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
1	الإفصاح في القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية يحقق الدقة والوضوح والشفافية	0.642**	0.000
2	تساهم معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الإفصاح المحاسبي الكافي والملائم بغية إرساء أسس الحوكمة	0.624**	0.000
3	يساهم تبني معايير المحاسبة الدولية في تفعيل مبادئ الحوكمة من خلال تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية	0.616**	0.000
4	اعتماد معايير المحاسبة الدولية في عرض وإعداد القوائم المالية يساهم في تحقيق حوكمة جيدة	0.614**	0.000
5	يساهم الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية في زيادة الثقة لدى المتعاملين	0.786**	0.000
6	للقوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية دور فعال في تجسيد المساءلة في الشركة	0.742**	0.000
7	تعتبر المعلومة المحاسبية أداة مهمة في حوكمة الشركات باعتبارها أداة اتصال بين الشركة ومختلف الأطراف الأخرى	0.854**	0.000
8	تطبيق مبادئ موحدة للاعتراف، القياس، العرض، والإفصاح لجميع أنواع العقود يحقق حماية جميع الأطراف المتعاملة في قطاع التأمين	0.631**	0.000
9	تحقيق متطلبات جميع مستخدمي القوائم المالية بصفة عادلة ما تسعى إليه معايير المحاسبة الدولية وهو أحد أهم أهداف حوكمة الشركات.	0.620**	0.000
10	يعتبر الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية كافيا لضمان حقوق المساهمين	0.878**	0.000
11	لإفصاح المحاسبي المالي دور قيادي في تقليل من المخاطر المالية وحماية حقوق المساهمين والمؤمن لهم واستقرار الأسواق المالية	0.708**	0.000

12	يسمح تطبيق معايير المحاسبة الدولية بعرض وضع الشركة بشكل صحيح وبالتالي زيادة القدرة على مراقبة المجالس والادارات التنفيذية للشركات	668**	,000
13	للإفصاح المحاسبي وشفافية المعلومات أثر في القضاء على الغش والإدلاء بالبيانات المالية الخاطئة	826**	,000
14	الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب وبالشكل المناسب يساعد في اكتشاف الغش والتلاعب والوقوف على النقائص	880**	,000
15	تهدف معايير المحاسبة الدولية إلى تحسين مستوى الإفصاح وبالتالي رقابة جيدة وتحوط أحسن ضد المخاطر وهي أحد أهداف الحوكمة	637**	,000
16	انطلاقاً من الإفصاح عن المخاطر تقوم الشركة بالاستفادة من تجارب الشركات الأخرى في رسم سياسة إدارة المخاطر	799**	,000
17	تحرص معايير المحاسبة الدولية على دعم الشفافية في عرض المعلومات والتقارير المالية عن معاملات الشركة على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد	789**	,000
18	يساعد الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية المتبعة وفق المعايير الدولية للمحاسبة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات المناسبة	833**	,000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS، في الملحق رقم 2

ويتضح من خلال الجدول (2-8) أن معاملات الارتباط لجميع فقرات المحور الثالث تتراوح بين 0.614 الذي يمثل أقل معامل ارتباط و0.880 الذي يمثل أعلى معامل ارتباط مشاهد، بحيث تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05 لأن جميع مستويات الدلالة لفقرات هذا المحور يساوي 0.000، وبالتالي يمكن القول أن فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

ثانياً: اختبار ثبات الاستبيان

يبين هذا الاختبار استقرار النتائج المتحصل عليها في حالة إعادة توزيع استمارات الاستبيان وفق نفس شروط التوزيع الحالي مما يفسر ثبات أداة القياس، ويتيح برنامج SPSS للقيام بهذا الاختبار استخدام طريقة معامل ألفا كروباخ CRONBACH'S ALPHA بالإضافة إلى طريقة التجزئة النصفية SPLIT-HALF وسنستخدم لهذه الدراسة الميدانية الطريقة الأولى، بحيث يجب التأكيد على أن الحد الأدنى لقيمة معامل CRONBACH'S ALPHA يجب ألا يقل عن 0.600، بحيث كلما ارتفع هذا المعامل دل ذلك على ثبات أكبر في أداة القياس.

1.2. اختبار ثبات الاستبيان لفقرات المحور الأول

يوضح الجدول رقم (2-9) الموالي معامل CRONBACH'S ALPHA في حالة إلغاء إجابات أفراد العينة عن كل فقرة من فقرات المحور الأول بعنوان واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية، مما يبين مساهمة كل فقرة في تحقيق الاتساق الداخلي وبالتالي ثبات الاستبيان.

الجدول رقم (2-9): نتائج اختبار ثبات الاستبيان لفقرات المحور الأول

رقم الفقرة	المحور الأول: واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية	معامل CRONBACH'S ALPHA
1	تتوافر البيئة الجزائرية على قواعد بيانات ضخمة تسمح بإعداد النماذج الاكتوارية لحساب مخاطر عقود التأمين	,938
2	تتوفر شركة التأمين على كوادرات مؤهلة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية	,894
3	يتم إعداد والإفصاح عن قائمة المركز المالي	,941
4	يتم إعداد والإفصاح عن قائمة الدخل الشامل والإفصاح عنها	,938
5	يتم إعداد والإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية والإفصاح عنها	,936
6	يتم إعداد والإفصاح عن قائمة التغيرات في حقوق الملكية والإفصاح عنها	,888
7	يتم إعداد والإفصاح عن الإفصاحات المتممة للتقارير المالية والإفصاح عنها	,937
8	الإفصاح عن المخاطر الناشئة عن عقود التأمين	,933
9	الإفصاح عن الطرق المستخدمة لقياس المخاطر	,880
10	الإفصاح عن استراتيجيات الشركة وسياساتها بإدارة المخاطر	,939
11	الإفصاح عن المعلومات الكمية المتعلقة بتعرضها للمخاطر	,875
12	الإفصاح عن مخاطر السيولة ومخاطر سعر السوق وسعر صرف العملات الأجنبية	,937
13	الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأثر الأطر التنظيمية التي تحكم مجال نشاطها	,871
14	الاعتراف والإفصاح عن الأدوات المالية	,935
15	قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة	,896
	جميع فقرات المحور	,903

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss، في الملحق رقم 2

ويتضح من خلال الجدول رقم (2-9) أن معامل CRONBACH'S ALPHA يتراوح بين 0.871 و 0.941 وهو أكبر من الحد الأدنى 0.600 مما يدل على ثبات أداة القياس، كما نلاحظ أن أكبر معامل CRONBACH'S ALPHA يساوي 0.941 والذي يقابل الفقرة الثالثة من المحور الأول مما يدل أنه لو تم حذف هذه الفقرة سيزيد

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

من ثبات أداة القياس بدرجة أكبر، لأن معامل CRONBACH'S ALPHA للمحور الأول ككل يساوي 0.903 الذي يضم كل الفقرات المحور بما فيها الفقرة الثالثة.

2.2. اختبار ثبات الاستبيان لفقرات المحور الثاني

يوضح الجدول رقم (2-10) الموالي معامل CRONBACH'S ALPHA في حالة إلغاء إجابات أفراد العينة عن كل فقرة من فقرات المحور الثاني بعنوان مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات، مما يبين مساهمة كل فقرة في تحقيق الاتساق الداخلي وبالتالي ثبات الاستبيان.

الجدول رقم (2-10): نتائج اختبار ثبات الاستبيان لفقرات المحور الثاني

المبدأ	رقم الفقرة	المحور الثاني: مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات	معامل CRONBACH'S ALPHA
وجود أساس	1	القوانين الداخلية تتوافق مع قوانين وتشريعات الدولة	,813
فعال	2	القوانين الداخلية كافية وقابلة للتطبيق	,818
للحوكمة	3	تتبع الشركة نظاما محددًا للحوكمة	,798
	4	توزيع واضح للمهام وتحديد للمسؤوليات	,815
حماية حقوق المساهمين	5	حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة	, 816
	6	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة بشكل عادل	,810
	7	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة.	,811
المعاملة العادلة	8	تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة	,815
بين جميع المساهمين	9	يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي	,807
	10	المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم	,816
دور أصحاب المصالح في الحوكمة	11	تضمن الشركة سهولة وحرية التواصل بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة	,805
	12	تتحرر إدارة الشركة حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون	,810
	13	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة	,809
مسؤوليات مجلس الإدارة	14	يتوفر أعضاء مجلس الإدارة على المؤهلات اللازمة لممارسة مهامهم	,820
	15	يقوم مجلس الإدارة برسم الأهداف الاستراتيجية للشركة	,814
	16	يسهر مجلس الإدارة على استقلالية المراجعين الداخليين والخارجين	,810

الإفصاح والشفافية	17	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم	817,
	18	تفصح الشركة عن خططها وأهدافها المستقبلية	829,
	19	يتم الإفصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية	807,
	20	الإفصاح عن درجة تطبيق الشركة لقواعد حوكمة الشركات	831,
		جميع فقرات المحور	822,

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS، في الملحق رقم 2

ويتضح من خلال الجدول رقم (2-10) أن معامل CRONBACH'S ALPHA لفقرات المحور الثاني يتراوح بين 0.798 و 0.831 وهو أكبر من الحد الأدنى 0.600 مما يدل على ثبات أداة القياس، كما نلاحظ أن أكبر معامل CRONBACH'S ALPHA يساوي 0.831 والذي يقابل الفقرة رقم 20 مما يدل أنه لو تم حذف هذه الفقرة سيزيد من ثبات أداة القياس بدرجة أكبر، لأن معامل CRONBACH'S ALPHA للمحور الثاني ككل يساوي 0.822 الذي يضم كل فقرات هذا المحور بما فيها الفقرة رقم 20.

2.3. اختبار ثبات الاستبيان لفقرات المحور الثالث

يوضح الجدول رقم (2-11) الموالي معامل CRONBACH'S ALPHA في حالة إلغاء إجابات أفراد العينة عن كل فقرة من فقرات المحور الثالث بعنوان تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية، مما يبين مساهمة كل فقرة في تحقيق الاتساق الداخلي وبالتالي ثبات الاستبيان.

الجدول رقم (2-11): نتائج اختبار ثبات الاستبيان لفقرات المحور الثالث

رقم الفقرة	المحور الثالث: تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية	معامل CRONBACH'S ALPHA
1	الإفصاح في القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية يحقق الدقة والوضوح والشفافية	904,
2	تساهم معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الإفصاح المحاسبي الكافي والملائم بغية إرساء أسس الحوكمة	907,
3	يساهم تبني معايير المحاسبة الدولية في تفعيل مبادئ الحوكمة من خلال تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية	909,
4	اعتماد معايير المحاسبة الدولية في عرض وإعداد القوائم المالية يساهم في تحقيق حوكمة جيدة	899,
5	يساهم الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية في زيادة الثقة لدى المتعاملين	900,

6	للقوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية دور فعال في تجسيد المساءلة في الشركة	903,
7	تعتبر المعلومة المحاسبية أداة مهمة في حوكمة الشركات باعتبارها أداة اتصال بين الشركة ومختلف الأطراف الأخرى	898,
8	تطبيق مبادئ موحدة للاعتراف، القياس، العرض، والافصاح لجميع أنواع العقود يحقق حماية جميع الأطراف المتعاملة في قطاع التأمين	908,
9	تحقيق متطلبات جميع مستخدمي القوائم المالية بصفة عادلة ما تسعى إليه معايير المحاسبة الدولية وهو أحد أهم أهداف حوكمة الشركات.	911,
10	يعتبر الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية كافيا لضمان حقوق المساهمين	923,
11	للإفصاح المحاسبي المالي دور قيادي في التقليل من المخاطر المالية وحماية حقوق المساهمين والمؤمن لهم واستقرار الأسواق المالية	892,
12	يسمح تطبيق معايير المحاسبة الدولية بعرض وضع الشركة بشكل صحيح وبالتالي زيادة القدرة على مراقبة المجالس والادارات التنفيذية للشركات	806,
13	للإفصاح المحاسبي وشفافية المعلومات أثر في القضاء على الغش والإدلاء بالبيانات المالية الخاطئة	803,
14	الافصاح عن المعلومات ذات الاهمية النسبية في الوقت المناسب وبالشكل المناسب يساعد في اكتشاف الغش والتلاعب والوقوف على النقائص	905,
15	تهدف معايير المحاسبة الدولية إلى تحسين مستوى الافصاح وبالتالي رقابة جيدة وتحوط أحسن ضد المخاطر وهي أحد أهداف الحوكمة	901,
16	انطلاقاً من الافصاح عن المخاطر تقوم الشركة بالاستفادة من تجارب الشركات الأخرى في رسم سياسة ادارة المخاطر	921,
17	تحرص معايير المحاسبة الدولية على دعم الشفافية في عرض المعلومات والتقارير المالية عن معاملات الشركة على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد	887,
18	يساعد الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية المتبعة وفق المعايير الدولية للمحاسبة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات المناسبة	894,
	جميع فقرات المحور	910,

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS، في الملحق رقم 2

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

ويتضح من خلال الجدول رقم (2-11) أن معامل CRONBACH'S ALPHA لفقرات المحور الثالث يتراوح بين 0.803 و 0.923 وهو أكبر من الحد الأدنى 0.600 مما يدل على ثبات أداة القياس، كما نلاحظ أن أكبر معامل CRONBACH'S ALPHA يساوي 0.923 والذي يقابل الفقرة رقم 10 مما يدل أنه لو تم حذف هذه الفقرة سيزيد من ثبات أداة القياس بدرجة أكبر، لأن معامل CRONBACH'S ALPHA للمحور الثالث ككل يساوي 0.910 الذي يضم كل فقرات هذا المحور بما فيها الفقرة رقم 10.

ثالثاً: اختبار اعتدالية التوزيع

يسمح هذا الاختبار بالتأكد من أن عينة الدراسة الميدانية مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي، ويتيح برنامج SPSS طريقتين للقيام بذلك الأولى هي اختبار كلومجروف-سيمنروف KLOMOGOROV-SMIRNOV والثانية هي اختبار شاير-ويليك SHAPIRO-WILK، وسنستخدم الطريقة الأولى للقيام بذلك من خلال اختبار الفرضية العدمية H_0 التي تؤكد على أن عينة الدراسة الميدانية مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي مقابل الفرضية البديلة H_1 التي تؤكد على أن عينة الدراسة الميدانية مسحوبة من مجتمع لا تتبع بياناته التوزيع الطبيعي، ويوضح الجدول رقم (3-10) الموالي نتائج اختبار كلومجروف-سيمنروف KLOMOGOROV-SMIRNOV كما يلي:

الجدول رقم (2-12): نتائج اختبار كلومجروف-سيمنروف KLOMOGOROV-SMIRNOV

البيان	عدد الفقرات	قيمة Z	مستوى الدلالة
فقرات المحور الأول	15	1,880	,060
فقرات المحور الثاني	20	1,820	,068
فقرات المحور الثالث	18	1,750	,080

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج spss، في الملحق رقم 2

من خلال الجدول رقم (2-12) يمكن ملاحظة نتائج التحليل الإحصائي لاختبار كلومجروف-سيمنروف KLOMOGOROV-SMIRNOV لبيانات المحاور الثلاثة من استمارة الاستبيان، حيث يظهر مستوى الدلالة بالنسبة لبيانات المحاور السابقة الذكر على الترتيب 0.060، 0.068، و 0.080 وهي كلها على حدى أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية H_0 التي تؤكد على أن عينة الدراسة الميدانية مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي، وبهذا يمكن استخدام الاختبارات المعلمية المتاحة وفق برنامج SPSS.

المبحث الثالث: نتائج إجابات أفراد العينة

خصصنا هذا المبحث لعرض نتائج أفراد العينة وذلك بعد عملية الفرز والادخال ضمن برنامج SPSS ثم المعالجة للحصول على تكرارات البيانات المراد معالجتها، حيث سيشمل هذا المطلب تحليلاً لنتائج البيانات الشخصية من جهة وعرضاً شاملاً لإجابات أفراد العينة على فقرات محاور استمارة الاستبيان.

المطلب الأول: تحليل نتائج البيانات الشخصية لعينة الدراسة الميدانية

ضمن هذا العنصر المتمثل في تحليل نتائج البيانات الشخصية لعينة الدراسة الميدانية، سيتم القيام بذلك من خلال ثلاث متغيرات هي: المنصب الحالي، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، وذلك للوقوف على المؤهلات العلمية والكفاءات المهنية لأفراد عينة الدراسة الميدانية المتمثلة في إدارات شركات التأمين العاملة في الغرب الجزائري.

1. المنصب الحالي

يوضح لنا الجدول رقم (2-13) أدناه نتائج توزيع البيانات الشخصية لعينة الدراسة الميدانية حسب متغير المنصب الحالي، وذلك بحساب كل من التكرارات والنسبة المئوية.

الجدول رقم (2-13): نتائج البيانات الشخصية لعينة الدراسة حسب متغير المنصب الحالي

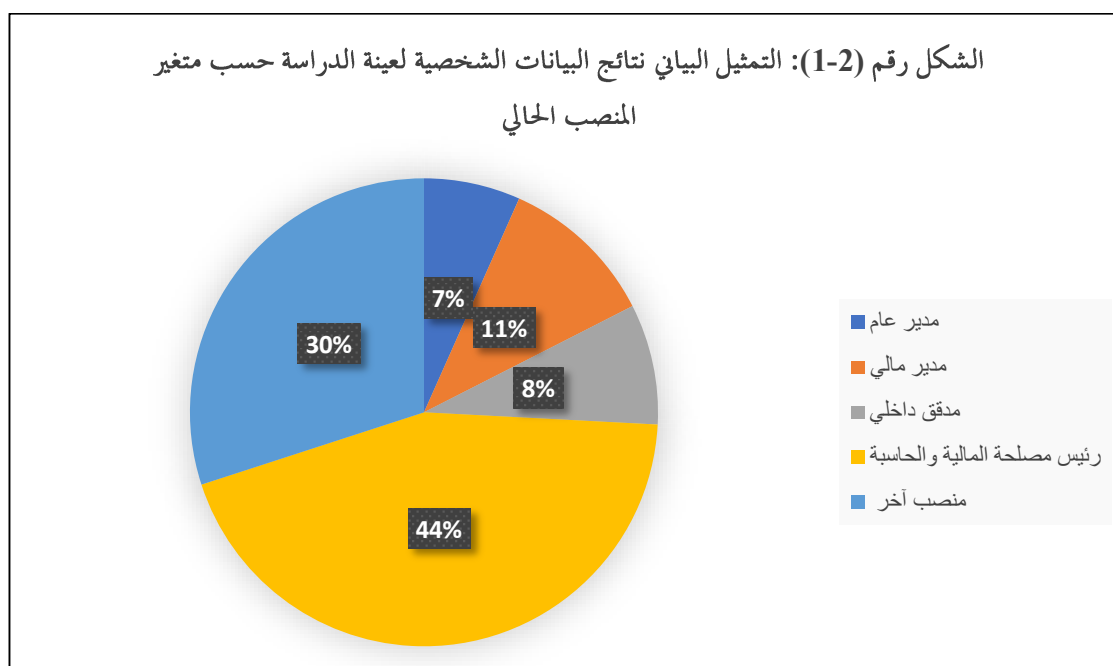
البيان	التكرار	النسبة المئوية
مدير عام	08	6.7%
مدير مالي	13	10.8%
مدقق داخلي	10	8.3%
رئيس مصلحة المالية والحاسبة	53	44.2%
منصب آخر	36	30.0%
المجموع	120	100%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج spss، في الملحق رقم 2

يظهر من الجدول رقم (2-13) أن عينة الدراسة توزعت من حيث المنصب الحالي على خمس فئات، وقد جاء رؤساء مصلحة المالية والمحاسبة في المرتبة الأولى إذ بلغ عدد هذه الفئة (53) مفردة إحصائية أي بنسبة 44.2% من إجمالي عينة الدراسة، ولقد احتلت فئة المناصب الأخرى المرتبة الثانية إذ بلغ عدد أفرادها (36) مفردة إحصائية وبنسبة 30% من إجمالي عينة الدراسة، وتتعلق هذه الفئة بالمناصب التي لم يتم التطرق إليها: كالخبراء الاكتواريين والمحاسبين وأعضاء مجلس الإدارة مما يعني التعرف على جميع إجابات الباحثين المتخصصين الذين يشغلون وظائف متعددة، وجاءت فئة المديرين الماليين في المرتبة الثالثة إذ بلغ عدد أفراد هذه الفئة (13) مفردة إحصائية وبنسبة 6.7%، واحتلت فئة المدققين الداخليين المرتبة الرابعة إذ بلغ عددها (10) مفردة إحصائية وبنسبة 8.3%،

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

ثم تأتي فئة المديرين بشركات التأمين في المرتبة الأخيرة إذ بلغ عدد هذه الفئة (08) مفردة إحصائية وبنسبة 6.7%، وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة من العاملين بالحقل المحاسبي مما يزيد من مصداقية نتائج هذه الدراسة، ويكون التمثيل البياني كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج spss، في الملحق رقم 2 وبلاستعانة على برنامج Excel

2. المؤهل العلمي

يوضح لنا الجدول رقم (2-14) أدناه نتائج توزيع البيانات الشخصية لعينة الدراسة الميدانية حسب متغير المؤهل العلمي، وذلك بحساب كل من التكرارات والنسبة المئوية.

الجدول رقم (2-14): نتائج البيانات الشخصية لعينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

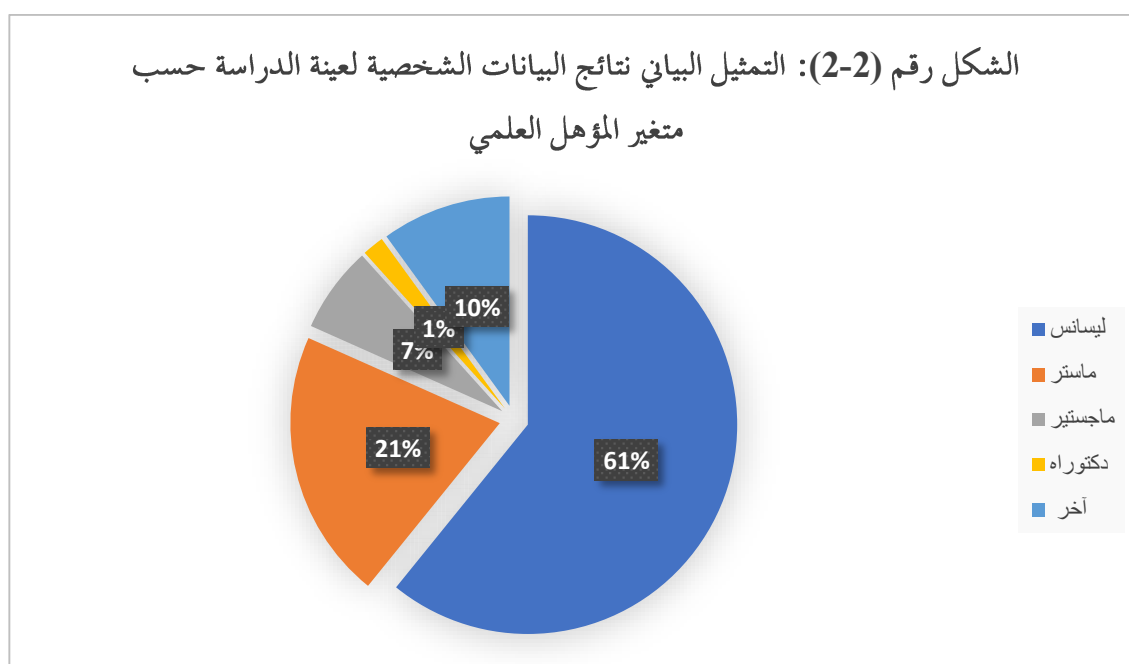
البيان	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	73	60.8%
ماستر	25	20.8%
ماجستير	8	6.7%
دكتوراه	2	1.7%
آخر	12	10.0%
المجموع	120	100%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج spss، في الملحق رقم 2

يبين الجدول رقم (2-14) أن عينة الدراسة توزعت من حيث المؤهل العلمي على خمس فئات، وقد جاء حاملي شهادة الليسانس في المرتبة الأولى إذ بلغ عدد هذه الفئة (73) مفردة إحصائية أي بنسبة 60.8% من إجمالي

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

عينة الدراسة، ولقد احتلت فئة حاملي شهادة الماستر المرتبة الثانية إذ بلغ عدد أفرادها (25) مفردة إحصائية ونسبة 20.8% من إجمالي عينة الدراسة، وجاءت فئة حملة الشهادات الأخرى في المرتبة الثالثة إذ بلغ عدد أفراد هذه الفئة (12) مفردة إحصائية ونسبة 10.0%، واحتلت فئة حملة شهادة الماجستير المرتبة الرابعة إذ بلغ عددها (8) مفردة إحصائية ونسبة 6.7%، وجاءت فئة حملة شهادات الدكتوراه في المرتبة الأخيرة إذ بلغ عدد أفراد هذه الفئة (2) مفردة إحصائية ونسبة 1.7%، وتشير هذه النتائج إلى أن 90% من عينة الدراسة من حاملي شهادات جامعية مما يزيد من مصداقية نتائج هذه الدراسة، ويعطي مصداقية أكبر لها، ويكون التمثيل البياني لعينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج spss، في الملحق رقم 2 وبالإستعانة على برنامج Excel

3. سنوات الخبرة

يوضح لنا الجدول رقم (2-15) أدناه نتائج توزيع البيانات الشخصية لعينة الدراسة الميدانية حسب متغير سنوات الخبرة، وذلك بحساب كل من التكرارات والنسبة المئوية

الجدول رقم (2-15): نتائج البيانات الشخصية لعينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

البيان	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	8	6.7%
من 6 إلى 10 سنوات	66	55.0%
من 11 إلى 15 سنة	26	21.7%
أكثر من 15 سنة	20	16.7%
المجموع	120	100%

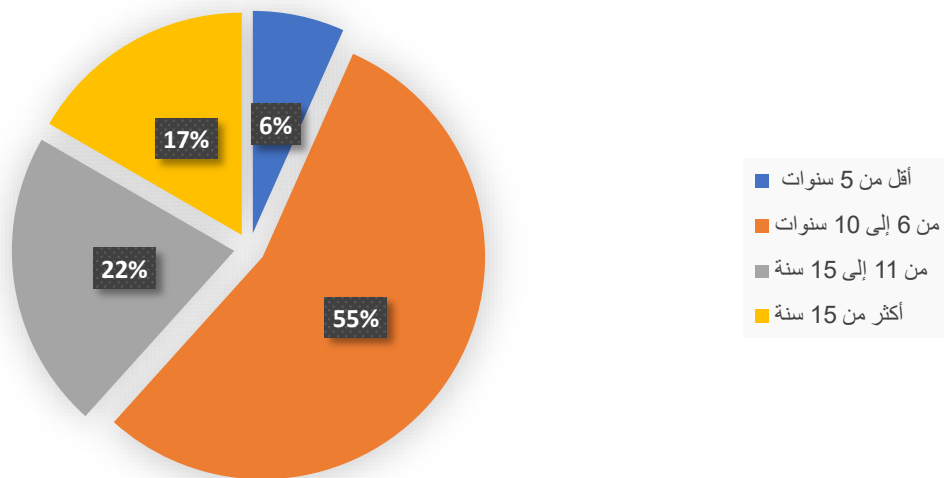
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss، في الملحق رقم 2

يتضح من الجدول أن عينة الدراسة توزعت من حيث سنوات الخبرة إلى أربع فئات، فلقد احتلت فئة المستجوبين الذين تتجاوز سنوات خبرتهم خمس سنوات وتقل عن عشر سنوات المرتبة الأولى إذ بلغ عدد هذه الفئة (66) مفردة إحصائية أي بنسبة 55.0% من إجمالي عينة الدراسة، تليها في المرتبة الثانية فئة المستجوبين الذين تتراوح سنوات خبرتهم من 11 إلى 15 سنة إذ بلغ عدد هذه الفئة (26) مفردة إحصائية أي بنسبة 21.7% من إجمالي عينة الدراسة، وجاءت فئة ذوي الخبرات التي تفوق 15 سنة في المرتبة الثالثة إذ بلغ عدد أفراد هذه الفئة (20) مفردة إحصائية وبنسبة 16.7%، وجاءت فئة ذوي الخبرات التي تقل عن خمس سنوات في المرتبة الأخيرة إذ بلغ عدد أفراد هذه الفئة (08) مفردة إحصائية وبنسبة 6.7%، وتشير هذه النتائج إلى أن 61.7% من عينة الدراسة خبرتهم المهنية أقل من عشر سنوات نظرا للتوجه الذي تنتهجه شركات التأمين الجزائرية والمتمثل في تحويل العاملين بالقطاع ذوي الخبرات إلى وكلاء عامون، ويكون التمثيل البياني لعينة الدراسة وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-3): التمثيل البياني لنتائج البيانات الشخصية لعينة الدراسة حسب متغير سنوات

الخبرة



المطلب الثاني: تحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محاور الاستبيان

بعد عرض وتحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة والتعرف على المهارات والكفاءات العلمية لإطارات شركات التأمين محل الدراسة، والتأكد من مدى انعكاس ذلك على صدق الإجابات المتحصل عليها، سيخصص هذا المطلب لعرض البيانات المتحصل عليها من استمارات الاستبيان عن كل فقرات المحاور، والتي تعبر عن آراء أفراد عينة الدراسة.

1. نتائج إجابات عينة الدراسة حول واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية

يتضمن هذا المحور 15 فقرة حاولنا من خلالها معرفة واقع تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمعايير المحاسبة الدولية وكانت إجابات أفراد عينة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (2-16): نتائج إجابات العينة حول واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية

الرقم	الفقرة	التكرار النسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تتوافر البيئة الجزائرية على قواعد بيانات ضخمة تسمح بإعداد النماذج الاكتوارية لحساب مخاطر عقود التأمين	(ت)	2	7	10	97	4	3,783	675,	موافق
		(%)	1,7	5,8	8,3	80,8	3,3			
2	تتوفر شركة التأمين على كوادر مؤهلة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية	(ت)	1	7	9	92	11	3,875	680,	موافق
		(%)	0,8	5,8	7,5	76,7	9,2			
3	يتم إعداد والافصاح عن قائمة المركز المالي	(ت)		13	5	101	1	3,750	651,	موافق
		(%)		10,8	4,2	84,2	0,8			
4	يتم إعداد والافصاح عن قائمة الدخل الشامل والافصاح عنها	(ت)	2	11	7	100		3,708	702,	موافق
		(%)	1,7	9,2	5,8	83,3				
5	يتم إعداد والافصاح قائمة التدفقات النقدية والافصاح عنها	(ت)	1	14	8	97		3,675	711,	موافق
		(%)	0,8	11,7	6,7	80,8				
6	يتم إعداد والافصاح قائمة التغيرات في حقوق الملكية والافصاح عنها	(ت)	3	15	2	100		3,658	793,	موافق
		(%)	2,5	12,5	1,7	83,3				
7	يتم إعداد والافصاح عن الإيضاحات المتممة للتقارير المالية والافصاح عنها	(ت)	5	16	4	95		3,575	876,	موافق
		(%)	4,2	13,3	3,3	79,2				
8	الإفصاح عن المخاطر الناشئة عن عقود التأمين	(ت)	5	25	1	89		3,450	960,	موافق
		(%)	4,2	20,8	0,8	74,2				
9	الإفصاح عن الطرق المستخدمة لقياس المخاطر	(ت)	3	21	3	93		3,550	868,	موافق
		(%)	2,5	17,5	2,5	77,5				
10		(ت)	2	5	8	95	10	3,883	675,	موافق

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

			8,3	79,2	6,7	4,2	1,7	(%)	الإفصاح عن استراتيجيات الشركة وسياساتها بإدارة المخاطر	
موافق	808,	3,633	1	95	6	15	3	(ت)	الإفصاح عن المعلومات الكمية المتعلقة بتعرضها للمخاطر	11
			0,8	79,2	5,0	12,5	2,5	(%)		
موافق	874,	3,591		96	5	13	6	(ت)	الإفصاح عن مخاطر السيولة ومخاطر سعر السوق وسعر صرف العملات الأجنبية	12
				80,0	4,2	10,8	5,0	(%)		
موافق	654,	3,775	2	101	6	10	1	(ت)	الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بآثر الأطر التنظيمية التي تحكم مجال نشاطها	13
			1,7	84,2	5,0	8,3	0,8	(%)		
موافق	0,925	3,483		89	5	21	5	(ت)	الاعتراف والإفصاح عن الأدوات المالية	14
				74,2	4,2	17,5	4,2	(%)		
موافق	1,018	3,425		89	2	20	9	(ت)	قياس الادوات المالية بالقيمة العادلة	15
				74,2	1,7	16,7	7,5	(%)		
موافق	577,	3,654	المجموع							

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss، في الملحق رقم 2

نجد من خلال الجدول رقم (2-16) أن المؤشرات الإحصائية للاستجابة الفعلية لأفراد عينة الدراسة حول واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية، أظهرت نتائجها أن هناك تأييد من قبل افراد العينة على أن هناك تطبيق لمعايير المحاسبة الدولية، حيث بلغ الوسط الحسابي الإجمالي 3,654 بانحراف معياري 0,577 يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي.

وهذه المؤشرات الإحصائية تدل على موافقة أفراد العينة على أن هناك تطبيق لمعايير المحاسبة الدولية، ونلاحظ من خلال الجدول أن أدنى متوسطات حسابية بلغت (3,450، 3,484، 3,425) سجلت في الفقرات (8، 14، 15) على التوالي وتعلق الأمر بالإفصاح عن المخاطر التأمينية وقياس الادوات المالية بالقيمة العادلة والافصاح عنها، ما يفسر أن هناك مشكلة تتعلق بالأدوات المالية وهي ناجمة من تعقيد أنشطة التأمين والصعوبات التي ترافق عملية الانتقال من النظام المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي والمستشف أساسا من المعايير المحاسبية الدولية والتي تركز في مختلف جوانبها على الأدوات المالية، وصعوبة تطبيق معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر التأمينية وما يحيط بها نتيجة اعتماد النظام المحاسبي سابقا والصعوبات المرتبطة باعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17) والذي يؤكد في غالبية مضامينه على المخاطر التأمينية.

2. نتائج إجابات عينة الدراسة حول مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات

يتضمن المحور الثاني 20 فقرة حاولنا من خلالها معرفة مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات وكانت إجابات أفراد عينة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (2-17): نتائج إجابات عينة الدراسة حول مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ

حوكمة الشركات

الرقم	الفقرة	التكرار النسبة	موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	القوانين الداخلية تتوافق مع قوانين وتشريعات الدولة	(ت)	1	9	7	100	3	3,791	646,	موافق
		(%)	0,8	7,5	5,8	83,3	2,5			
2	القوانين الداخلية كافية وقابلة للتطبيق	(ت)		10	7	97	6	3,825	643,	موافق
		(%)		8,3	5,8	80,8	5,0			
3	تتبع الشركة نظاما محددا للحوكمة	(ت)	2	6	7	99	6	3,841	660,	موافق
		(%)	1,7	5,0	5,8	82,5	5,0			
4	توزيع واضح للمهام وتحديد للمسؤوليات	(ت)		5	9	95	11	3,933	575,	موافق
		(%)		4,2	7,5	79,2	9,2			
	القيمة الكلية لمبدأ وجود أساس فعال للحوكمة							3,847	472,	موافق
5	حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنظمة	(ت)	1	12	7	99	1	3,725	685,	موافق
		(%)	0,8	10,0	5,8	82,5	0,8			
6	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة بشكل عادل	(ت)	3	11	6	100		3,691	742,	موافق
		(%)	2,5	9,2	5,0	83,3				
7	يحق للمساهمين مساهمة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة	(ت)	5	10	5	100		3,666	802,	موافق
		(%)	4,2	8,3	4,2	83,3				
	القيمة الكلية لمبدأ حماية حقوق المساهمين							3,694	580,	موافق
8	تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة	(ت)	7	8	5	100		3,650	846,	موافق
		(%)	5,8	6,7	4,2	83,3				
9	يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي	(ت)	3	9	6	101	1	3,733	718,	موافق
		(%)	2,5	7,5	5,0	84,2	0,8			
10	المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم	(ت)	5	9	6	100		3,675	790,	موافق
		(%)	4,2	7,5	5,0	83,3				
	لقيمة الكلية لمبدأ المعاملة العادلة بين جميع المساهمين							3,686	600,	موافق
11	تضمن الشركة سهولة وحرية التواصل بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة	(ت)	5	6	6	103		3,725	744,	موافق
		(%)	4,2	5,0	5,0	85,8				
12	تتكرم إدارة الشركة حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون	(ت)		12	7	99	2	3,758	648,	موافق
		(%)		10,0	5,8	82,5	1,7			
13	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة	(ت)	5	11	4	100		3,658	814,	موافق
		(%)	4,2	9,2	3,3	83,3				

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

موافق	3,713	557,						القيمة الكلية لمبدأ دور أصحاب المصالح في الحوكمة	
موافق	3,783	746,	5	98	7	6	4	(ت)	14
			4,2	81,7	5,8	5,0	3,3	(%)	
موافق	3,833	665,	7	96	8	8	1	(ت)	15
			5,8	80,0	6,7	6,7	0,8	(%)	
موافق	3,716	712,		101	7	9	3	(ت)	16
				84,2	5,8	7,5	2,5	(%)	
موافق	3,777	500,						القيمة الكلية لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	
موافق	3,541	887,		93	3	20	4	(ت)	17
				77,5	2,5	16,7	3,3	(%)	
موافق	3,483	943,		91	1	23	5	(ت)	18
				75,8	0,8	19,2	4,2	(%)	
موافق	3,516	907,		92	2	22	4	(ت)	19
				76,7	1,7	18,8	3,3	(%)	
موافق	3,458	924,		78	2	27	3	(ت)	20
				73,3	1,7	22,5	2,5	(%)	
موافق	3,500	766,						القيمة الكلية لمبدأ الإفصاح والشفافية	
موافق	3,700	449,						المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss، في الملحق رقم 2

تشير النتائج المعروضة في الجدول (2-17) أعلاه إلى تطبيق الشركات محل الدراسة لمبادئ حوكمة الشركات، حيث أن إجابات عينة الدراسة تشير إلى الموافقة على عبارات الست مبادئ (وجود أساس فعال للحوكمة، حماية حقوق المساهمين، المعاملة العادلة بين جميع المساهمين، دور أصحاب المصالح في الحوكمة، مسؤوليات مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية)، بمتوسط حسابي ينحصر بين (3.500 و 3.847).

حيث حقق مبدأ وجود أساس فعال للحوكمة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3,847) وبانحراف معياري (0,472)، والذي يدل على تركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، ما يؤكد اتفاق إجابات أفراد عينة الدراسة على اتباع شركات التأمين محل الدراسة نظاما محددًا واضحًا للحوكمة يضمن توزيع واضح للمهام وتحديد للمسؤوليات.

واحتل مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3,777) وبانحراف معياري (0,500)، والذي يدل على تركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، ما يعكس توافر الشركات محل الدراسة على مجالس إدارة تتمتع بالكفاءة والاستقلالية تعمل على رسم الأهداف الاستراتيجية للشركة وضمان استقلالية المراجعين الداخليين والخارجيين.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

في المرتبة الثالثة نجد مبدأ دور أصحاب المصالح في الحوكمة بمتوسط حسابي (3,713) وبانحراف معياري (0,557)، والذي يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، ما يعكس احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون وسهولة التواصل بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة، ووجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة

كذلك الموافقة على المبدئين (حماية حقوق المساهمين، والمعاملة العادلة بين جميع المساهمين) حققت نسبة موافقة متقاربة بمتوسط حسابي (3,694 و 3,686) على التوالي وبانحراف معياري (0,580 و 0,600)، ما يعكس احترام حقوق المساهمين والمعاملة العادلة بينهم في الشركات محل الدراسة وهو ما تسعى إليه حوكمة الشركات. في المرتبة الأخيرة نجد مبدأ الإفصاح والشفافية بمتوسط حسابي (3,500) وبانحراف معياري (0,766)، والذي يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي، ما يعكس وجود التزام من طرف شركات التأمين محل الدراسة على الإفصاح عن خططها وأهدافها المستقبلية، فعالية نظام الرقابة الداخلية، مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم، والإفصاح عن درجة تطبيقها لقواعد حوكمة الشركات.

3. نتائج إجابات عينة الدراسة حول تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية

يتضمن هذا المحور 18 فقرة حاولنا من خلالها معرفة إذا كان هناك تأثير للإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية، وكانت إجابات أفراد عينة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (2-18): نتائج إجابات عينة الدراسة حول تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية

الرقم	الفقرة	التكرار النسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	الإفصاح في القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية يحقق الدقة والوضوح والشفافية	(ت)		6	3	88	23	4,066	644	موافق
		(%)		5,0	2,5	73,3	19,2			
2	تساهم معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الإفصاح المحاسبي الكافي والملائم بغية إرساء أسس الحوكمة	(ت)		1	5	87	27	4,166	523	موافق
		(%)		0,8	4,2	72,5	22,5			
3	يساهم تبني معايير المحاسبة الدولية في تفعيل مبادئ الحوكمة من خلال تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية	(ت)		1	5	93	21	4,116	488	موافق
		(%)		0,8	4,2	77,5	17,5			

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

4	اعتماد معايير المحاسبة الدولية في عرض وإعداد القوائم المالية يساهم في تحقيق حوكمة جيدة	(ت)		5	1	110	4	3,941	454,	موافق
		(%)		4,2	0,8	91,7	3,3			
5	يساهم الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية في زيادة الثقة لدى المتعاملين	(ت)		9	1	109	1	3,850	544,	موافق
		(%)		7,5	0,8	90,8	0,8			
6	للقوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية دور فعال في تجسيد المساهمة في الشركة	(ت)		8	1	110	1	3,866	517,	موافق
		(%)		6,7	0,8	91,7	0,8			
7	تعتبر المعلومة المحاسبية أداة مهمة في حوكمة الشركات باعتبارها أداة اتصال بين الشركة ومختلف الأطراف الأخرى	(ت)	5	15	1	99		3,616	861,	موافق
		(%)	4,2	12,5	0,8	82,5				
8	تطبيق مبادئ موحدة للاعتراف، القياس، العرض، والإفصاح لجميع أنواع العقود يحقق حماية جميع الأطراف المتعاملة في قطاع التأمين	(ت)		5	1	113	1	3,916	421,	موافق
		(%)		4,2	0,8	94,2	0,8			
9	تحقيق متطلبات جميع مستخدمي القوائم المالية بصفة عادلة ما تسعى إليه معايير المحاسبة الدولية وهو أحد أهم أهداف حوكمة الشركات.	(ت)		5	2	111	2	3,967	0,441	موافق
		(%)		4,2	1,7	92,5	1,7			
10	يعتبر الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية كافياً لضمان حقوق المساهمين	(ت)	5	11	1	103		3,683	0,809	موافق
		(%)	4,2	9,2	0,8	85,8				
11	للافصاح المحاسبي المالي دور قيادي في التقليل من المخاطر المالية وحماية حقوق المساهمين والمؤمن لهم واستقرار الأسواق المالية	(ت)	2	8		108	2	3,833	0,639	موافق
		(%)	1,7	6,7		90,0	1,7			
12	يسمح تطبيق معايير المحاسبة الدولية بعرض وضع الشركة بشكل صحيح وبالتالي زيادة القدرة على مراقبة المحاسن والادارات التنفيذية للشركات	(ت)	3	6		109	2	3,841	0,648	موافق
		(%)	2,5	5,0		90,8	1,7			
13	للافصاح المحاسبي وشفافية المعلومات أثر في القضاء على الغش والإدلاء بالبيانات المالية الخاطئة	(ت)	4	10		104	2	3,750	0,769	موافق
		(%)	3,3	8,3		86,7	1,7			
	الافصاح عن المعلومات ذات الاهمية النسبية في الوقت المناسب وبالشكل المناسب يساعد في	(ت)	3	12	1	104		3,716	0,746	موافق
		(%)	2,5	10,0	0,8	86,7				

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

									اكتشاف الغش والتلاعب والوقوف على النقائص	
موافق	429,	3,983	7	107	3	3		(ت)	تهدف معايير المحاسبة الدولية إلى تحسين مستوى الإفصاح وبالتالي رقابة جيدة وتحوط أحسن ضد المخاطر وهي أحد أهداف الحوكمة	15
			5,8	89,2	2,5	2,5		(%)		
موافق	995,	3,508		95	1	14	10	(ت)	انطلاقاً من الإفصاح عن المخاطر تقوم الشركة بالاستفادة من تجارب الشركات الأخرى في رسم سياسة إدارة المخاطر	16
				79,2	0,8	11,7	8,3	(%)		
موافق	735,	3,783	2	106		8	4	(ت)	تحرص معايير المحاسبة الدولية على دعم الشفافية في عرض المعلومات والتقارير المالية عن معاملات الشركة على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد	17
			1,7	88,3		6,7	3,3	(%)		
موافق	904,	3,575		97	1	16	6	(ت)	يساعد الإفصاح عن السياسات والاطر ق المحاسبية المتبعة وفق المعايير الدولية للمحاسبة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات المناسبة	18
				80,8	0,8	13,3	5,0	(%)		
موافق	487,	3,840	المجموع							

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss، في الملحق رقم 2

- يتضح من الجدول رقم (2-18) أن معظم المبحوثين اتفقوا على أن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية يساهم في تفعيل حوكمة الشركات حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3,840 بانحراف معياري 0,487 والذي يدل على تركز قيم إجابات افراد العينة حول وسطها الحسابي
- بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الأول 4.066، بانحراف معياري 0.644 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الإفصاح في القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية يحقق الدقة والوضوح والشفافية
 - بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني 4.166، بانحراف معياري 0.523 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن معايير المحاسبة الدولية تساهم في تحقيق الإفصاح المحاسبي الكافي والملائم بغية إرساء أسس الحوكمة
 - بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث 4.116، بانحراف معياري 0.488 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تبني معايير المحاسبة الدولية يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة من خلال تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع 3.941 بانحراف معياري 0.454 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على اعتماد معايير المحاسبة الدولية في عرض وإعداد القوائم المالية يساهم في تحقيق حوكمة جيدة
- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس 3,850 وبانحراف معياري 0,544 وتعني هذه القيمة أن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية يساهم في زيادة الثقة لدى المتعاملين
- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السادس 3,866 وبانحراف معياري 0,517 وتعني هذه القيمة أن للقوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية دور فعال في تجسيد المساءلة في الشركة
- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السابع 3,616 وبانحراف معياري 0,861 وتعني هذه القيمة أن المعلومة المحاسبية أداة مهمة في حوكمة الشركات باعتبارها أداة اتصال بين الشركة ومختلف الأطراف الأخرى
- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثامن 3,916 وبانحراف معياري 0,421 وتعني هذه القيمة أن تطبيق مبادئ موحدة للاعتراف، القياس، العرض، والإفصاح لجميع أنواع العقود يحقق حماية جميع الأطراف المتعاملة في قطاع التأمين
- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال التاسع 3,916 وبانحراف معياري 0,441 وتعني هذه القيمة أن معايير المحاسبة الدولية تسعى إلى تحقيق متطلبات جميع مستخدمي القوائم المالية بصفة عادلة وهو أحد أهم أهداف حوكمة الشركات.
- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال العاشر 3,683 وبانحراف معياري 0,809 وتعني هذه القيمة أن الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية يعتبر كافياً لضمان حقوق المساهمين
- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الحادي عشر 3,833 وبانحراف معياري 0,639 وتعني هذه القيمة أن الإفصاح المحاسبي المالي دور قيادي في التقليل من المخاطر المالية وحماية حقوق المساهمين والمؤمن لهم واستقرار الأسواق المالية
- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني عشر 3,841 وبانحراف معياري 0,648 وتعني هذه القيمة أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يسمح بعرض وضع الشركة بشكل صحيح وبالتالي زيادة القدرة على مراقبة المجالس والإدارات التنفيذية للشركات
- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث عشر 3,750 وبانحراف معياري 0,769 وتعني هذه القيمة أن الإفصاح المحاسبي وشفافية المعلومات أثر في القضاء على الغش والإدلاء بالبيانات المالية الخاطئة

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع عشر 3,716 وبانحراف معياري 0,746 وتعني هذه القيمة أن الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب وبالشكل المناسب يساعد في اكتشاف الغش والتلاعب والوقوف على النقائص
- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس عشر 3,983 وبانحراف معياري 0,429 وتعني هذه القيمة أن معايير المحاسبة الدولية تهدف إلى تحسين مستوى الإفصاح وبالتالي رقابة جيدة وتحوط أحسن ضد المخاطر وهي أحد أهداف الحوكمة
- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السادس عشر 3,508 وبانحراف معياري 0,995 وتعني هذه القيمة أنه انطلاقاً من الإفصاح عن المخاطر تقوم الشركة بالاستفادة من تجارب الشركات الأخرى في رسم سياسة إدارة المخاطر
- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السابع عشر 3,783 وبانحراف معياري 0,735 وتعني هذه القيمة أن معايير المحاسبة الدولية تحرص على دعم الشفافية في عرض المعلومات والتقارير المالية عن معاملات الشركة على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد
- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثامن عشر 3,575 وبانحراف معياري 0,904 وتعني هذه القيمة أن الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية المتبعة وفق المعايير الدولية للمحاسبة يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات المناسبة

المبحث الرابع: اختبار فرضيات الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى اختبار الفرضيات التي انطلقنا منها في بداية دراستنا، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية باختيار الأسلوب الذي يتماشى مع طبيعة كل فرضية، هذا ما سيمكننا في النهاية من الوصول إلى نتائج نهائية تخدم هدف الدراسة

المطلب الأول: اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار (ت) في حالة عينة واحدة one sample T test

بعد قيامنا بتحليل إحصائي شامل لمحاوّر الاستبيان بما يحتويه من عبارات، ومن ثم ترتيب كل منها حسب أهميتها النسبية، واستنتاج درجة موافقتها، وبناء على كل ما استنتجناه فيما سبق، سنقوم في هذا الأخير باختبار فرضيات

الدراسة باستخدام اختبار (ت) في حالة عينة واحدة one sample T test

قبل البدء في اختبار الفرضيات يجب تبويب البيانات المتحصل عليها من عينة الدراسة الميدانية إلى فئات حتى نستطيع تحديد اتجاهات إجابات أفراد العينة المدروسة على مختلف فقرات استمارة الاستبيان وذلك من خلال تحديد المدى وعدد الفئات وطول كل فئة مما يعطينا تمثيل لفئات الدراسة كما يلي:

- الفئة الأولى من 1.00 إلى أقل أو يساوي 1.80 وتمثل صيغة غير موافق بشدة؛
- الفئة الثانية من 1.81 إلى أقل أو يساوي 2.60 وتمثل صيغة غير موافق؛

- الفئة الثالثة من 2.61 إلى أقل أو يساوي 3.40 وتمثل صيغة محايد؛
- الفئة الرابعة من 3.41 إلى أقل أو يساوي 4.20 وتمثل صيغة موافق؛
- الفئة الخامسة من 4.21 إلى أقل أو يساوي 5.00 وتمثل صيغة موافق بشدة.

ومن أجل تحليل نتائج إجابات أفراد العينة بعد القيام باختبار (ت) في حالة عينة واحدة one sample T test للحكم على اتجاه الإجابات المتحصل عليها، حيث تعتبر الفقرة إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (1,658)¹ أو مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية 0.05 والوزن النسبي أكبر من (60%) وتكون الفقرة سلبية أي أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (1,658) أو مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية 0.05 والوزن النسبي أقل من (60%).

1. اختبار الفرضية الأولى

الجدول رقم (2-19): اختبار one sample T test لفقرات المحاور الأول

الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	اتجاه الإجابات
الفقرة رقم 1	3,783	75,66	12,695	,000	موافق
الفقرة رقم 2	3,875	77,5	14,083	,000	موافق
الفقرة رقم 3	3,750	75	12,612	,000	موافق
الفقرة رقم 4	3,708	74,16	11,039	,000	موافق
الفقرة رقم 5	3,675	73,5	10,385	,000	موافق
الفقرة رقم 6	3,658	73,16	9,085	,000	موافق
الفقرة رقم 7	3,575	71,5	7,190	,000	موافق
الفقرة رقم 8	3,450	69	5,134	,000	موافق
الفقرة رقم 9	3,550	71	6,940	,000	موافق
الفقرة رقم 10	3,883	77,66	14,316	,000	موافق
الفقرة رقم 11	3,633	72,66	8,577	,000	موافق
الفقرة رقم 12	3,591	71,834	7,412	,000	موافق
الفقرة رقم 13	3,775	75,5	12,978	,000	موافق
الفقرة رقم 14	3,483	69,66	5,720	,000	موافق

¹ قيمة T الجدولية عند درجة حرية (n-1 = 119) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 1,658 حسب جدول توزيع ستودنت Student

الفقرة رقم 15	3,425	68,5	4,573	,000	موافق
جميع الفقرات	3,654	73,08	12,411	,000	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss، في الملحق رقم 2

يوضح الجدول (2-19) الموالي نتائج اختبار (ت) في حالة عينة واحدة one sample T test لفقرات المحور الأول بعنوان واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية، حيث يمكن ملاحظة أن جميع الفقرات تم الموافقة عليها من طرف أفراد العينة، فقيمة T المحسوبة ضمن كل فقرة على حده (أصغر قيمة ملاحظة تساوي 4,573) أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (1,658)¹، كما أن مستوى المعنوية لكل فقرة على حده (مستوى الدلالة ضمن كل الفقرات يساوي 0,000) هي أقل من مستوى المعنوية 0.05 والوزن النسبي (أصغر وزن نسبي ملاحظ 69%) أكبر من 60%

ومن خلال نتائج اختبار (ت) في حالة عينة واحدة one sample T test لفقرات هذا المحور يمكن مقارنة الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية ويمكن اختبار ذلك عند مستوى معنوية 0.05 من خلال ما يلي:

- الفرضية العدمية H_0 : لا تطبق شركات التأمين الجزائرية معايير المحاسبة الدولية

- الفرضية البديلة H_1 : تطبق شركات التأمين الجزائرية معايير المحاسبة الدولية

ويتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة تساوي 12,411 وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي 1.658 كما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي يمكننا رفض الفرضية العدمية H_0 أي قبول الفرضية البديلة H_1 معناه تطبق شركات التأمين الجزائرية معايير المحاسبة الدولية، ويؤكد على ذلك المتوسط الحسابي الذي بلغ 3,654.

2. اختبار الفرضية الثانية

الجدول رقم (2-20): اختبار one sample T test لفقرات المحور الثاني

الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	اتجاه الإجابات
الفقرة رقم 1	3,791	75,82	13,407	,000	موافق
الفقرة رقم 2	3,825	76,5	14,037	,000	موافق
الفقرة رقم 3	3,841	76,82	13,949	,000	موافق
الفقرة رقم 4	3,933	78,66	17,754	,000	موافق
فقرات المبدأ الأول	3,847	76,94	19,669	,000	موافق

¹ قيمة T الجدولية عند درجة حرية (n-1 = 119) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 1,658 حسب جدول توزيع ستودنت Student

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

الفقرة رقم 5	3,725	74,5	11,585	,000	موافق
الفقرة رقم 6	3,691	73,82	10,206	,000	موافق
الفقرة رقم 7	3,666	73,32	9,098	,000	موافق
فقرات المبدأ الثاني	3,694	73,88	13,100	,000	موافق
الفقرة رقم 8	3,650	73	8,410	,000	موافق
الفقرة رقم 9	3,733	74,66	11,178	,000	موافق
الفقرة رقم 10	3,675	73,5	9,356	,000	موافق
فقرات المبدأ الثالث	3,686	73,72	12,510	,000	موافق
الفقرة رقم 11	3,725	74,5	10,670	,000	موافق
الفقرة رقم 12	3,758	75,16	12,817	,000	موافق
الفقرة رقم 13	3,658	73,16	8,852	,000	موافق
فقرات المبدأ الرابع	3,713	74,26	14,033	,000	موافق
الفقرة رقم 14	3,783	75,66	11,490	,000	موافق
الفقرة رقم 15	3,833	76,66	13,722	,000	موافق
الفقرة رقم 16	3,716	74,32	11,023	,000	موافق
فقرات المبدأ الخامس	3,777	75,54	17,011	,000	موافق
الفقرة رقم 17	3,541	70,82	6,684	,000	موافق
الفقرة رقم 18	3,483	69,66	5,611	,000	موافق
الفقرة رقم 19	3,516	70,32	6,238	,000	موافق
الفقرة رقم 20	3,458	69,16	5,429	,000	موافق
فقرات المبدأ السادس	3,500	70	7,141	,000	موافق
جميع فقرات المحور	3,700	74	17,054	,000	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss، في الملحق رقم 2

يوضح الجدول (2-20) الموالي نتائج اختبار (ت) في حالة عينة واحدة one sample T test لفقرات المحور الثاني بعنوان مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات، حيث يمكن ملاحظة أن جميع فقرات الست مبادئ تم الموافقة عليها من طرف أفراد العينة، فقيمة T المحسوبة ضمن كل فقرة على حده (أصغر قيمة ملاحظة تساوي 5,429) أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي $1,658^1$ ، كما أن مستوى المعنوية لكل فقرة على حده (مستوى الدلالة ضمن كل الفقرات يساوي 0,000) هي أقل من مستوى المعنوية 0.05 والوزن النسبي (أصغر وزن نسبي ملاحظ 69,66%) أكبر من 60%

¹ قيمة T الجدولية عند درجة حرية (n-1 = 119) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 1,658 حسب جدول توزيع ستودنت Student

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

ومن خلال نتائج اختبار (ت) في حالة عينة واحدة one sample T test لفقرات هذا المحور يمكن مقارنة الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات ويمكن اختبار ذلك عند مستوى معنوية 0.05 من خلال ما يلي:

- الفرضية العدمية H_0 : لا تطبق شركات التأمين الجزائرية مبادئ حوكمة الشركات

- الفرضية البديلة H_1 : تطبق شركات التأمين الجزائرية مبادئ حوكمة الشركات

ويتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة تساوي 17,054 وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي 1.658^1 كما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي يمكننا رفض الفرضية العدمية H_0 أي قبول الفرضية البديلة H_1 معناه تطبق شركات التأمين الجزائرية مبادئ حوكمة الشركات، ويؤكد على ذلك المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.73.

3. اختبار الفرضية الثالثة

الجدول رقم (2-21): اختبار one sample T test لفقرات المحور الثالث

الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	اتجاه الإجابات
الفقرة رقم 1	4,066	81,32	18,123	,000	موافق
الفقرة رقم 2	4,166	83,32	24,393	,000	موافق
الفقرة رقم 3	4,116	82,32	25,054	,000	موافق
الفقرة رقم 4	3,941	78,82	22,692	,000	موافق
الفقرة رقم 5	3,850	77	17,096	,000	موافق
الفقرة رقم 6	3,866	77,32	18,346	,000	موافق
الفقرة رقم 7	3,616	72,32	7,839	,000	موافق
الفقرة رقم 8	3,916	78,32	23,809	,000	موافق
الفقرة رقم 9	3,967	79,34	22,759	,000	موافق
الفقرة رقم 10	3,683	73,66	9,248	,000	موافق
الفقرة رقم 11	3,833	76,66	14,275	,000	موافق
الفقرة رقم 12	3,841	76,82	14,225	,000	موافق
الفقرة رقم 13	3,750	75	10,674	,000	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss، في الملحق رقم 2

¹ قيمة T الجدولية عند درجة حرية (n-1 = 119) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 1.658 حسب جدول توزيع ستودنت Student

الفقرة رقم 14	3,716	74,32	10,513	,000	موافق
الفقرة رقم 15	3,983	79,66	25,072	,000	موافق
الفقرة رقم 16	3,508	70,16	5,592	,000	موافق
الفقرة رقم 17	3,783	75,66	11,668	,000	موافق
الفقرة رقم 18	3,575	71,5	6,965	,000	موافق
جميع فقرات المحور	3,840	76,8	18,904	,000	موافق

يوضح الجدول (2-21) الموالي نتائج اختبار (ت) في حالة عينة واحدة one sample T test لفقرات المحور الثالث بعنوان تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية، حيث يمكن ملاحظة أن جميع فقرات المحور تم الموافقة عليها من طرف أفراد العينة، فقيمة T المحسوبة ضمن كل فقرة على حده (أصغر قيمة ملاحظة تساوي 5,592) أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (1,658)، كما أن مستوى المعنوية لكل فقرة على حده (مستوى الدلالة ضمن كل الفقرات يساوي 0,000) هي أقل من مستوى المعنوية 0.05 والوزن النسبي (أصغر وزن نسبي ملاحظ 70,16%) أكبر من 60%

ومن خلال نتائج اختبار (ت) في حالة عينة واحدة one sample T test لجميع فقرات هذا المحور يمكن مقارنة الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على وجود أو عدم وجود تأثير للإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية، ويمكن اختبار ذلك عند مستوى معنوية 0.05 من خلال ما يلي:

- **الفرضية العدمية H0:** لا يوجد تأثير للإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية.

- **الفرضية البديلة H1:** يوجد تأثير للإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية.

ويتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة تساوي 18,904 وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي 1.658 كما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي يمكننا رفض الفرضية العدمية H0 أي قبول الفرضية البديلة H1 معناه يوجد تأثير للإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات الإحصائية للدراسة

سنقوم في هذا المطلب باختبار الفرضيات الإحصائية باستخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في تحليل التباين الأحادي، والارتباط الخطي البسيط، وقد كنا حريصين على اختيار الأسلوب الإحصائي الذي يتوافق وطبيعة الفرضية المراد معالجتها.

أولاً: اختبار الفرضيات الإحصائية باستخدام تحليل التباين الأحادي

سنستطرق في هذا العنصر لاختبار ثلاثة فرضيات إحصائية تتوافق طبيعتها مع أسلوب تحليل التباين الأحادي

1. اختبار الفرضية الإحصائية الأولى المتعلقة بالمحور الأول والتي تعزى للبيانات الشخصية

للتأكد من وجود أو عدم وجود فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية تعزى للبيانات الشخصية، ولاختبار صحة الفرضية الإحصائية الأولى التي تنص على أنه لا توجد فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية تعزى للبيانات الشخصية، فقد قمنا باختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد العينة معتمدين في ذلك على تحليل التباين الأحادي.

1.1. الفروق تعزى لمتغير المنصب الحالي

الجدول رقم (22-2): نتائج تحليل التباين الأحادي one way ANOVA للفرضية الإحصائية الأولى التي

تعزى لمتغير المنصب الحالي

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية	بين المجموعات	561,	4	140,	412,	800,
	داخل المجموعات	39,146	115	340,		
	المجموع	39,707	119			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss، في الملحق رقم 2

يوضح الجدول رقم (22-2) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي one way ANOVA، إذ يمكن اختبار ذلك عند مستوى معنوية 0.05 من خلال ما يلي:

- الفرضية العدمية H_0 : لا توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول واقع تطبيق معايير المحاسبة

الدولية في شركات التأمين الجزائرية تعزى لمتغير المنصب الحالي

- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية

في شركات التأمين الجزائرية تعزى لمتغير المنصب الحالي

ووفقا للنتائج المبينة في الجدول رقم (22-2) يتضح أن قيمة F المحسوبة تساوي 0,412 أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي ¹2.447، كما أن قيمة مستوى الدلالة 0,800 أكبر من مستوى المعنوية 0.05 هذا ما يؤكد

¹ قيمة F الجدولية عند درجة حرية (4، 115) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 2,447

قبول الفرضية العدمية أي لا توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية تعزى لمتغير المنصب الحالي.

2.1. الفروق تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الجدول رقم (23-2): نتائج تحليل التباين الأحادي one way ANOVA للفرضية الإحصائية الأولى التي

تعزى لمتغير المؤهل العلمي

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية	بين المجموعات	192,	4	048,	140,	967,
	داخل المجموعات	39,515	115	344,		
	المجموع	39,707	119			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss، في الملحق رقم 2

يوضح الجدول رقم (23-2) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي one way ANOVA، إذ يمكن اختبار ذلك عند مستوى معنوية 0.05 من خلال ما يلي:

- الفرضية العدمية H_0 : لا توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية تعزى لمتغير المؤهل العلمي

- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية تعزى لمتغير المؤهل العلمي

ووفقا للنتائج المبينة في الجدول رقم (23-2) يتضح أن قيمة F المحسوبة تساوي 0,140 أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي 2.447^1 ، كما أن قيمة مستوى الدلالة 0,967 أكبر من مستوى المعنوية 0.05 هذا ما يؤكد قبول الفرضية العدمية أي لا توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

3.1. الفروق تعزى لمتغير سنوات الخبرة

الجدول رقم (24-2): نتائج تحليل التباين الأحادي one way ANOVA للفرضية الإحصائية الأولى التي

تعزى لمتغير سنوات الخبرة

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية	بين المجموعات	1,144	3	381,	1,147	333,
	داخل المجموعات	38,562	116	332,		
	المجموع	39,707	119			

¹ قيمة F الجدولية عند درجة حرية (4، 115) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 2,447

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

يوضح الجدول رقم (24-2) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي one way ANOVA، إذ يمكن اختبار ذلك عند مستوى معنوية 0.05 من خلال ما يلي:

- الفرضية العدمية H_0 : لا توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية تعزى لمتغير سنوات الخبرة

- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية تعزى لمتغير سنوات الخبرة

ووفقا للنتائج المبينة في الجدول رقم (24-2) يتضح أن قيمة F المحسوبة تساوي 1,147 أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي 2.680^1 ، كما أن قيمة مستوى الدلالة 0,333 أكبر من مستوى المعنوية 0.05 هذا ما يؤكد قبول الفرضية العدمية أي لا توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

2. اختبار الفرضية الإحصائية الثانية المتعلقة بالمحور الثاني والتي تعزى للبيانات الشخصية

للتأكد من وجود أو عدم وجود فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات تعزى للبيانات الشخصية، واختبار صحة الفرضية الإحصائية الثانية التي تنص على أنه لا توجد فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات تعزى للبيانات الشخصية، فقد قمنا باختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد العينة معتمدين في ذلك على تحليل التباين الأحادي.

1.2. الفروق تعزى لمتغير المنصب الحالي

الجدول رقم (25-2): نتائج تحليل التباين الأحادي one way ANOVA للفرضية الإحصائية الثانية التي

تعزى لمتغير المنصب الحالي

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات	بين المجموعات	584	4	146	714	584
	داخل المجموعات	23,503	115	204		
	المجموع	24,087	119			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss، في الملحق رقم 2

يوضح الجدول رقم (25-2) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي one way ANOVA، إذ يمكن اختبار ذلك عند مستوى معنوية 0.05 من خلال ما يلي:

¹ قيمة F الجدولية عند درجة حرية (3، 116) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 2,680

- الفرضية العدمية H_0 : لا توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول مدى تطبيق شركات التأمين الجزائية لمبادئ حوكمة الشركات تعزى لمتغير المنصب الحالي
 - الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول مدى تطبيق شركات التأمين الجزائية لمبادئ حوكمة الشركات تعزى لمتغير المنصب الحالي
- ووفقا للنتائج المبينة في الجدول رقم (2-25) يتضح أن قيمة F المحسوبة تساوي 0,714 أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي 2.447^1 ، كما أن قيمة مستوى الدلالة 0,584 أكبر من مستوى المعنوية 0.05 هذا ما يؤكد قبول الفرضية العدمية أي لا توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول مدى تطبيق شركات التأمين الجزائية لمبادئ حوكمة الشركات تعزى لمتغير المنصب الحالي.

2.2. الفروق تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الجدول رقم (2-26): نتائج تحليل التباين الأحادي one way ANOVA للفرضية الإحصائية الثانية التي

تعزى لمتغير المؤهل العلمي

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع	درجة	متوسط	قيمة	مستوى
		المربعات	الحرية	المربعات	F	الدلالة
مدى تطبيق شركات التأمين	بين المجموعات	737,	4	184,	907,	462,
الجزائية لمبادئ حوكمة	داخل المجموعات	23,351	115	203,		
الشركات	المجموع	24,087	119			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss، في الملحق رقم 2

يوضح الجدول رقم (2-26) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي one way ANOVA، إذ يمكن اختبار ذلك عند مستوى معنوية 0.05 من خلال ما يلي:

- الفرضية العدمية H_0 : لا توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول مدى تطبيق شركات التأمين الجزائية لمبادئ حوكمة الشركات تعزى لمتغير المؤهل العلمي
 - الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول مدى تطبيق شركات التأمين الجزائية لمبادئ حوكمة الشركات تعزى لمتغير المؤهل العلمي
- ووفقا للنتائج المبينة في الجدول رقم (2-26) يتضح أن قيمة F المحسوبة تساوي 0,907 أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي 2.447^2 ، كما أن قيمة مستوى الدلالة 0,462 أكبر من مستوى المعنوية 0.05 هذا ما يؤكد

¹ قيمة F الجدولية عند درجة حرية (4، 115) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 2,447

² قيمة F الجدولية عند درجة حرية (4، 115) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 2,447

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

قبول الفرضية العدمية أي لا توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

3.2. الفروق تعزى لمتغير سنوات الخبرة

الجدول رقم (27-2): نتائج تحليل التباين الأحادي one way ANOVA للفرضية الإحصائية الثانية التي

تعزى لمتغير سنوات الخبرة

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
مدى تطبيق شركات التأمين	بين المجموعات	740,	3	247,	1,226	304,
الجزائرية لمبادئ حوكمة	داخل المجموعات	23,347	116	201,		
الشركات	المجموع	24,087	119			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss، في الملحق رقم 2

يوضح الجدول رقم (27-2) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي one way ANOVA، إذ يمكن اختبار ذلك عند مستوى معنوية 0.05 من خلال ما يلي:

- الفرضية العدمية H_0 : لا توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات تعزى لمتغير سنوات الخبرة
- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات تعزى لمتغير سنوات الخبرة

ووفقا للنتائج المبينة في الجدول رقم (27-2) يتضح أن قيمة F المحسوبة تساوي 1,226 أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي 2.680¹، كما أن قيمة مستوى الدلالة 0,304 أكبر من مستوى المعنوية 0.05 هذا ما يؤكد قبول الفرضية العدمية أي لا توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات تعزى لمتغير سنوات الخبرة

3. اختبار الفرضية الإحصائية الثالثة المتعلقة بالمحور الثالث والتي تعزى للبيانات الشخصية

للتأكد من وجود أو عدم وجود فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية تعزى للبيانات الشخصية، واختبار صحة الفرضية الفرعية الإحصائية الثالثة التي تنص على أنه لا توجد فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير الإفصاح وفق

¹ قيمة F الجدولية عند درجة حرية (3، 116) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 2.680

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية تعزى للبيانات الشخصية، فقد قمنا باختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد العينة معتمدين في ذلك على تحليل التباين الأحادي.

1.3. الفروق تعزى لمتغير المنصب الحالي

الجدول رقم (28-2): نتائج تحليل التباين الأحادي one way ANOVA للفرضية الإحصائية الثالثة التي

تعزى لمتغير المنصب الحالي

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
تأثير الإفصاح وفق معايير	بين المجموعات	1,690	4	,423	1,830	,128
المحاسبة الدولية على تفعيل	داخل المجموعات	26,556	115	,231		
حوكمة شركات التأمين	المجموع	28,247	119			
الجزائرية						

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss، في الملحق رقم 2

يوضح الجدول رقم (28-2) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي one way ANOVA، إذ يمكن اختبار ذلك عند مستوى معنوية 0.05 من خلال ما يلي:

- الفرضية العدمية H_0 : لا توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول تأثير الإفصاح وفق معايير

المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية تعزى لمتغير المنصب الحالي

- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة

الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية تعزى لمتغير المنصب الحالي

ووفقا للنتائج المبينة في الجدول رقم (28-2) يتضح أن قيمة F المحسوبة تساوي 1,830 أقل من قيمة F

الجدولية التي تساوي ¹2.447، كما أن قيمة مستوى الدلالة 0,128 أكبر من مستوى المعنوية 0.05 هذا ما

يؤكد قبول الفرضية العدمية أي لا توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة

الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية تعزى لمتغير المنصب الحالي.

¹ قيمة F الجدولية عند درجة حرية (4، 115) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 2,447

2.3. الفروق تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الجدول رقم (2-29): نتائج تحليل التباين الأحادي one way ANOVA للفرضية الإحصائية الثالثة التي

تعزى لمتغير المؤهل العلمي

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
تأثير الإفصاح وفق معايير	بين المجموعات	1,335	4	,334	1,426	,230
المحاسبة الدولية على تفعيل	داخل المجموعات	26,911	115	,234		
حوكمة شركات التأمين الجزائرية	المجموع	28,247	119			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss، في الملحق رقم 2

يوضح الجدول رقم (2-29) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي one way ANOVA، إذ يمكن اختبار ذلك عند مستوى معنوية 0.05 من خلال ما يلي:

- الفرضية العدمية H_0 : لا توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية تعزى لمتغير المؤهل العلمي
 - الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية تعزى لمتغير المؤهل العلمي
- ووفقا للنتائج المبينة في الجدول رقم (2-29) الموالي يتضح أن قيمة F المحسوبة تساوي 1,426 أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي 2.447^1 ، كما أن قيمة مستوى الدلالة 0,230 أكبر من مستوى المعنوية 0.05 هذا ما يؤكد قبول الفرضية العدمية أي لا توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

3.3. الفروق تعزى لمتغير سنوات الخبرة

الجدول رقم (2-30): نتائج تحليل التباين الأحادي one way ANOVA للفرضية الإحصائية الثالثة التي

تعزى لمتغير سنوات الخبرة

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
تأثير الإفصاح وفق معايير	بين المجموعات	1,239	3	,413	1,774	,156
المحاسبة الدولية على تفعيل	داخل المجموعات	27,007	116	,233		
حوكمة شركات التأمين الجزائرية	المجموع	28,247	119			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss، في الملحق رقم 2

¹ قيمة F الجدولية عند درجة حرية (4، 115) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 2,447

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

يوضح الجدول رقم (2-30) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي one way ANOVA، إذ يمكن اختبار ذلك عند مستوى معنوية 0.05 من خلال ما يلي:

- الفرضية العدمية H_0 : لا توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية تعزى لمتغير سنوات الخبرة
 - الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية تعزى لمتغير سنوات الخبرة
- ووفقا للنتائج المبينة في الجدول رقم (2-30) الموالي يتضح أن قيمة F المحسوبة تساوي 1,774 أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي 2.680¹، كما أن قيمة مستوى الدلالة 0,156 أكبر من مستوى المعنوية 0.05 هذا ما يؤكد قبول الفرضية العدمية أي لا توجد فروق بين إجابات أفراد العينة حول تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

ثانيا: اختبار الفرضيات الإحصائية باستخدام الارتباط الخطي البسيط

سنتطرق في هذا العنصر لاختبار آخر فرضية إحصائية حيث تتوافق طبيعتها مع الأسلوب الإحصائي "الارتباط الخطي البسيط"

للتأكد من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية والحوكمة في شركات التأمين الجزائرية، ولاختبار صحة الفرضية الإحصائية الرابعة التي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية والحوكمة في شركات التأمين الجزائرية"، قمنا باختبار معامل الارتباط بيرسون للمتغير التابع مع المستقل، والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار

الجدول رقم (2-31): معامل ارتباط المحور الثاني بالمحور الثالث

العلاقة	القيمة الاحتمالية sig	معامل الارتباط بيرسون
المحور الثاني: حوكمة الشركات	,000	,723**
المحور الثالث: الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss في الملحق رقم 2

يوضح الجدول رقم (2-31) معامل الارتباط لبيرسون بين المحور الثاني والمحور الثالث، والذي يوضح العلاقة التي تربط الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية بالحوكمة في شركات التأمين الجزائرية حيث كانت علاقتهما

¹ قيمة F الجدولية عند درجة حرية (3، 116) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 2.680

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

طردية متوسطة، هذا ما وضحته قيمة معامل الارتباط لبيرسون الإيجابية والتي قدرت ب 0,723، وقيمتها الاحتمالية التي بلغت 0,000 وهي دالة إحصائية عند مستويات الدلالة 0,05، وهذا يعني أنه كلما زادت قوة وجود الإفصاح كلما زاد تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ الحوكمة وبناء على ما تقدم نستنتج أن الفرضية الإحصائية الرابعة التي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية والحوكمة في شركات التأمين الجزائرية" هي فرضية صحيحة

خلاصة

لقد تضمن هذا الفصل الأخير الذي خصص لدراسة تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية، حيث شمل عدة عناصر متدرجة ومتكاملة مع بعضها البعض للقيام بهذه الدراسة الميدانية عن طريق توزيع استمارة استبيان مخصصة لذلك على إدارات شركات التأمين العاملة في الغرب الجزائري.

وبعد الحصول على البيانات تم اختبار أداة الدراسة من حيث صدقها وثباتها بواسطة معاملات الارتباط لرتب بيرسون ومعامل كروباخ ألفا، وتم التأكد من اعتدالية التوزيع للبيانات المتحصل عليها بواسطة اختبار كلومحروف سيمنروف، لنبداً في عرض نتائج إجابات عينة الدراسة عن البيانات الشخصية لهم وعن فقرات محاور الاستبيان الموزع بواسطة استخدام التكرارات ونسبها، ثم وصلنا إلى آخر مرحلة لهذه الدراسة الميدانية المتمثلة في اختبار الفرضيات بواسطة اختبار (ت) في حالة عينة واحدة، وتحليل التباين الأحادي والارتباط الخطي البسيط، وقد ساعد على القيام بمحمل هذه الاختبارات برنامج SPSS.

ومن خلال معالجة وتحليل مختلف محاور هذا الفصل تم الوقوف على اتجاهات إجابات أفراد العينة فيما يخص موضوع الدراسة، إذ تم التأكيد على تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين، كما أجمع أفراد العينة على الموافقة على المحور الأخير من استمارة الاستبيان، والتي تركز على تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية.

خاتمة

خاتمة

تزايد الاهتمام العالمي في السنوات الأخيرة الماضية بقضية التوافق المحاسبي، فرض على لجنة معايير المحاسبة الدولية، إعادة هيكلتها وإعادة النظر في تركيبها وطريقة عملها، بغرض الوصول إلى أعلى مستوى من التوحيد المحاسبي والعمل على زيادة الشفافية والإفصاح والرقى بجودة المعلومة المحاسبية، لتلبية متطلبات مختلف مستخدميها، فالطلبات المتزايدة على معلومة صادقة وشفافة وذات جودة عالية أدى إلى تحول لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية، يعمل على إصدار معايير جديدة وتطوير المعايير المحاسبية السابقة، معتمداً في ذلك على المبادئ والفروض المحاسبية والتي تلعب دوراً مهماً في زيادة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مع ما يتماشى والمبادئ الأساسية لحوكمة الشركات التي تقدمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ونتيجة للتطورات السريعة التي شهدتها قطاع التأمين في السنوات الأخيرة ازدادت وتنوع احتياجات المستثمرين من المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية، دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إصدار معيار خاص بعقود التأمين "IFRS4" في مارس 2004 وذلك لضبط عمليات الاعتراف والقياس المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين إلا أن هذا المعيار قد تخلفه العديد من المشاكل في التطبيق العملي لعل من أهمها عدم قدرة التقارير المالية على توفير المعلومات الملائمة في التوقيت الذي يمنح مستخدميها فرص تجنب المخاطر الناشئة عن عقود التأمين، إضافة للمشاكل المتعلقة بتجميع عقود التأمين من حيث الاعتراف بها فوراً أو توزيعها على مدي فترة التغطية، وكيفية توزيع الأعباء الاقتصادية التي تتحملها الشركة نتيجة مخاطر التأمين، والمشاكل المتعلقة بتقييم المخاطر التي قد تتغير طوال مدة العقد ولتجنب تلك المشاكل قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار عقود التأمين (IFRS17) بهدف تحسين جودة التقارير المالية وتلبية احتياجات المستخدمين والتغلب على أوجه القصور في معيار (IFRS4) والتي أثرت سلباً على جودة التقارير.

وتأتي هذه الدراسة لمحاولة إبراز انعكاس تبني الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل حوكمة شركات التأمين، حيث جاءت هذه الدراسة نتيجة للانفتاح الاقتصادي وضرورة الانضمام للمنظمات التي تتطلب تبني فكر المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي، هذه المعايير التي جعلت من المحاسبة لغة عالمية، وسهلت عمليات الاندماج والانفتاح وأضافت المزيد من الشفافية.

وبعد المرور عبر مختلف محطات هذه الدراسة سواء ضمن الجانب النظري أو الجانب التطبيقي الذي خصص للقيام بدراسة ميدانية، فقد تمت معالجة مختلف المفاهيم المتعلقة بالمتغيرات المدروسة نظرياً والوقوف على واقع تطبيقها عملياً حسب إجابات أفراد العينة المتحصل عليها، كل هذا سمح باختبار فرضيات الدراسة المصاغة ضمن المقدمة، والتي يمكن عرض نتائجها كما يلي:

خاتمة

- قبول الفرضية الأولى والتي تنص على أنه تطبق شركات التأمين الجزائرية معايير المحاسبة الدولية
 - قبول الفرضية الثانية والتي تنص على أنه تطبق شركات التأمين الجزائرية مبادئ حوكمة الشركات
 - قبول الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه يوجد تأثير للإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية
 - قبول الفرضية الإحصائية الأولى التي تنص على أنه لا توجد فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية تعزى للبيانات الشخصية لعينة الدراسة المتمثلة في: المنصب الحالي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة.
 - قبول الفرضية الإحصائية الثانية التي تنص على أنه لا توجد فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات تعزى للبيانات الشخصية المتمثلة في: المنصب الحالي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة.
 - قبول الفرضية الإحصائية الثالثة التي تنص على أنه لا توجد فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية تعزى للبيانات الشخصية المتمثلة في: المنصب الحالي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة.
 - قبول الفرضية الإحصائية الرابعة التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية والحوكمة في شركات التأمين الجزائرية.
- ومن خلال استعراض الجانب النظري والدراسة الميدانية وبعدما تم اختبار فرضيات الدراسة، يمكن تقديم حوصلة لهذه الدراسة ككل عن طريق عرض أهم النتائج التي تم استخلاصها مما سبق اعتماداً على المفاهيم والعلاقات النظرية المتغيرات الدراسة وانطلاقاً من إجابات أفراد العينة المتمثلين في إطار شركات التأمين العاملة في الغرب الجزائري، إذ تلخص نتائج هذه الدراسة فيما يلي:
- قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4) وأصبح واجب التنفيذ من يناير 2005، ونظراً لأوجه الانتقادات الشديدة التي وجهت للمعيار فقد تم اعتباره خطوة مؤقتة لحين إصدار معيار محاسبي شامل لعقود التأمين.
 - قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بصياغة وإصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) بغرض تحسين جودة التقارير المالية التي تصدرها شركات التأمين ومن هذا المنطلق فكان لازماً عليه تطوير أسس الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح الواردة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS4).

خاتمة

- يعد معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) خطوة هامة في مجال ضبط الممارسات المحاسبية النشاط التأمين وتحسين جودة التقارير المالية بها، ويرجع ذلك إلى أنه قد تم تخصيص المعيار لنشاط التأمين فقط وليس للكيان الاقتصادي، بحيث يقتصر تطبيق المعيار على جميع عقود التأمين التي يتضمنها نطاقه طوال مدة تلك العقود، بغض النظر عن طبيعة نشاط الجهة التي تصدر تلك العقود.
- إن معايير الإبلاغ المالي الدولية تهدف إلى تحديد الأسس السليمة لتحديد وقياس وعرض القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للشركة من خلال نماذج وإرشادات عامة إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية للمحاسبة والتدقيق ومراجعة الحسابات، واستنادا إلى ذلك يهدف معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) الذي وضعه مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إنشاء قواعد محاسبية تحكم عمليات الاعتراف والقياس المحاسبي المتعلقة بشركات التأمين بقصد تقديم معلومات مالية يكون لها مصداقية وموثوقية أكبر.
- تعتبر الحوكمة في شركات التأمين من المداخل الإدارة الحديثة المهمة لما تنطوي عليه من آليات ومبادئ التي تسند إليها والتي تقوم بالدرجة الأولى على الإفصاح والشفافية بين إدارة الشركة من جهة وجميع الأطراف ذات الصلة بنشاطها، بداية من طالي التأمين وحصولهم على أفضل تغطية، الاهتمام بدور الوسطاء، المحافظة على حقوق المساهمين والعاملين وتحقيق المعاملة العادلة بينهم، مع التأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة من خلال ضمانه الرقابة الفعالة على إدارة الشركة، ومما لا شك فيه أن الإفصاح والشفافية يرفعان من مصداقية القرارات المتخذة مما يرفع من فعاليتها من خلال توضيح الجدوى من القرار المتخذ ومدى تطابقه مع أهداف باقي أصحاب المصالح سواء داخلية أو خارجية.
- تهدف متطلبات الإفصاح وفق معايير الحاسبة الدولية والإبلاغ المالي إلى توفير معلومات ملائمة بالتقارير المالية والإيضاحات المتممة لها، لتحسين مستوى شفافية وجودة ما عرضه من معلومات في صلب هذه التقارير وبالتالي تفعيل الحوكمة في شركات التأمين
- تقوم شركات التأمين الجزائية بتطبيق معايير الحاسبة الدولية، غير أن هناك وصعوبة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر التأمينية وما يحيط بها نتيجة اعتماد النظام المحاسبي سابقا والصعوبات المرتبطة باعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) والذي يؤكد في غالبية مضامينه على المخاطر التأمينية، ومشكلة قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة وهي ناجمة من تعقيد أنشطة التأمين والصعوبات التي ترافق عملية الانتقال من النظام المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي والمستشف أساسا من المعايير المحاسبية الدولية والتي تركز في مختلف جوانبها على الأدوات المالية.

خاتمة

- تطبيق شركات التأمين محل الدراسة لمبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بحيث:

- تتبع الشركات نظاما محددًا واضحًا للحوكمة يضمن توزيع واضح للمهام وتحديد للمسؤوليات.
- توافر الشركات على مجالس إدارة تتمتع بالكفاءة والاستقلالية تعمل على رسم الأهداف الاستراتيجية للشركة وضمان استقلالية المراجعين الداخليين والخارجيين.
- تحترم الشركات حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون وتضمن سهولة التواصل بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة، ووجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة.

- تحترم حقوق المساهمين وتضمن المعاملة العادلة بينهم وهو ما تسعى إليه حوكمة الشركات
- تلتزم الشركات بالإفصاح عن خططها وأهدافها المستقبلية، فعالية نظام الرقابة الداخلية، مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم، والإفصاح عن درجة تطبيقها لقواعد حوكمة الشركات.

- تساهم معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الإفصاح المحاسبي الكافي والملائم بغية إرساء أسس الحوكمة
- تطبيق معايير المحاسبة الدولية يسمح بعرض وضع الشركة بشكل صحيح وتحقيق شفافية المعلومة المحاسبية وبالتالي زيادة القدرة على مراقبة المجالس والادارات التنفيذية للشركات، والقضاء على الغش والإدلاء بالبيانات المالية الخاطئة.

- يساهم الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الدقة والوضوح والشفافية وتجسيد المساءلة في الشركة، وتحقيق متطلبات جميع مستخدمي القوائم المالية بصفة عادلة وهو أحد أهم أهداف حوكمة الشركات.

- يساهم الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية في التقليل من المخاطر المالية وحماية حقوق المساهمين والمؤمن لهم واستقرار الأسواق المالية.

- تطبيق مبادئ موحدة للاعتراف، القياس، العرض، والإفصاح لجميع أنواع العقود يحقق حماية جميع الأطراف المتعاملة في قطاع التأمين.

وفي الأخير بعد إتمام هذه الدراسة وتقديم أهم النتائج التي خلصت إليها، ومن خلال الدراسة الميدانية والاحتكاك بالواقع عن طريق الاتصال بإطارات شركات التأمين الجزائرية، والقيام بمقابلات فيما يخص الموضوع يمكن تقديم بعض التوصيات والاقتراحات كما يلي:

خاتمة

- تشجيع شركات التأمين الجزائرية على تكييف نظمها المحاسبية خاصة المعلوماتية مع ما تلزمه المعايير المحاسبية، خصوصا ما يتعلق بطريقة المعالجة والتسجيل المحاسبي وكذا طرق الإفصاح وتقديم القوائم المالية .
- لابد من العمل أكثر على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكثر القوائم المالية الصادرة عن مختلف الشركات من طرف المستثمرين ومتخذي القرار.
- تشكيل لجنة من الأساتذة المختصين وكذا خبراء المحاسبة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي من أجل إعداد برنامج موحد لتدريس مقياس المحاسبة وحوكمة الشركات، ومتابعة تطبيقها على أرض الواقع.
- تكوين وتأهيل الإطارات علميا وعمليا من أجل ممارسة المحاسبة وفق المعايير المحاسبية الدولية.
- العمل على الربط بين الجانب الأكاديمي والمهني من خلال إجراء تربصات للطلبة والأساتذة والاحتكاك مع المحاسبين ومن هم في مجال المحاسبة، ما يسهل عليهم الإلمام بمختلف الجوانب والخبايا المحاسبية
- توفير مناخ استثماري ملائم يتوفر فيه الشفافية في المعلومات المالية، النظم القانونية والجبائية، للمساعدة على جلب الاستثمارات الأجنبية.

آفاق الدراسة

تناولت هذه الدراسة موضوع تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل حوكمة شركات التأمين، ولهذا نقترح جملة من المواضيع يمكن تناولها مستقبلا والتي نراها أنها تكمل هذا البحث وتتمثل في:

- ✓ تقييم تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS17 على جودة الإفصاح المحاسبي في شركات التأمين
- ✓ العلاقة بين جودة الإفصاح المحاسبي ومستوى الحوكمة في شركات التأمين
- ✓ دور التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في تحسين الإفصاح والشفافية في قطاع التأمين
- ✓ أثر الإفصاح عن المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة على أداء شركات التأمين

قائمة المصادر والمراجع

1. أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية: النموذج الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
2. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
3. أمين السيد أحمد لطفي، علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية، مصر، الدار الجامعية، 2008.
- 4.
5. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
6. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة-منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
7. جمعة حميدات، وإبراهيم النخالة، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Expert، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2014.
8. جون سوليفان، ألكسندر شكولنيكوف، أخلاقيات العمل المكون الرئيسي لحوكمة الشركات، إصدار مركز التشريعات الدولية الخاصة، القاهرة، مصر، 2006.
9. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008.
10. حسين القاضي، مأمون حمدان، معايير المحاسبة الدولية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2012.
11. حسين خليل محمود شحادة، معايير المحاسبة الدولية: الأدوات المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2011.
12. خالد الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
13. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير-دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.
14. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 2001.

قائمة المصادر والمراجع

15. رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
16. ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، ترجمة خالد علي احمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
17. سعود جايد العمري، المحاسبة الدولية: منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
18. هندركسن، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال أبو خليفة، الطبعة الرابعة، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1990.
19. سميحة فوزي وآخرون، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، ورقة عمل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2003.
20. طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
21. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة الدولية شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
22. طلال الحجاوي، ريان نعوم، المحاسبة المالية 1، جبهة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
23. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.
24. عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007.
25. عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008.
26. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
27. قاسم عبد الرزاق، المعيار رقم 32 الأدوات المالية الإفصاح والعرض، جمعية المحاسبين القانونيين السورية
28. المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، عمان، الأردن، 2013.

قائمة المصادر والمراجع

29. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2011.
30. محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الصفحة الزرقاء، الرويبة، الجزائر، 2010.
31. محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
32. محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
33. مركز المشروعات الدولية الخاصة، حوكمة الشركات وقضايا واتجاهات، نشره دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 14، مصر، 2008.
34. وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة-مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، عمان، الأردن، 1996.
35. يوسف محمود جربوع، المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة 2، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
36. يوسف محمود جربوع، نظرية المحاسبة: الفروض-المفاهيم-المبادئ-المعايير، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2013.
- ثانيا: المقالات
37. أشرف أحمد محمد غالي، محمد محمد سليمان الفار، تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية-دليل ميداني من البيئة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 22، العدد 04، جامعة عين شمس، مصر، 2018.
38. أميرة أحسن بلقط، كمال محمد العربي حمادة، أثر حوكمة الشركات على تحقيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع التأمين الجزائري حالة شركات التأمين saa,caar,caat، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 13، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2020.
39. بغداد أحمد، ضويحي حمزة، دور الخبير الاكتواري في تعزيز الحوكمة في شركات التأمين- دراسة ميدانية على عينة من مؤسسات التأمين، مجلة العلوم التجارية، المجلد 20، العدد 3، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2021.

قائمة المصادر والمراجع

40. تاني عبد المومن، بوعيشاوي يوسف، متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 2، العدد 1، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2019.
41. جيلالي عبدلي وآخرون، الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 4، العدد 2، جامعة الواد، الجزائر، 2021.
42. حمدي معمر، فلاق صليحة، تشخيص نظام حوكمة شركات التأمين في الجزائر-دراسة حالة شركة سلامة للتأمين، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 10، العدد 1، جامعة يحيى فارس، المدية، 2022.
43. دغموم هشام، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS في دعم وارساء مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر-دراسة ميدانية استقصائية، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 10، العدد 1، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، 2015.
44. زعرور نعيمة وآخرون، تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2017.
45. زواتية عبد القادر، بوفليح نبيل، محاسبة عقود التأمين في ظل معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS4)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 8، العدد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2014.
46. زينب عباس حميدي، دور المعيار الدولي (IFRS17) في المحاسبة عن شركات التأمين - دراسة تطبيقية في شركة التأمين الوطنية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 126، جامعة المستنصرية، العراق، 2020.
47. سامح محمد أمين النجار، دراسة تحليلية لأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 على تطوير القياس والإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية -دراسة اختبارية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 6، العدد 1، جامعة طنطا، مصر، 2019.
48. سفيان خلوفي وآخرون، تقييم واقع حوكمة الشركات في الجزائر في إطار ميثاق الحكم الرشيد-دراسة حالة شركة "آن سي آي" روية الجزائر (مارس 2013-جويلية 2020)، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 4، جامعة معسكر، الجزائر، 2021.
49. سنحاق نور الدين، واقع تطبيق أسس الحوكمة الخاصة بقطاع التأمين بالتطبيق على شركات التأمين الجزائرية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 1، جامعة الواد، الجزائر، 2022.

قائمة المصادر والمراجع

50. شنافي كفية، آليات ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين دراسة مقارنة بين الشركة الجزائرية للتأمين واعدة التأمين (CAAR) وشركة (AXA) للتأمين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 45، بغداد، العراق، 2015.
51. شيخي بلال، منصور ناصر الرجي، تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين المحاسبة الدولية "IAS/IFRS" والمعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" وأثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 1، العدد 1، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2016.
52. صابر حسن محمود الغنام، نورهان علي محمد المر، أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21، العدد 4، جامعة بورسعيد، مصر، 2020.
53. ضيف الله محمد الهادي، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 1، العدد 6، جامعة الواد، الجزائر، 2013.
54. علي حاج قاسم، استراتيجية حوكمة الإدارة العامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 13، العدد 1، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020.
55. ليث أكرم مفلح القضاة، أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (32) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 21، العدد 1، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2017.
56. مجدى محمود علي مرعى، قياس أثر تطبيق معايير عقود التأمين (IFRS17) على جودة التقارير المالية- دليل ميداني من البيئة المصرية. المجلة العلمية للبحوث التجارية، المجلد 49، العدد 2، جامعة المنوفية، مصر، 2023.
57. محمد السعيد سعيداني، ميلودي مصطفى، أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS7 "الأدوات المالية: الإفصاحات" في إدارة مخاطر شركات التأمين-دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 1، جامعة الواد، الجزائر، 2021.

قائمة المصادر والمراجع

58. محمد عبد الله المهدي، وليد زكريا صيام، أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم، دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 34، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2007.
59. محمد موسى علي شحاتة، دور تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS17) في تفعيل العلاقة بين الملاءة المالية وربحية استثمارات شركات التأمين المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 3، العدد 3، جامعة الإسكندرية، مصر، 2019.
60. مصطفى ميلودي، مقدم عبيرات، تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS7 في بيئة التأمين - دراسة حالة شركة الشرق العربي للتأمين، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 3، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020.
61. نبيل ابراهيم عبد الرؤوف، تطوير المحاسبة عن عقود التأمين في ظل معيار IFRS17 - دراسة تطبيقية على شركات التأمين المصرية، مجلة الشروق للعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 10، المعهد العالي للحسابات وتكنولوجيا المعلومات، مصر، 2018.
62. نور الدين سعيد، عز الدين فؤاد، واقع المحاسبة عن الأدوات المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) ومعيار الإبلاغ المالي التاسع IFRS9 التوافق وقابلية التحديث، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 6، العدد 2، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2024.
63. ياسر صاحب مالك الزبيدي، بشرى نجم عبد الله المشهداني، تأثير قياس عقود التأمين على وفق (IFRS17) في الملاءة المالية لشركات التأمين في جمهورية العراق، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 21، العدد 1، جامعة الزرقاء، الأردن، 2021.

ثالثا: الرسائل والاطروحات

64. بولجنيب عادل، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية - دراسة حالة مؤسسة ALEMO الخروب ولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، قسنطينة، الجزائر، 2014.
65. زغوان سفيان، دور المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي في تفعيل حوكمة الشركات، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، الجزائر، 2023.

قائمة المصادر والمراجع

66. صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.
67. صبيوة ايناس، أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي الأول "عرض القوائم المالية"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2018.
68. طبائية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتأمين، أطروحة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف، الجزائر، 2014.
69. عدنان عبد المجيد عبد الرحمان قباجة، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في التمويل، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2008.
70. قسوم حنان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية-دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016.
71. قطاف عقبة، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019.
72. ماجد إسماعيل أبو حمم، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية-دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.
73. مجيلي خليصة، دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية -دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018.
74. نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين -دراسة حالة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017.

75. بن عبد الرحمان ناريمان، بن الشيخ سارة، واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 19 و20 نوفمبر 2013.
76. زرزاز العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، واقع رهانات وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 8 و9 ديسمبر 2010.
77. ساعد بن فرحات، بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين- مقارنة بين شركة التأمين وإعادة التأمين CAAR وشركة AXA للتأمين، الملتقى الوطني حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 25 و26 أفريل 2011.
78. سحنون بونعجة، نبيل بوفليح، محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير-تجارب الدول، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 03 و04 ديسمبر 2012.
79. صبايحي نوال، واقع الحوكمة في دول مختارة، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 19 و20 نوفمبر 2013.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

I- Les ouvrages

1. Abbas A.Mizra, Graham Holt, Magnus Orrell, International Financial Reporting Standards Workbook and Guide, wiley, London, 2006.
2. Arpan Jeffey & Radebaugh, International and Multinational Enterprises, 2nd ed, John Wiley & Sons, USA, 1985
3. Bjorn Widing, Jimmy Jansson, Valuation Practices of IFRS 17, KTH royal institut of technology school of engineering sciences, 2018.
4. BRUN Stéphane, Guide d'application des normes IAS/IFRS. Editions Berti, Alger, 2011
5. Cadbury Committee, Report of the Committee on The Financial Aspects of Corporate Governance, Burgess Science Presse, 1 Décembre 1992

6. Choi Frederick & Others , International Accounting , 4 th ed , Prentice Hall, 2002.
7. David CROWTHER, Seifi SHAHLA, Corporate Governance and International Business, bookboon, 2011
8. Elliott Barry & Elliott Jamie, Financial Accounting and Reporting, 6th ed, Prentice Hall, 2002.
9. Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of financial accounting concepts N°2 : Qualitative characteristics of accounting information, 1980, p13.
10. IASB, IFRS 17 "Insurance Contracts", 2017.
11. International Association Of Insurance Supervisors ..insurance core principles, standards, guidance and assessment methodology, 2003
12. José J. Canals-Cerdá, From Incurred Loss to Current Expected Credit Loss (CECL): A Forensic Analysis of the Allowance for Loan Losses in Unconditionally Cancelable Credit Card Portfolios, working paper , electronic copy, consumer finance institute ,2020.
13. KPMG, First Impression : IFRS 17 "Insurance Contracts".
14. Meigs Robert & Meigs Walter, Accounting For Business Decision, 9th ed, Mc Graw – Hill Inc, 1993.
15. Michael HARVAY and Fred KEER, Financial accounting theory and standards, second edition, prentice hall international, London, 1983, p: 173
16. Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), Principles of Corporate Governance, 2000
17. PWC, In depth A look at current financial reporting issues, IFRS 17 marks a new epoch for insurance contract accounting, 2017.
18. Radebaugh Lee & Others , International Accounting and Multinational Enterprises, 6th ed , 2006.
19. The institute of internal auditors, The lessons that lie beneath, Tone at the top journal, USA, 2002.

II-Articles

20. Alotaibi Mohamed Meteb, The Economic Impact of Corporate Governance in Saudi Arabia Economy, IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Vol 7, No 5, 2016.
21. Arma Malafronte et al, The Nature and Determinants of Disclosure Practices in the Insurance Industry: Evidence from European Insurers, International Review of Financial Analysis, Vol 45, pp. 367-382
22. Jonas Oliveira, et al, Risk-related disclosure practices in the annual reports of Portuguese credit institutions: An exploratory study, journal of banking regulation, Vol 12, No 2, 2011
23. Mojca Gornjak, Comparison of IAS 39 and IFRS 9: The Analysis of Replacement, International School for Social and Business Studies, International Journal of Management Knowledge and Learning, Vol 6, No 1, 2017

24. Naser Mohsin Jebur, Adheem Naeem Bachi, Accounting disclosure according to the international accounting standards and its effect on the Earnings of shares for Economic units, AL kut journal of Economics And Administrative Sciennes ,Publisler ,college of Economics and Management, warit University, vol 15, No 46, Iraq, 2023.
25. Serhat yanik, Ece bas, Evaluation of IFRS17 insurance contracts standards for insurance companies, PressAcademia Procedia (PAP), vol 06, No 01, Istanbul, Turkey, 2017
26. Siriyama Kanthi Herath, Norah Albarqi, Financial Reporting Quality: A Literature Review. International Journal of Business Management and Commerce, Vol 2, No 2, 2017.
27. Soye yinka augustine, Raji oladeinde Akeem, The Comparability of Pre and Post Adoption IFRS in Nigeria Insurance Companies, Journal of Management and Corporate Governance, Vol 8, No 2, 2016.

III- Thèses

28. louis pierart, IFRS: analyse des impacts stratégiques pour l'assureur et comparaison avec solvabilité², mémoire présenté devant l'école nationale de la statistique et de l'administration économique pour l'obtention du diplôme de la filière actuariat et l'admission à l'institut des actuaires, paris, 2011.
29. Mignolet Félix, A study on the expected impact of IFRS 17 on the transparency of financial statements of insurance companies (Master Thesis). HEC-Management School : University of Liege, 2017.

قائمة الملاحق



جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية



استبانة

سيدي/سيدي المحترم (ة)

تحية طيبة وبعد.....

يسر الباحثة أن تضع بين أيديكم هذه الاستبانة، بهدف الحصول على آرائكم ومقترحاتكم فيما يتضمنه من محاور لاستيفاء البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب التطبيقي لبحث من أجل نيل شهادة الدكتوراه، والذي يحمل عنوان: "المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والافصاح في شركات التأمين لغرض تفعيل الحوكمة"

ونظرا لما تتمتعون به من خبرة ومهنية في مجال المحاسبة المالية وبحكم موقعكم الوظيفي المتعلق بموضوع الأطروحة فإن الباحثة ترجو منكم الإجابة على جميع أسئلتها بموضوعية ومهنية عالية

وتؤكد الباحثة لكم بأن جميع المعلومات التي سيتم جمعها ستعامل بسرية تامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين تعاونكم معنا، وتقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

إشراف:

الدكتورة: أوكبدان سناء

الباحثة:

محمد سعاد

البريد الإلكتروني: souad.mohammedi@univ-temouchent.edu.dz

الجزء الأول: البيانات الشخصية

اسم الشركة :..... Nom de l'entreprise :

1. المنصب الحالي:

- ☐ مدير عام
 ☐ مدقق داخلي
 ☐ منصب آخر
- ☐ مدير مالي
 ☐ رئيس مصلحة المالية والمحاسبة

2. المؤهل العلمي:

- ☐ ليسانس
 ☐ ماجستير
 ☐ آخر
- ☐ ماستر
 ☐ دكتوراه

3. سنوات الخبرة:

- ☐ أقل من 5 سنوات
 ☐ من 11 إلى 15 سنة
- ☐ من 6 إلى 10 سنوات
 ☐ أكثر من 15 سنة

الجزء الثاني: محاور الاستبانة (يرجى وضع علامة x في المكان المناسب)

المحور الأول: واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين الجزائرية

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تتوافر البيئة الجزائرية على قواعد بيانات ضخمة تسمح بإعداد النماذج الاكتوارية لحساب مخاطر عقود التأمين ما يساعد على تطبيق معايير المحاسبة الدولية					
02	تتوفر شركة التأمين على كوادر مؤهلة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية					
03	يتم إعداد والافصاح عن قائمة المركز المالي					
04	يتم إعداد والافصاح عن قائمة الدخل الشامل					
05	يتم إعداد والافصاح قائمة التدفقات النقدية					
06	يتم إعداد والافصاح قائمة التغيرات في حقوق الملكية					
07	يتم إعداد والافصاح عن الإيضاحات المتممة للتقارير المالية					

					الإفصاح عن المخاطر الناشئة عن عقود التأمين	08
					الإفصاح عن الطرق المستخدمة لقياس المخاطر	09
					الإفصاح عن استراتيجيات الشركة وسياساتها بإدارة المخاطر	10
					الإفصاح عن المعلومات الكمية المتعلقة بتعرضها للمخاطر	11
					الإفصاح عن مخاطر السيولة ومخاطر سعر السوق وسعر صرف العملات الأجنبية	12
					الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأثر الأطر التنظيمية التي تحكم مجال نشاطها	13
					الاعتراف والإفصاح عن الأدوات المالية	14
					قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة	15

المحور الثاني: مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات

المبدأ	الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
وجود أساس للحوكمة	01	القوانين الداخلية تتوافق مع قوانين وتشريعات الدولة					
	02	القوانين الداخلية كافية وقابلة للتطبيق					
	03	تتبع الشركة نظاما محددًا للحوكمة					
	04	توزيع واضح للمهام وتحديد للمسؤوليات					
حماية حقوق المساهمين	05	حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة					
	06	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة بشكل عادل					
	07	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة					
المعاملة العادلة بين جميع المساهمين	08	تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة					
	09	يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي					
	10	المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم					
دور أصحاب المصالح	11	تضمن الشركة سهولة وحرية التواصل بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة					
	12	تتحرر إدارة الشركة حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون					

					وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة	13	في الحوكمة
					يتوفر أعضاء مجلس الإدارة على المؤهلات اللازمة لممارسة مهامهم	14	مسؤوليات
					يقوم مجلس الإدارة برسم الأهداف الاستراتيجية للشركة	15	مجلس
					يسهر مجلس الإدارة على استقلالية المراجعين الداخليين والخارجيين	16	الإدارة
					يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم	17	الإفصاح والشفافية
					تفصح الشركة عن خططها وأهدافها المستقبلية	18	
					يتم الإفصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية	19	
					الإفصاح عن درجة تطبيق الشركة لقواعد حوكمة الشركات	20	

المحور الثالث: تأثير الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على تفعيل حوكمة شركات التأمين الجزائرية

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	الافصاح في القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية يحقق الدقة والوضوح والشفافية					
02	تساهم معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الإفصاح المحاسبي الكافي والملائم بغية إرساء أسس الحوكمة					
03	يساهم تبني معايير المحاسبة الدولية في تفعيل مبادئ الحوكمة من خلال تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية					
04	اعتماد معايير المحاسبة الدولية في عرض وإعداد القوائم المالية يساهم في تحقيق حوكمة جيدة					
05	يساهم الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية في زيادة الثقة لدى المتعاملين					
06	للقوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية دور فعال في تجسيد المساءلة في الشركة					
07	تعتبر المعلومة المحاسبية أداة مهمة في حوكمة الشركات باعتبارها أداة اتصال بين الشركة ومختلف الأطراف الأخرى					

					08	تطبيق مبادئ موحدة للاعتراف، القياس، العرض، والإفصاح لجميع أنواع العقود يحقق حماية جميع الأطراف المتعاملة في قطاع التأمين
					09	تحقيق متطلبات جميع مستخدمي القوائم المالية بصفة عادلة ما تسعى إليه معايير المحاسبة الدولية وهو أحد أهم أهداف حوكمة الشركات.
					10	يعتبر الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية كافياً لضمان حقوق المساهمين
					11	لإفصاح المحاسبي المالي دور قيادي في التقليل من المخاطر المالية وحماية حقوق المساهمين والمؤمن لهم واستقرار الأسواق المالية
					12	يسمح تطبيق معايير المحاسبة الدولية بعرض وضع الشركة بشكل صحيح وبالتالي زيادة القدرة على مراقبة المجالس والإدارات التنفيذية للشركات
					13	لإفصاح المحاسبي وشفافية المعلومات أثر في القضاء على الغش والإدلاء بالبيانات المالية الخاطئة
					14	الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب وبالشكل المناسب يساعد في اكتشاف الغش والتلاعب والوقوف على النقائص
					15	تهدف معايير المحاسبة الدولية إلى تحسين مستوى الإفصاح وبالتالي رقابة جيدة وتحوط أحسن ضد المخاطر وهي أحد أهداف الحوكمة
					16	انطلاقاً من الإفصاح عن المخاطر تقوم الشركة بالاستفادة من تجارب الشركات الأخرى في رسم سياسة إدارة المخاطر
					17	تحرص معايير المحاسبة الدولية على دعم الشفافية في عرض المعلومات والتقارير المالية عن معاملات الشركة على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد
					18	يساعد الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية المتبعة وفق المعايير الدولية للمحاسبة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات المناسبة

أولاً: نتائج صدق الاستبيان

1. فقرات المحور الأول

			1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16
1	تتوافر البيئة الجزائرية على قواعد بيانات ضخمة تسمح بإعداد النماذج الاكتوارية لحساب مخاطر عقود التأمين	p	**	,470**	,353**	,520**	,638**	,393**	,340**	,372**	,319**	,625**	,591**	,588**	,554**	,545**	,562**	,711**
		r		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2	تتوفر شركة التأمين على كوادر مؤهلة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية	p		**	,479**	,503**	,574**	,387**	,375**	,344**	0,174	,370**	,298**	,267**	,465**	,310**	,320**	,560**
		r			0	0	0	0	0	0	0,057	0	0,001	0,003	0	0,001	0	0
3	يتم اعداد والافصاح عن قائمة المركز المالي	p			**	,518**	,439**	,630**	,578**	,504**	,215*	,239**	,271**	,232*	,399**	,327**	,314**	,587**
		r				0	0	0	0	0	0,018	0,009	0,003	0,011	0	0	0	0
4	يتم إعداد والافصاح عن قائمة الدخل الشامل والافصاح عنها	p				**	,733**	,513**	,575**	,570**	,375**	,423**	,431**	,379**	,514**	,386**	,398**	,710**
		r					0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
5	يتم إعداد والافصاح قائمة التدفقات النقدية والافصاح عنها	p					**	,560**	,639**	,597**	,441**	,514**	,506**	,446**	,617**	,419**	,424**	,772**
		r						0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
6	يتم إعداد والافصاح قائمة التغيرات في حقوق الملكية والافصاح عنها	p						**	,792**	,766**	,446**	,348**	,314**	,269**	,417**	,421**	,389**	,707**
		r							0	0	0	0	0	0,003	0	0	0	0
7	يتم اعداد والافصاح عن الإيضاحات المتممة للتقارير المالية والافصاح عنها	p							**	,839**	,476**	,370**	,383**	,331**	,477**	,411**	,393**	,740**
		r								0	0	0	0	0	0	0	0	0
8	الإفصاح عن المخاطر الناشئة عن عقود التأمين	p								**	,447**	,444**	,344**	,311**	,403**	,491**	,482**	,740**
		r									0	0	0	0,001	0	0	0	0
9	الإفصاح عن الطرق المستخدمة لقياس المخاطر	p									**	,354**	,469**	,431**	,471**	,503**	,513**	,627**
		r										0	0	0	0	0	0	0
10	الإفصاح عن استراتيجيات الشركة وسياستها بإدارة المخاطر	p										**	,567**	,544**	,529**	,574**	,561**	,681**
		r											0	0	0	0	0	0
11	الإفصاح عن المعلومات الكمية المتعلقة بتعرضها للمخاطر	p											**	,975**	,811**	,822**	,813**	,801**
		r												0	0	0	0	0
12	الإفصاح عن مخاطر السيولة ومخاطر سعر السوق وسعر صرف العملات الأجنبية	p												**	,719**	,838**	,829**	,764**
		r													0	0	0	0

13	الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأثر الأطر التنظيمية التي تحكم مجال نشاطها	p																**	,611**	,624**	,786**
		r																	0	0	0
14	الاعتراف والإفصاح عن الأدوات المالية	p																	**	,975**	,817**
		r																		0	0
15	قياس الادوات المالية بالقيمة العادلة	p																		**	,813**
		r																			0
16	واقع_تطبيق_معايير_المحاسبة_الدولية	p																			**
		r																			
	** La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).																				
	* La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).																				

2. فقرات المحور الثاني

			1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21
1	القوانين الداخلية تتوافق مع قوانين وتشريعات الدولة	p	*	,275*	,453*	,256*	,476*	,583*	,480*	,725*	,548*	,425*	,631*	,520*	,262*	,288*	,251*	,692*	,388*	,414*	,414*	0,18	,762*
		r		0	0	0,01	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,01	0	0	0	0	0,06	0
2	القوانين الداخلية كافية وقابلة للتطبيق	p		**	,389*	,422*	,252*	,255*	,260*	,257*	,407*	,366*	,407*	,462*	0,14	,445*	,343*	,203*	,182*	,196*	,199*	-0	,400*
		r			0	0	0,01	0,01	0	0,01	0	0	0	0	0,12	0	0	0,03	0,05	0,03	0,03	0,95	0
3	تتبع الشركة نظاما محددا للحوكمة	p			**	,678*	0,14	,276*	,201*	,426*	,370*	,335*	,372*	,185*	0,07	,441*	0,13	,261*	,190*	,232*	0,12	0,05	,329*
		r				0	0,12	0	0,03	0	0	0	0	0,04	0,45	0	0,16	0	0,04	0,01	0,18	0,58	0
4	توزيع واضح للمهام وتحديد للمسؤوليات	p				**	0,12	,246*	,188*	0,18	,302*	,266*	,251*	0,16	,256*	,318*	0,1	,199*	0,17	,199*	0,15	0,11	,303*
		r					0,18	0,01	0,04	0,06	0	0	0,01	0,08	0	0	0,27	0,03	0,06	0,03	0,11	0,25	0
5	حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة	p					**	,311*	,336*	,340*	,293*	,314*	,361*	,360*	0,07	,244*	0,18	,528*	,192*	0,17	,257*	0,03	,455*
		r						0	0	0	0	0	0	0	0,44	0,01	0,06	0	0,04	0,07	0,01	0,76	0
6	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة بشكل عادل	p						**	,573*	,455*	,553*	,372*	,606*	,438*	,352*	,348*	,303*	,612*	,434*	,382*	,488*	,195*	,644*
		r							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,03	0
7	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة.	p						**	,383*	,442*	,371*	,506*	,345*		0,17	0,16	,383*	,627*	,421*	,259*	,365*	0,14	,520*
		r							0	0	0	0	0	0	0,06	0,08	0	0	0	0	0	0,13	0
8	تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة	p							**	,494*	,268*	,419*	,503*	,203*	,238*	,254*	,517*	,377*	,424*	,369*		0,13	,591*

		r								0	0	0	0	0,03	0,01	0,01	0	0	0	0	0,15	0
9	يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي	p								**	,379*	,396*	,402*	,216*	,377*	,240*	,409*	,531*	,501*	,548*	,211*	,617*
		r									0	0	0	0,02	0	0,01	0	0	0	0	0,02	0
10	المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم	p								**	,347*	,452*	,309*	,520*	0,04	,432*	,181*	0,16	,248*	,263*	,477*	
		r									0	0	0	0	0,67	0	0,05	0,09	0,01	0	0	
11	تضمن الشركة سهولة وحرية التواصل بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة	p									**	,506*	,218*	,345*	,297*	,533*	,380*	,287*	,312*	0,08	,690*	
		r										0	0,02	0	0	0	0	0	0	0,42	0	
12	تحتزم إدارة الشركة حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون	p									**	,383*	,412*	,237*	,360*	,317*	,275*	,314*	0,07	,646*		
		r											0	0	0,01	0	0	0	0	0,42	0	
13	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة	p									**				,278*	0	,208*	0,17	,195*	,207*	,198*	,369*
		r													0	0,98	0,02	0,07	0,03	0,02	0,03	0
14	يتوفر أعضاء مجلس الإدارة على المؤهلات اللازمة لممارسة مهامهم	p													**	0,16	,279*	,217*	,186*	0,18	0,13	,427*
		r														0,07	0	0,02	0,04	0,05	0,15	0
15	يقوم مجلس الإدارة برسم الأهداف الاستراتيجية للشركة	p														**	,307*	,353*	,236*	,213*	0,04	,339*
		r															0	0	0,01	0,02	0,64	0
16	يسهر مجلس الإدارة على استقلالية المراجعين الداخليين والخارجين	p															**	,298*	,280*	,306*	0,15	,653*
		r																0	0	0	0,11	0
17	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم	p																**	,748*	,808*	,412*	,552*
		r																	0	0	0	0
18	تفصح الشركة عن خططها وأهدافها المستقبلية	p																**	,776*	,399*	,531*	
		r																	0	0	0	0
19	يتم الإفصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية.	p																	**	,476*	,585*	
		r																		0	0	0
20	الإفصاح عن درجة تطبيق الشركة لقواعد حوكمة الشركات	p																			**	,293*
		r																				0
21	واقع تطبيق مبادئ الحوكمة	p																				**
		r																				
	** La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).																					
	* La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).																					

3. فقرات المحور الثالث

			1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19
1	الافصاح في القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية يحقق الدقة والوضوح والشفافية	p	* **	,788 **	,749 **	,529 **	,459 **	,379 **	,425 **	,484 **	,345 **	,443 **	,313 **	,347 **	,508 **	,476 **	,611 **	,379 **	,456 **	,409 **	,642 **
		r		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2	تساهم معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الإفصاح المحاسبي الكافي والملائم بغية إرساء أسس الحوكمة	p	**	,876 **	,570 **	,383 **	,393 **	,440 **	,520 **	,351 **	,443 **	,234 *	,252 **	,375 **	,465 **	,647 **	,416 **	,334 **	,399 **	,624 **	
		r			0	0	0	0	0	0	0	0,01	0,01	0	0	0	0	0	0	0	0
3	يساهم تبني معايير المحاسبة الدولية في تفعيل مبادئ الحوكمة من خلال تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية	p			**	,675 **	,382 **	,395 **	,427 **	,537 **	,358 **	,434 **	,224 *	,298 **	,369 **	,460 **	,690 **	,396 **	,328 **	,380 **	,616 **
		r				0	0	0	0	0	0	0	0,01	0	0	0	0	0	0	0	0
4	اعتماد معايير المحاسبة الدولية في عرض وإعداد القوائم المالية يساهم في تحقيق حوكمة جيدة	p				**	,440 **	,467 **	,436 **	,763 **	,436 **	,475 **	,255 **	,396 **	,414 **	,520 **	,726 **	,363 **	,339 **	,409 **	,614 **
		r					0	0	0	0	0	0	0,01	0	0	0	0	0	0	0	0
5	يساهم الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية في زيادة الثقة لدى المتعاملين	p					**	,823 **	,611 **	,604 **	,752 **	,673 **	,579 **	,527 **	,692 **	,680 **	,420 **	,560 **	,694 **	,586 **	,786 **
		r						0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
6	للقوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية دور فعال في تجسيد المساءلة في الشركة	p						**	,582 **	,488 **	,650 **	,641 **	,567 **	,513 **	,696 **	,641 **	,443 **	,540 **	,608 **	,560 **	,742 **
		r							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
7	تعتبر المعلومة المحاسبية أداة مهمة في حوكمة الشركات باعتبارها أداة اتصال بين الشركة ومختلف الأطراف الأخرى	p							**	,443 **	,357 **	,909 **	,478 **	,462 **	,640 **	,861 **	,459 **	,885 **	,531 **	,900 **	,854 **
		r								0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
8	تطبيق مبادئ موحدة للاعتراف، القياس، العرض، والافصاح لجميع أنواع العقود يحقق حماية جميع الأطراف المتعاملة في قطاع التأمين	p							**	,640 **	,488 **	,197 *	,228 *	,375 **	,538 **	,734 **	,362 **	,348 **	,413 **	,631 **	
		r								0	0	0,03	0,01	0	0	0	0	0	0	0	0
9	تحقيق متطلبات جميع مستخدمي القوائم المالية بصفة عادلة ما تسعى إليه معايير المحاسبة الدولية وهو أحد أهم أهداف حوكمة الشركات.	p								**	,396 **	,457 **	,482 **	,433 **	,438 **	,392 **	,346 **	,565 **	,395 **	,620 **	
		r									0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
10	يعتبر الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية كافيا لضمان حقوق المساهمين	p										**	,530 **	,512 **	,708 **	,949 **	,492 **	,796 **	,590 **	,813 **	,878 **
		r											0	0	0	0	0	0	0	0	0
11	للإفصاح المحاسبي المالي دور قيادي في التقليل من المخاطر المالية وحماية حقوق المساهمين والمؤمن لهم واستقرار الأسواق المالية	p											**	,868 **	,802 **	,534 **	,234 **	,451 **	,905 **	,487 **	,708 **
		r												0	0	0	0,01	0	0	0	0
12	يسمح تطبيق معايير المحاسبة الدولية بعرض وضع الشركة بشكل صحيح وبالتالي زيادة القدرة على مراقبة المجالس والادارات التنفيذية للشركات	p												**	,745 **	,514 **	,262 **	,412 **	,774 **	,472 **	,668 **
		r													0	0	0	0	0	0	0
13	للإفصاح المحاسبي وشفافية المعلومات أثر في القضاء على الغش والإدلاء بالبيانات المالية الخاطئة	p													**	,709 **	,419 **	,584 **	,868 **	,631 **	,826 **
		r														0	0	0	0	0	0

1 4	الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب وبالشكل المناسب يساعد في اكتشاف الغش والتلاعب والوقوف على النقائص	p														**	,535 **	,749 **	,606 **	,778 **	,880 **
		r															0	0	0	0	0
1 5	تهدف معايير المحاسبة الدولية إلى تحسين مستوى الإفصاح وبالتالي رقابة جيدة وتحوط أحسن ضد المخاطر وهي أحد أهداف الحوكمة	p															**	,393 **	,334 **	,436 **	,637 **
		r																0	0	0	0
1 6	انطلاقاً من الإفصاح عن المخاطر تقوم الشركة بالاستفادة من تجارب الشركات الأخرى في رسم سياسة إدارة المخاطر	p																**	,496 **	,904 **	,799 **
		r																	0	0	0
1 7	تحرص معايير المحاسبة الدولية على دعم الشفافية في عرض المعلومات والتقارير المالية عن معاملات الشركة على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد	p																	**	,530 **	,789 **
		r																		0	0
1 8	يساعد الإفصاح عن السياسات والطر ق المحاسبية المتبعة وفق المعايير الدولية للمحاسبة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات المناسبة	p																		**	,833 **
		r																			0
1 9	أثر_ الإفصاح_ على_ تفعيل_ الحوكمة	p																			**
		r																			
	** La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).																				
	* La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).																				

ثانياً: نتائج اختبار ثبات الاستبيان

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,903	15

1. معامل ثبات المحور الأول

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,822	20

2. معامل ثبات المحور الثاني

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,910	18

3. معامل ثبات المحور الثالث

ثالثا: نتائج تحليل خصائص البيانات الشخصية لعينة الدراسة

1. متغير المنصب الحالي

المنصب الحالي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير عام	8	6,7	6,7	6,7
	مدير مالي	13	10,8	10,8	17,5
	معلق داخلي	10	8,3	8,3	25,8
	رئيس مصلحة المالية والمحاسبة	53	44,2	44,2	70,0
	آخر، اذكره	36	30,0	30,0	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

2. متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	73	60,8	60,8	60,8
	ماستر	25	20,8	20,8	81,7
	ماجستير	8	6,7	6,7	88,3
	دكتوراه	2	1,7	1,7	90,0
	أذكره آخر،	12	10,0	10,0	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

3. متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	8	6,7	6,7	6,7
	من 6 إلى 10 سنوات	66	55,0	55,0	61,7
	من 11 إلى 15 سنة	26	21,7	21,7	83,3
	أكثر من 25 سنة	20	16,7	16,7	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

رابعا: نتائج إجابات أفراد العينة على فقرات الاستبيان

تتوافر البيئة الجزائرية على قواعد بيانات ضخمة تسمح بإعداد النماذج الاكتوارية لحساب مخاطر عقود التأمين					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1,7	1,7	1,7
	غير موافق	7	5,8	5,8	7,5
	محايد	10	8,3	8,3	15,8
	موافق	97	80,8	80,8	96,7
	موافق بشدة	4	3,3	3,3	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

تتوفر شركة التأمين على كوادرات مؤهلة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	,8	,8	,8
	غير موافق	7	5,8	5,8	6,7
	محايد	9	7,5	7,5	14,2
	موافق	92	76,7	76,7	90,8
	موافق بشدة	11	9,2	9,2	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

يتم اعداد والافصاح عن قائمة المركز المالي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	13	10,8	10,8	10,8
	محايد	5	4,2	4,2	15,0
	موافق	101	84,2	84,2	99,2
	موافق بشدة	1	,8	,8	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

يتم إعداد والافصاح عن قائمة الدخل الشامل والافصاح عنها					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1,7	1,7	1,7
	غير موافق	11	9,2	9,2	10,8
	محايد	7	5,8	5,8	16,7
	موافق	100	83,3	83,3	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

يتم إعداد والافصاح قائمة التدفقات النقدية والافصاح عنها					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	,8	,8	,8
	غير موافق	14	11,7	11,7	12,5
	محايد	8	6,7	6,7	19,2
	موافق	97	80,8	80,8	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

يتم إعداد والافصاح قائمة التغيرات في حقوق الملكية والافصاح عنها					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2,5	2,5	2,5
	غير موافق	15	12,5	12,5	15,0
	محايد	2	1,7	1,7	16,7
	موافق	100	83,3	83,3	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

يتم اعداد والايفصاح عن الإيضاحات المتممة للتقارير المالية والايفصاح عنها					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	4,2	4,2	4,2
	غير موافق	16	13,3	13,3	17,5
	محايد	4	3,3	3,3	20,8
	موافق	95	79,2	79,2	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

الإفصاح عن المخاطر الناشئة عن عقود التأمين					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	4,2	4,2	4,2
	غير موافق	25	20,8	20,8	25,0
	محايد	1	,8	,8	25,8
	موافق	89	74,2	74,2	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

الإفصاح عن الطرق المستخدمة لقياس المخاطر					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2,5	2,5	2,5
	غير موافق	21	17,5	17,5	20,0
	محايد	3	2,5	2,5	22,5
	موافق	93	77,5	77,5	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

الإفصاح عن استراتيجيات الشركة وسياساتها بإدارة المخاطر					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1,7	1,7	1,7
	غير موافق	5	4,2	4,2	5,8
	محايد	8	6,7	6,7	12,5
	موافق	95	79,2	79,2	91,7
	موافق بشدة	10	8,3	8,3	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

الإفصاح عن المعلومات الكمية المتعلقة بتعرضها للمخاطر					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2,5	2,5	2,5
	غير موافق	15	12,5	12,5	15,0
	محايد	6	5,0	5,0	20,0
	موافق	95	79,2	79,2	99,2
	موافق بشدة	1	,8	,8	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

الإفصاح عن مخاطر السيولة ومخاطر سعر السوق وسعر صرف العملات الأجنبية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	5,0	5,0	5,0
	غير موافق	13	10,8	10,8	15,8
	محايد	5	4,2	4,2	20,0
	موافق	96	80,0	80,0	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأثر الأطر التنظيمية التي تحكم مجال نشاطها					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	,8	,8	,8
	غير موافق	10	8,3	8,3	9,2
	محايد	6	5,0	5,0	14,2
	موافق	101	84,2	84,2	98,3
	موافق بشدة	2	1,7	1,7	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

الاعتراف والإفصاح عن الأدوات المالية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	4,2	4,2	4,2
	غير موافق	21	17,5	17,5	21,7
	محايد	5	4,2	4,2	25,8
	موافق	89	74,2	74,2	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	9	7,5	7,5	7,5
	غير موافق	20	16,7	16,7	24,2
	محايد	2	1,7	1,7	25,8
	موافق	89	74,2	74,2	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

القوانين الداخلية تتوافق مع قوانين وتشريعات الدولة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	,8	,8	,8
	غير موافق	9	7,5	7,5	8,3
	محايد	7	5,8	5,8	14,2
	موافق	100	83,3	83,3	97,5
	موافق بشدة	3	2,5	2,5	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

القوانين الداخلية كافية وقابلة للتطبيق					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	10	8,3	8,3	8,3
	محايد	7	5,8	5,8	14,2
	موافق	97	80,8	80,8	95,0
	موافق بشدة	6	5,0	5,0	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

تتبع الشركة نظاما محددا للحوكمة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	2	1,7	1,7	1,7
	موافق غير	6	5,0	5,0	6,7
	محايد	7	5,8	5,8	12,5
	موافق	99	82,5	82,5	95,0
	بشدة موافق	6	5,0	5,0	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

توزيع واضح للمهام وتحديد للمسؤوليات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	5	4,2	4,2	4,2
	محايد	9	7,5	7,5	11,7
	موافق	95	79,2	79,2	90,8
	بشدة موافق	11	9,2	9,2	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	,8	,8	,8
	موافق غير	12	10,0	10,0	10,8
	محايد	7	5,8	5,8	16,7
	موافق	99	82,5	82,5	99,2
	بشدة موافق	1	,8	,8	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة بشكل عادل					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	3	2,5	2,5	2,5
	موافق غير	11	9,2	9,2	11,7
	محايد	6	5,0	5,0	16,7
	موافق	100	83,3	83,3	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة.					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	4,2	4,2	4,2
	غير موافق	10	8,3	8,3	12,5
	محايد	5	4,2	4,2	16,7
	موافق	100	83,3	83,3	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	7	5,8	5,8	5,8
	موافق غير	8	6,7	6,7	12,5
	محايد	5	4,2	4,2	16,7
	موافق	100	83,3	83,3	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2,5	2,5	2,5
	غير موافق	9	7,5	7,5	10,0
	محايد	6	5,0	5,0	15,0
	موافق	101	84,2	84,2	99,2
	موافق بشدة	1	,8	,8	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	4,2	4,2	4,2
	غير موافق	9	7,5	7,5	11,7
	محايد	6	5,0	5,0	16,7
	موافق	100	83,3	83,3	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

تضمن الشركة سهولة وحرية التواصل بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	4,2	4,2	4,2
	غير موافق	6	5,0	5,0	9,2
	محايد	6	5,0	5,0	14,2
	موافق	103	85,8	85,8	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

تحتزم إدارة الشركة حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	12	10,0	10,0	10,0
	محايد	7	5,8	5,8	15,8
	موافق	99	82,5	82,5	98,3
	موافق بشدة	2	1,7	1,7	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	4,2	4,2	4,2
	غير موافق	11	9,2	9,2	13,3
	محايد	4	3,3	3,3	16,7
	موافق	100	83,3	83,3	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

يتوفر أعضاء مجلس الإدارة على المؤهلات اللازمة لممارسة مهامهم					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	6	5,0	5,0	8,3
	محايد	7	5,8	5,8	14,2
	موافق	98	81,7	81,7	95,8
	موافق بشدة	5	4,2	4,2	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

يقوم مجلس الإدارة برسم الأهداف الاستراتيجية للشركة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	,8	,8	,8
	غير موافق	8	6,7	6,7	7,5
	محايد	8	6,7	6,7	14,2
	موافق	96	80,0	80,0	94,2
	موافق بشدة	7	5,8	5,8	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

يسهر مجلس الإدارة على استقلالية المراجعين الداخليين والخارجيين					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2,5	2,5	2,5
	غير موافق	9	7,5	7,5	10,0
	محايد	7	5,8	5,8	15,8
	موافق	101	84,2	84,2	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	20	16,7	16,7	20,0
	محايد	3	2,5	2,5	22,5
	موافق	93	77,5	77,5	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

تفصح الشركة عن خططها وأهدافها المستقبلية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	4,2	4,2	4,2
	غير موافق	23	19,2	19,2	23,3
	محايد	1	,8	,8	24,2
	موافق	91	75,8	75,8	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

يتم الإفصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	22	18,3	18,3	21,7
	محايد	2	1,7	1,7	23,3
	موافق	92	76,7	76,7	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

الإفصاح عن درجة تطبيق الشركة لقواعد حوكمة الشركات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2,5	2,5	2,5
	غير موافق	27	22,5	22,5	25,0
	محايد	2	1,7	1,7	26,7
	موافق	88	73,3	73,3	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

الإفصاح في القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية يحقق الدقة والوضوح والشفافية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	5,0	5,0	5,0
	محايد	3	2,5	2,5	7,5
	موافق	88	73,3	73,3	80,8
	موافق بشدة	23	19,2	19,2	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

تساهم معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الإفصاح المحاسبي الكافي والملائم بغية إرساء أسس الحوكمة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	,8	,8	,8
	محايد	5	4,2	4,2	5,0
	موافق	87	72,5	72,5	77,5
	موافق بشدة	27	22,5	22,5	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

يساهم تبني معايير المحاسبة الدولية في تفعيل مبادئ الحوكمة من خلال تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	,8	,8	,8
	محايد	5	4,2	4,2	5,0
	موافق	93	77,5	77,5	82,5
	موافق بشدة	21	17,5	17,5	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

اعتماد معايير المحاسبة الدولية في عرض وإعداد القوائم المالية يساهم في تحقيق حوكمة جيدة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	4,2	4,2	4,2
	محايد	1	,8	,8	5,0
	موافق	110	91,7	91,7	96,7
	موافق بشدة	4	3,3	3,3	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

يساهم الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية في زيادة الثقة لدى المتعاملين					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	9	7,5	7,5	7,5
	محايد	1	,8	,8	8,3
	موافق	109	90,8	90,8	99,2
	موافق بشدة	1	,8	,8	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

للقوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية دور فعال في تجسيد المساءلة في الشركة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	8	6,7	6,7	6,7
	محايد	1	,8	,8	7,5
	موافق	110	91,7	91,7	99,2
	موافق بشدة	1	,8	,8	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

تعتبر المعلومة المحاسبية أداة مهمة في حوكمة الشركات باعتبارها أداة اتصال بين الشركة ومختلف الأطراف الأخرى					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	4,2	4,2	4,2
	غير موافق	15	12,5	12,5	16,7
	محايد	1	,8	,8	17,5
	موافق	99	82,5	82,5	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

تطبيق مبادئ موحدة للاعتراف، القياس، العرض، والإفصاح لجميع أنواع العقود يحقق حماية جميع الأطراف المتعاملة في قطاع التأمين					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	4,2	4,2	4,2
	محايد	1	,8	,8	5,0
	موافق	113	94,2	94,2	99,2
	موافق بشدة	1	,8	,8	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

تحقيق متطلبات جميع مستخدمي القوائم المالية بصفة عادلة ما تسعى إليه معايير المحاسبة الدولية وهو أحد أهم أهداف حوكمة الشركات.					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	4,2	4,2	4,2
	محايد	2	1,7	1,7	5,8
	موافق	111	92,5	92,5	98,3
	موافق بشدة	2	1,7	1,7	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

يعتبر الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية كافيا لضمان حقوق المساهمين					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	4,2	4,2	4,2
	غير موافق	11	9,2	9,2	13,3
	محايد	1	,8	,8	14,2
	موافق	103	85,8	85,8	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

للافصاح المحاسبي المالي دور قيادي في التقليل من المخاطر المالية وحماية حقوق المساهمين والمؤمن لهم واستقرار الأسواق المالية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1,7	1,7	1,7
	غير موافق	8	6,7	6,7	8,3
	موافق	108	90,0	90,0	98,3
	موافق بشدة	2	1,7	1,7	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

يسمح تطبيق معايير المحاسبة الدولية بعرض وضع الشركة بشكل صحيح وبالتالي زيادة القدرة على مراقبة المجالس والادارات التنفيذية للشركات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2,5	2,5	2,5
	غير موافق	6	5,0	5,0	7,5
	موافق	109	90,8	90,8	98,3
	موافق بشدة	2	1,7	1,7	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

للإفصاح المحاسبي وشفافية المعلومات أثر في القضاء على الغش والإدلاء بالبيانات المالية الخاطئة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	10	8,3	8,3	11,7
	موافق	104	86,7	86,7	98,3
	موافق بشدة	2	1,7	1,7	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

الافصاح عن المعلومات ذات الاهمية النسبية في الوقت المناسب وبالشكل المناسب يساعد في اكتشاف الغش والتلاعب والوقوف على النقصان					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2,5	2,5	2,5
	غير موافق	12	10,0	10,0	12,5
	محايد	1	,8	,8	13,3
	موافق	104	86,7	86,7	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

تهدف معايير المحاسبة الدولية إلى تحسين مستوى الإفصاح وبالتالي رقابة جيدة وتحوط أحسن ضد المخاطر وهي أحد أهداف الحوكمة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	2,5	2,5	2,5
	محايد	3	2,5	2,5	5,0
	موافق	107	89,2	89,2	94,2
	موافق بشدة	7	5,8	5,8	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

انطلاقاً من الإفصاح عن المخاطر تقوم الشركة بالاستفادة من تجارب الشركات الاخرى في رسم سياسة ادارة المخاطر					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	10	8,3	8,3	8,3
	غير موافق	14	11,7	11,7	20,0
	محايد	1	,8	,8	20,8
	موافق	95	79,2	79,2	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

تحرص معايير المحاسبة الدولية على دعم الشفافية في عرض المعلومات والتقارير المالية عن معاملات الشركة على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	8	6,7	6,7	10,0
	موافق	106	88,3	88,3	98,3
	موافق بشدة	2	1,7	1,7	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

يساعد الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية المتبعة وفق المعايير الدولية للمحاسبة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات المناسبة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	5,0	5,0	5,0
	غير موافق	16	13,3	13,3	18,3
	محايد	1	,8	,8	19,2
	موافق	97	80,8	80,8	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

خامسا: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة

1. نتائج تحليل فقرات المحور الأول من الاستبيان

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
تتوافر البيئة الجزائرية على قواعد بيانات ضخمة تسمح بإعداد النماذج الاكتوارية لحساب مخاطر عقود التأمين	120	3,783	,6759	,0617
تتوفر شركة التأمين على كوادز مؤهلة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية	120	3,8750	,68061	,06213
يتم إعداد والإفصاح عن قائمة المركز المالي	120	3,7500	,65144	,05947
يتم إعداد والإفصاح عن قائمة الدخل الشامل والإفصاح عنها	120	3,7083	,70289	,06416
يتم إعداد والإفصاح قائمة التدفقات النقدية والإفصاح عنها	120	3,6750	,71199	,06500
يتم إعداد والإفصاح قائمة التغيرات في حقوق الملكية والإفصاح عنها	120	3,6583	,79384	,07247
يتم إعداد والإفصاح عن الإيضاحات المتممة للتقارير المالية والإفصاح عنها	120	3,5750	,87603	,07997
الإفصاح عن المخاطر الناشئة عن عقود التأمين	120	3,4500	,96013	,08765
الإفصاح عن الطرق المستخدمة لقياس المخاطر	120	3,5500	,86821	,07926
الإفصاح عن استراتيجيات الشركة وسياساتها بإدارة المخاطر	120	3,8833	,67592	,06170

الإفصاح عن المعلومات الكمية المتعلقة بتعرضها للمخاطر	120	3,6333	,80891	,07384
الإفصاح عن مخاطر السيولة ومخاطر سعر السوق وسعر صرف العملات الأجنبية	120	3,5917	,87443	,07982
الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأثر الأطر التنظيمية التي تحكم مجال نشاطها	120	3,7750	,65417	,05972
الاعتراف والإفصاح عن الأدوات المالية	120	3,4833	,92567	,08450
قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة	120	3,4250	1,01801	,09293
واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية	120	3,6544	,57764	,05273

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
تتوافر البيئة الجزائرية على قواعد بيانات ضخمة تسمح بإعداد النماذج الاكتوارية لحساب مخاطر عقود التأمين	12,695	119	,000	,7833	,661	,906
تتوفر شركة التأمين على كوادرمؤهلة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية	14,083	119	,000	,87500	,7520	,9980
يتم إعداد والإفصاح عن قائمة المركز المالي	12,612	119	,000	,75000	,6322	,8678
يتم إعداد والإفصاح عن قائمة الدخل الشامل والإفصاح عنها	11,039	119	,000	,70833	,5813	,8354
يتم إعداد والإفصاح قائمة التدفقات النقدية والإفصاح عنها	10,385	119	,000	,67500	,5463	,8037
يتم إعداد والإفصاح قائمة التغيرات في حقوق الملكية والإفصاح عنها	9,085	119	,000	,65833	,5148	,8018
يتم إعداد والإفصاح عن الإيضاحات المتممة للتقارير المالية والإفصاح عنها	7,190	119	,000	,57500	,4167	,7333
الإفصاح عن المخاطر الناشئة عن عقود التأمين	5,134	119	,000	,45000	,2764	,6236
الإفصاح عن الطرق المستخدمة لقياس المخاطر	6,940	119	,000	,55000	,3931	,7069
الإفصاح عن استراتيجيات الشركة وسياساتها بإدارة المخاطر	14,316	119	,000	,88333	,7612	1,0055
الإفصاح عن المعلومات الكمية المتعلقة بتعرضها للمخاطر	8,577	119	,000	,63333	,4871	,7796
الإفصاح عن مخاطر السيولة ومخاطر سعر السوق وسعر صرف العملات الأجنبية	7,412	119	,000	,59167	,4336	,7497
الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأثر الأطر التنظيمية التي تحكم مجال نشاطها	12,978	119	,000	,77500	,6568	,8932

الاعتراف والإفصاح عن الأدوات المالية	5,720	119	,000	,48333	,3160	,6507
قياس الادوات المالية بالقيمة العادلة	4,573	119	,000	,42500	,2410	,6090
واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية	12,411	119	,000	,65444	,5500	,7589

2. نتائج تحليل فقرات المحور الثاني من الاستبيان

Statistiques sur échantillon uniques					Moyenne erreur standard	
	N	Moyenne	Ecart type			
القوانين الداخلية تتوافق مع قوانين وتشريعات الدولة	120	3,79167	,646852		,059049	
القوانين الداخلية كافية وقابلة للتطبيق	120	3,8250	,64381		,05877	
تتبع الشركة نظاما محددا للحوكمة	120	3,8417	,66099		,06034	
توزيع واضح للمهام وتحديد للمسؤوليات	120	3,9333	,57589		,05257	
وجود أسس فعل للحوكمة	120	3,8479	,47223		,04311	
حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنظمة	120	3,7250	,68553		,06258	
يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة بشكل عادل	120	3,6917	,74242		,06777	
يحق للمساهمين مساهمة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة.	120	3,6667	,80266		,07327	
حماية حقوق المساهمين	120	3,6944	,58071		,05301	
تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة	120	3,6500	,84664		,07729	
يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي	120	3,7333	,71870		,06561	
المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم	120	3,6750	,79030		,07214	
المعاملة العادلة بين المساهمين	120	3,6861	,60080		,05485	
تضمن الشركة سهولة وحرية التواصل بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة	120	3,7250	,74431		,06795	
تتترم إدارة الشركة حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون	120	3,7583	,64815		,05917	
وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة	120	3,6583	,81474		,07437	
دور أصحاب المصالح	120	3,7139	,55726		,05087	
يتوفر أعضاء مجلس الإدارة على المؤهلات اللازمة لممارسة مهامهم	120	3,7833	,74680		,06817	
يقوم مجلس الإدارة برسم الأهداف الاستراتيجية للشركة	120	3,8333	,66526		,06073	
يسهر مجلس الإدارة على استقلالية المراجعين الداخليين والخارجيين	120	3,7167	,71224		,06502	
مسؤوليات مجلس الإدارة	120	3,7778	,50086		,04572	
يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم	120	3,5417	,88779		,08104	
تفصح الشركة عن خططها وأهدافها المستقبلية	120	3,4833	,94365		,08614	
يتم الإفصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية	120	3,5167	,90733		,08283	
الإفصاح عن درجة تطبيق الشركة لقواعد حوكمة الشركات	120	3,45833	,924874		,084429	
الإفصاح والشفافية	120	3,5000	,76696		,07001	
مدى تطبيق مبادئ الحوكمة	120	3,7004	,44991		,04107	

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
القوانين الداخلية تتوافق مع قوانين وتشريعات الدولة	13,407	119	,000	,791667	,67474	,90859
القوانين الداخلية كافية وقابلة للتطبيق	14,037	119	,000	,82500	,7086	,9414
تتبع الشركة نظاما محددا للحوكمة	13,949	119	,000	,84167	,7222	,9611
توزيع واضح للمهام وتحديد للمسؤوليات	17,754	119	,000	,93333	,8292	1,0374
وجود أساس فعال للحوكمة	19,669	119	,000	,84792	,7626	,9333
حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنظمة	11,585	119	,000	,72500	,6011	,8489
يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة بشكل عادل	10,206	119	,000	,69167	,5575	,8259
يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة.	9,098	119	,000	,66667	,5216	,8118
حماية حقوق المساهمين	13,100	119	,000	,69444	,5895	,7994
تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة	8,410	119	,000	,65000	,4970	,8030
يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي	11,178	119	,000	,73333	,6034	,8632
المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم	9,356	119	,000	,67500	,5321	,8179
المعاملة العادلة بين المساهمين	12,510	119	,000	,68611	,5775	,7947
تضمن الشركة سهولة وحرية التواصل بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة	10,670	119	,000	,72500	,5905	,8595
تحتزم إدارة الشركة حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون	12,817	119	,000	,75833	,6412	,8755
وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة	8,852	119	,000	,65833	,5111	,8056
دور أصحاب المصالح	14,033	119	,000	,71389	,6132	,8146
يتوفر أعضاء مجلس الإدارة على المؤهلات اللازمة لممارسة مهامهم	11,490	119	,000	,78333	,6483	,9183
يقوم مجلس الإدارة برسم الأهداف الاستراتيجية للشركة	13,722	119	,000	,83333	,7131	,9536
يسهر مجلس الإدارة على استقلالية المراجعين الداخليين والخارجين	11,023	119	,000	,71667	,5879	,8454
مسؤوليات مجلس الإدارة	17,011	119	,000	,77778	,6872	,8683
يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم	6,684	119	,000	,54167	,3812	,7021
تفصح الشركة عن خططها وأهدافها المستقبلية	5,611	119	,000	,48333	,3128	,6539
يتم الإفصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية	6,238	119	,000	,51667	,3527	,6807
الإفصاح عن درجة تطبيق الشركة لقواعد حوكمة الشركات	5,429	119	,000	,458333	,29116	,62551
الافصاح والشفافية	7,141	119	,000	,50000	,3614	,6386
مدى تطبيق مبادئ الحوكمة	17,054	119	,000	,70042	,6191	,7817

3. نتائج تحليل فقرات المحور الثالث من الاستبيان

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
الإفصاح في القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية يحقق الدقة والوضوح والشفافية	120	4,0667	,64474	,05886
تساهم معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الإفصاح المحاسبي الكافي والملائم بغية إرساء أسس الحوكمة	120	4,1667	,52394	,04783
يساهم تبني معايير المحاسبة الدولية في تفعيل مبادئ الحوكمة من خلال تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية	120	4,1167	,48824	,04457
اعتماد معايير المحاسبة الدولية في عرض وإعداد القوائم المالية يساهم في تحقيق حوكمة جيدة	120	3,9417	,45459	,04150
يساهم الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية في زيادة الثقة لدى المتعاملين	120	3,8500	,54465	,04972
للقوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية دور فعال في تجسيد المساءلة في الشركة	120	3,8667	,51748	,04724
تعتبر المعلومة المحاسبية أداة مهمة في حوكمة الشركات باعتبارها أداة اتصال بين الشركة ومختلف الأطراف الأخرى	120	3,6167	,86173	,07866
تطبيق مبادئ موحدة للاعتراف، القياس، العرض، والإفصاح لجميع أنواع العقود يحقق حماية جميع الأطراف المتعاملة في قطاع التأمين	120	3,9167	,42175	,03850
تحقيق متطلبات جميع مستخدمي القوائم المالية بصفة عادلة ما تسعى إليه معايير المحاسبة الدولية وهو أحد أهم أهداف حوكمة الشركات.	120	3,9167	,44122	,04028
يعتبر الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية كافيا لضمان حقوق المساهمين	120	3,6833	,80943	,07389
لإفصاح المحاسبي المالي دور قيادي في التقليل من المخاطر المالية وحماية حقوق المساهمين والمؤمن لهم واستقرار الأسواق المالية	120	3,8333	,63950	,05838
يسمح تطبيق معايير المحاسبة الدولية بعرض وضع الشركة بشكل صحيح وبالتالي زيادة القدرة على مراقبة المجالس والإدارات التنفيذية للشركات	120	3,8417	,64815	,05917
لإفصاح المحاسبي وشفافية المعلومات أثر في القضاء على الغش والإدلاء بالبيانات المالية الخاطئة	120	3,7500	,76970	,07026
الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب وبالشكل المناسب يساعد في اكتشاف الغش والتلاعب والوقوف على النقصان	120	3,7167	,74680	,06817
تهدف معايير المحاسبة الدولية إلى تحسين مستوى الإفصاح وبالتالي رقابة جيدة وتحوط أحسن ضد المخاطر وهي أحد أهداف الحوكمة	120	3,9833	,42964	,03922
انطلاقاً من الإفصاح عن المخاطر تقوم الشركة بالاستفادة من تجارب الشركات الأخرى في رسم سياسة إدارة المخاطر	120	3,5083	,99575	,09090
تحرص معايير المحاسبة الدولية على دعم الشفافية في عرض المعلومات والتقارير المالية عن معاملات الشركة على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد	120	3,7833	,73546	,06714
يساعد الإفصاح عن السياسات والطر ق المحاسبية المتبعة وفق المعايير الدولية للمحاسبة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات المناسبة	120	3,5750	,90435	,08256
أثر الإفصاح على تفعيل الحوكمة	120	3,8407	,48720	,04448

Test sur échantillon unique					
Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %
					Inférieur Supérieur

1,1832	,9501	1,06667	,000	119	18,123	الافصاح في القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية يحقق الدقة والوضوح والشفافية
1,2614	1,0720	1,16667	,000	119	24,393	تساهم معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الإفصاح المحاسبي الكافي والملائم بغية إرساء أسس الحوكمة
1,2049	1,0284	1,11667	,000	119	25,054	يساهم تبني معايير المحاسبة الدولية في تفعيل مبادئ الحوكمة من خلال تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية
1,0238	,8595	,94167	,000	119	22,692	اعتماد معايير المحاسبة الدولية في عرض وإعداد القوائم المالية يساهم في تحقيق حوكمة جيدة
,9484	,7516	,85000	,000	119	17,096	يساهم الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية في زيادة الثقة لدى المتعاملين
,9602	,7731	,86667	,000	119	18,346	للقوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية دور فعال في تجسيد المساءلة في الشركة
,7724	,4609	,61667	,000	119	7,839	تعتبر المعلومة المحاسبية أداة مهمة في حوكمة الشركات باعتبارها أداة اتصال بين الشركة ومختلف الأطراف الأخرى
,9929	,8404	,91667	,000	119	23,809	تطبيق مبادئ موحدة للاعتراف، القياس، العرض، والافصاح لجميع أنواع العقود يحقق حماية جميع الأطراف المتعاملة في قطاع التأمين
,9964	,8369	,91667	,000	119	22,759	تحقيق متطلبات جميع مستخدمي القوائم المالية بصفة عادلة ما تسعى إليه معايير المحاسبة الدولية وهو أحد أهم أهداف حوكمة الشركات.
,8296	,5370	,68333	,000	119	9,248	يعتبر الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية كافيا لضمان حقوق المساهمين
,9489	,7177	,83333	,000	119	14,275	للإفصاح المحاسبي المالي دور قيادي في التقليل من المخاطر المالية وحماية حقوق المساهمين والمؤمن لهم واستقرار الأسواق المالية
,9588	,7245	,84167	,000	119	14,225	يسمح تطبيق معايير المحاسبة الدولية بعرض وضع الشركة بشكل صحيح وبالتالي زيادة القدرة على مراقبة المجالس والإدارات التنفيذية للشركات
,8891	,6109	,75000	,000	119	10,674	للإفصاح المحاسبي وشفافية المعلومات أثر في القضاء على الغش والإدلاء بالبيانات المالية الخاطئة
,8517	,5817	,71667	,000	119	10,513	الافصاح عن المعلومات ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب وبالشكل المناسب يساعد في اكتشاف الغش والتلاعب والوقوف على النقص
1,0610	,9057	,98333	,000	119	25,072	تهدف معايير المحاسبة الدولية إلى تحسين مستوى الإفصاح وبالتالي رقابة جيدة وتحوط أحسن ضد المخاطر وهي أحد أهداف الحوكمة
,6883	,3283	,50833	,000	119	5,592	انطلاقا من الإفصاح عن المخاطر تقوم الشركة بالاستفادة من تجارب الشركات الأخرى في رسم سياسة إدارة المخاطر
,9163	,6504	,78333	,000	119	11,668	تحرص معايير المحاسبة الدولية على دعم الشفافية في عرض المعلومات والتقارير المالية عن معاملات الشركة على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد
,7385	,4115	,57500	,000	119	6,965	يساعد الإفصاح عن السياسات والطرُق المحاسبية المتبعة وفق المعايير الدولية للمحاسبة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات المناسبة
,9288	,7527	,84074	,000	119	18,904	أثر الإفصاح على تفعيل الحوكمة